جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: المالية والمحاسبة التخصص: التدقيق ومراقبة التسيير

المراجعة الداخلية لعناصر القوائم المالية

دراسة حالة شركة صوداغري

مقدمة من طرف الطالبة:

رماسي أميرة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مكاوي محمد الأمين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	بوظراف الجيلالي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	يسعد عبد الرحمان	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

فالحمد لك حتى ترضى، والحمد لك إذا رضيت، والحمد لك بعد الرضى أن وفقتني لإتمام هذا العمل المتواضع الذي أهدي ثمرته إلى من قال فيهما الحق تعالى:" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا."

إلى ذات أعذب وأرق كلمة في الكون، التي سهرت الليالي من أجل تربيتي.....أمي الغالية

إلى من كد وتعب.....أبي العزيز

أمي وأبي حفظكما الله وأدمكما قنديلا تنيران درب حياتي

كما لا أنسى أختي الغالية زوبيدة وزوجي العزيز منصور، صديقاتي ابتسام و سهيلة و فاطمة و خاصة خالدية التي كان لها دور مهم في مشواري الدراسي و كل من جدتي الحبيبة و جدي الغالي و خالتي.

إلى الأساتذة الذين حرصوا على تعليمي من الأساسي إلى الجامعي.

وإلى من حضر في قلبي وغاب عن قلمي.

إلى كل من أحبهم ويحبونني في الله.

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ولك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك الكريم وسلطانك العظيم.

لك الشكر يا رب أولا على ما أنعمته علينا من قوة وصبر وعزيمة لإنجاز هذا البحث.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الوالدين الكريمين

كما لا تفوتني الفرصة بأن أتقدم بالشكر الخالص إلى كل من الأستاذ بوظراف الجيلالى و كذا أستاذ قري عمار على المجهودات التي قاموا بهاو كذا موظفو شركة صوداغرى على حسن الاستقبال و منحى كل ما أحتاجه من معلومات.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

إلى من أحبهم قلبي ولم يكتبهم قلمي.

محتوى الفهرس

المحتوى	الصفحة
إهداء	
شكر	
ملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	**أ-د**
الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية	**35-1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية المراجعة	**11-3**
المطلب الأول: تعريف المراجعة وتطورها	**5-3**
المطلب الثاني: أهمية المراجعة وأهدافها	**8-6**
المطلب الثالث: أنواع ومعايير المراجعة	**11-8**
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية	**29-12**
المطلب الأول: تطور وتعريف المراجعة الداخلية	**14-12**
المطلب الثاني: أهمية المراجعة الداخلية وأهدافها	**16-14**
المطلب الثالث: أنواع المراجعة الداخلية ومعاييرها	**25-16**
المطلب الرابع: مكونات قسم المراجعة الداخلية ومنهجية عملها	**29-25**
المبحث الثالث: مراحل تنفيذ المراجعة الداخلية ومسؤوليات وصلاحيات المراجع الداخلي	**30**
المطلب الأول: ميثاق أخلاقيات مهنة المراجع الداخلي ومراحل تنفيذ المراجعة الداخلية	**33-30**
المطلب الثاني: مسؤوليات وصلاحيات المراجع الداخلي	**34-33**
خلاصة الفصل الأول	**35**
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لقوائم المالية	**70-37**
تمهيد	**37**
المبحث الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي	**46-38**
المطلب الأول: أسباب ومراحل النظام المحاسبي المالي	**40-38**
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي	**44-40**
المطلب الثالث: مكونات وأهمية النظام المحاسبي المالي	**46-44**
المبحث الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	**-47**

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية	**50-47**
المطلب الثاني: مقاييس الاعتراف والقياس لعناصر القوائم المالية	**52-50**
المطلب الثالث: حدود ومستخدمو القوائم المالية	**56-53**
المبحث الثالث: أنواع القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	**57**
المطلب الأول: قائمة المركز المالي	**60-57**
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج	**63-60**
المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة	**66-63**
المطلب الرابع: جدول تغير الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية	**69-66**
خلاصة الفصل الثاني	**70**
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة ذات المسؤولية المحدودة صودا غري لبيع الأسمدة والمعدات الزراعية لولاية مستغانم	**90-71**
تمهيد	**72**
المبحث الأول: نظرة عامة عن شركة صودا غري	**75-73**
المطلب الأول: تقديم الشركة ونشأتها	**73**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	**75-73**
المطلب الثالث: مهام وأهداف مؤسسة صودا غري	**75**
المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة	**90-76**
المطلب الأول: تحليل قائمة الميزانية للمؤسسة	**78-76**
المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج	**80-78**
المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب لمؤسسة صودا غري	**48-80**
المطلب الرابع: مسار عملية المراجعة الداخلية بمؤسسة صودا غري والعوائق التي تواجه المراجع الداخلي	**89-85**
خلاصة الفصل الثالث	**90**
الخاتمة	**94-92**
قائمة المراجع	95
الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	التطور التاريخي للمراجعة	5
2-1	مراحل تطور أهداف المراجعة	7
3-1	تطور طبيعة المراجعة الداخلية	10
4-1	تطور معايير المراجعة الداخلية	25-23
1-3	تقييم المراجعة الداخلية لمؤسسة صوداغري	88-87

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
1-1	معايير المراجعة	11
2-1	المستويات التنظيمية لدائرة المراجعة الداخلية	26
3-1	خطوات عملية المراجعة الداخلية	29
1-2	مكونات النظام المحاسبي المالي	44
1-3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة صوداغري	74

تمهيد:

لقد أدت التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العالم و خاصة في الجزائر إلى ظهور متطلبات متعددة الأبعاد للتنمية تعتمد بنسبة كبيرة على الفعالية و الدقة في ميدان التسيير، الإدارة والرقابة.

ويتطلب هذا النهج الجديد من المؤسسة الاقتصادية التكيف مع الظروف حتى تضمن لنفسها البقاء في هذا المحيط الذي تطبعه المخاطر الشديدة و الخوف من المستقبل نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي بفضل تحرير التجارة الخارجية وفتح المجال أمام الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي وما يخالفه من منافسة كبيرة بين المؤسسات.

وكذا التطور الكبير الذي شهدنه المؤسسة عبر الزمن في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وترابطها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر مما اوجب على المؤسسة تبنى وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تمكنها من إبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة.

ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه، وجب أن تتصف هذه المهمة بميزة الحياد والموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر، ومن هذا المبدأ نشأت المراجعة لمساعدة المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات.

لقد كان لظهور الثورة الصناعية دور كبير على الأنشطة الاقتصادية حيث يبرز من خلال انفصال الملكية عن التسيير عكس ما كان قديما حيث لم يعد المالك دخل في المؤسسة في تسييرها، ولا يتطلع بصفة مباشرة على واقع المؤسسة الحقيقي، ومنه أصبح من الضروري وجود طرف ثالث محايد كواسطة بينه وبين المؤسسة للاطلاع عليها من أجل اكتشاف الأخطاء و تصحيحها عن طريق المراجعة.

ولقد تطورت إجراءات وعمليات المراجعة الداخلية من أساليب المراجعة التقليدية الى أساليب الحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية فى الولايات المتحدة وأوروبا و التي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة المراجعة، بحيث يتم تركيز جهود إدارة المراجعة الداخلية نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المنشأة.

إن المراجعة الداخلية عملية منتظمة مستقلة نسبيا تهدف إلى الحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية و توصيلها إلى الأطراف المعنية من خلال فحص الدفاتر و السجلات المحاسبية المرتبطة بالعمليات التي قامت بها المؤسسة والتحقق من مدى مطابقة عناصر هذه القوائم للواقع الفعلي لها.

ومن هنا يتضح دور المراجع الداخلي المتمثل في خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفئ بغية تقديم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة وبذلك ينصب الهدف الرئيسي للمراجع الداخلي على اكتشاف ومنع الأخطاء والغش والانحراف عن السياسة الموضوعة.

الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لموضوعنا كما يلي:

ما مدى فعالية المراجعة الداخلية بعناصر القوائم المالية؟

الأسئلة الفرعية:

وعلى هذا التساؤل يمكن صياغة الإشارة إلى مجموعة من التساؤلات الأخرى التي يمكن أن نشتقها والتي تشكل الاهتمامات الأخرى المتعلقة بالموضوع منها:

1. **ماذا نقصد بالمراجعة الداخلية؟**
2. **ما هي الفائدة من مراجعة القوائم المالية؟**

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة ننطلق من الفرضيات التالية:

1. المراجعة الداخلية وظيفة مستقلة بالمؤسسة.
2. توجد أهمية ذات دلالة إحصائية لمدى فائدة مراجعة القوائم المالية.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية في أن المراجعة الداخلية وظيفة تابعة للإدارة نسبيا تهدف إلى إبراز نقاط القوة و الضعف في المؤسسة وإعطاء اقتراحات للمسيرين من أجل رفع الأداءات و الاستغلال الأحسن للفرص المتاحة.

أهداف الدراسة:

من الأهداف التي يسعى إليها البحث هي:

1. محاولة التطرق إلى دور و أهمية المراجعة الداخلية في عناصر القوائم المالية.
2. التعرف على الجوانب الهامة لآلية المراجعة الداخلية.
3. التعرف على النظام المحاسبي المالي و أهم مكوناته.
4. محاولة تحديد الإطار المفاهيمي للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

أسباب اختيار الموضوع:

1. كون الموضوع يدخل في صميم التخصص.
2. رغبة الطالب و ميوله الشخصي في الإلمام بجوانب الموضوع.
3. التوسع في المجال النظري و التطبيقي.
4. التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بالمراجعة الداخلية و القوائم المالية.

منهج الدراسة:

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة و اختبار صحة الفرضيات المتبناة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكننا من وصف و تحليل الجوانب النظرية للموضوع بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة التي تمكننا من التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية لمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة صوداغري لبيع الأسمدة و المعدات الزراعية لولاية مستغانم.

صعوبات الدراسة:

1. قلة المراجع و خصوصا فيما يتعلق بالنظام المحاسبي المالي.
2. قلة المراجع والبحوث الجامعية في مجال القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.
3. صعوبة الحصول على المعلومات و خاصة في المجال التطبيقي.

الدراسات السابقة.

1. **دراسة لزعر محمد سامي التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (2012):** هذه الدراسة هي رسالة ماجستير مقدمة من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة وهدفت هذه الدراسة إلى آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية وقد قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على مستوى مؤسسة صيدال الأم حيث توصل أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، إذ تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية.
2. **دراسة سردوك فاتح دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم بالمسيلة (2004):** هذه الدراسة هي رسالة ماجستير تهدف هذه الدراسة إلى نجاح المؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات الملائمة، في ظل المرحلة الاقتصادية الحالية مرهونا بالمعلومات المحاسبية، و كذلك اعتماد المؤسسة لنظام رقابة داخلية منظم ومحكم يضمن لها تحقيق الأهداف المسطرة في ظل الالتزام بالإجراءات و السياسات المسطرة، يؤدي إلى التقليص من احتمالات الخطأ و الغش و السرقة.

هيكل الدراسة: تم تقسيم البحث إلى:

الفصل الأول من البحث والمعنون "الإطار النظري للمراجعة الداخلية"، وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى "ماهية المراجعة" ويشمل: تعريف المراجعة و تطورها في المطلب الأول، والمطلب الثاني على أهمية المراجعة وأهدافها، أما المطلب الثالث فيشمل أنواع المراجعة وأخيرا معايير المراجعة في المطلب الرابع. أما المبحث الثاني والذي جاء عنوانه ب"الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية" فشمل أربعة مطالب، المطلب الأول هو تطور و تعريف المراجعة الداخلية، ثم التطرق إلى أهمية المراجعة الداخلية وأهدافها، وفي المطلب الثالث أنواع المراجعة الداخلية و معاييرها، وأخيرا إلى مكونات قسم المراجعة الداخلية و منهجية عملها. أما المبحث الثالث فكان حول "مراحل تنفيذ المراجعة الداخلية و مسؤوليات وصلاحيات المراجع الداخلي" وشمل أربعة مطالب، المطلب الأول ميثاق اخلاقيات مهنة المراجع الداخلي، ثم التطرق إلى مراحل تنفيذ المراجعة الداخلية في المطلب الثاني، وفي المطلب الثالث مسؤوليات المراجع الداخلي، وأخيرا صلاحيات المراجع الداخلي في المطلب الرابع.

وفيما يخص الفصل الثاني وهو:" الإطار المفاهيمي للقوائم المالية"، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية حيث تناولنا في المبحث الأول إلى "الإطار العام للنظام المحاسبي المالي" وشمل: أسباب و مراحل النظام المحاسبي المالي في المطلب الأول، والمطلب الثاني على الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي، و أما المطلب الثالث فيشمل مكونات وأهمية النظام المحاسبي المالي. أما المبحث الثاني و الذي جاء عنوانه ب" القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي" فتطرق إلى ماهية القوائم المالية من خلال المطلب الأول، وأما المطلب

الثاني فقد شمل مقاييس الاعتراف والقياس لعناصر القوائم المالية، وأخيرا حدود ومستخدمو القوائم المالية في المطلب الثالث. أما في المبحث الثالث والأخير فكان حول "أنواع القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي" وشمل أربعة مطالب، المطلب الأول قائمة المركز المالي، وفي المطلب الثاني جدول حسابات النتائج، وفي المطلب الثالث جدول سيولة الخزينة، وأخيرا جدول تغير الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية في المطلب الرابع.

أما الفصل الثالث فهو الجانب التطبيقي المتمثل للبحث كان بعنوان: "دراسة ميدانية لشركة ذات المسؤولية المحدودة صود اغري لبيع الأسمدة و المعدات الزراعية لولاية مستغانم". وقد شمل هذا الأخير مبحثين، المبحث الأول "نظرة عامة عن شركة صود اغري"، والذي تم التطرق فيه إلى تقديم الشركة و نشأتها في المطلب الأول، و المطلب الثاني جاء فيه الهيكل التنظيمي للشركة، وفي المطلب الثالث مهام وأهداف الشركة، وأما المبحث الثاني فقد تناول تحليل القوائم المالية للشركة، وقد تطرقنا فيه إلى تحليل الميزانية العامة للشركة في المطلب الأول، و تحليل جدول حسابات النتائج في المطلب الثاني، اما المطلب الثالث تناولنا فيه التحليل المالى بواسطة النسب، وأخيرا في المطلب الرابع تم التطرق إلى مسار عملية المراجعة الداخلية لمؤسسة صوداغرى و العوائق التى تواجه المراجع الداخلي.

وفي الأخير ننهي هذا البحث بخاتمة عامة احتوت مجموعة من النتائج تحيط بجوانب البحث، وكذا جملة من التوصيات و الاقتراحات.

مقدمة الفصل الأول

لقد ازدادت أهمية المراجعة الداخلية من قبل المؤسسات في مختلف الدول، فأصبحت عبارة عن نشاط تقييمي لكافة الأنشطة والعمليات فيها، وتهدف إلى تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية.

كما تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية مهمة، فالمؤسسات في وقتنا الحالي بغض النظر عن حجمها تحتاج إلى مراجعة داخلية، كذلك فإن هذه المهنة لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة نشاط المؤسسة، فرغم اعتماد المؤسسات الصناعية والتجارية بالدرجة الأولى عليها، إلا أن المؤسسات الخدمية هي كذلك تحتاج لهذه الوظيفة.

والمراجعة الداخلية لا تمس فقط الجانب المالي والمحاسبي كما يظنه البعض، وإنما يتسع نطاق تطبيقها والأهداف المرجوة منها باتساع الأنشطة الموجودة في المؤسسة، ما يسمح بالتحكم بها، وهذا من أجل تحقيق أكبر ربح وفائدة للمؤسسة.

ولدراسة أعمق وأكثر تفصيلا، يضم هذا الفصل التعرف على المراجعة الداخلية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث سنتعرض في المبحث الأول إلى ماهية المراجعة أما المبحث الثاني يحتوى على مفاهيم أساسية حول المراجعة الداخلية،

ويتناول المبحث الثالث على مراحل تنفيذ المراجعة الداخلية ومسؤوليات وصلاحيات المراجع الداخلي وماهية نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الأول: ماهية المراجعة

تعتبر المراجعة بمثابة العين الساهرة على مصالح المؤسسة العامة إذ أصبح وجودها لا غنى عنه، فهي وسيلة للوصول إلى خدمة أطراف عديدة، كما تهتم بالبحث عن الضمانات من حيث نوعية المعلومات وتتخذ كأساس لاتخاذ القرارات المختلفة.

ولقد كان لظهور الثورة الصناعية أثر كبير على الأنشطة الاقتصادية من حيث تنظيمها وعملها، بحيث يظهر هذا جليا من خلال انفصال الملكية عن التسيير على خلاف ما كان سابقا، وبالتالي لم يعد للمالك أي دخل في المؤسسة من ناحية تسييرها ومراقبته، بحيث جعله لا يتطلع بشكل مباشر وكافي على واقع المؤسسة الحقيقي وكذا وجهة رأس ماله المساهم به في المؤسسة، ومنه أصبح من الضروري وجود طرف ثالث آخر محايد كواسطة بينه وبين المؤسسة يطلع من خلاله المتعاملين على حالة المؤسسة وفي نفس الوقت يقدم النصح للإدارة من أجل تصحيح الأخطاء و التلاعبات التي قد تحدث وهذا عن طريق المراجعة التي يقوم بها في المؤسسة المعنية بالاعتماد على وسائل إجراءات خاصة.

المطلب الأول: تعريف المراجعة وتطورها

أدت التطورات المستمرة لعملية المراجعة وتوسع مهامها وأشكالها إلى ظهور العديد من التعاريف لها حيث عرف جارمو و بونول المراجعة على أنها اختيار تقني صارم وبناء بأسلوب، من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، ، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في الصورة الصادقة على الموجودات وفي الوضعية المالية و نتائج المؤسسة.

كذلك عرفت المراجعة على أنها: "هي عملية تجميع وتقييم أدلة الإثبات حول المعلومات من أجل تحديد درجة ارتباط و امتثال المعلومات للمعايير والأسس المتبعة والإبلاغ عن نتيجة العملية من خلال رأي مهني محايد، ويجب أن يقوم بالمراجعة شخص كفؤ و مؤهل و محايد.[1]

وأيضا المراجعة هي فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات[2].

كما عرفتها جمعية المحاسبة الأمريكية كما يلي" :المراجعة هي عملية نظامية ومنهجية لجمع و تقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي و التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة .[3]

من خلال التعريف السابقة يتضح بأن عملية المراجعة هي:

[1]- فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ و معايير التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، 2011-2010، ص:47.

[2]- محمد بوتين، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:6.

[3]- فاتح غلاب، مرجع سابق، ص:47.

- عبارة عن إجراءات منظمة، تعني الخطوات و الإجراءات التي يقوم بها المراجع؛
- الحصول على الأدلة و تقييمها، يعني فحص الإقرارات و تقييم النتائج بدون تحيز ضد أو مع الجهة التي يقوم بمراجعتها والتي حضرت هذه الإقرارات؛
- الإقرارات والأحداث الاقتصادية حيث تمثل ما تقدمه إدارة الشركات أو الأشخاص، وهذه الإقرارات هي موضوع المراجعة؛
- مقياس معين، وهي الجهة التي بإمكان المدقق قياس إقرارات الإدارة بواسطتها، هذا المقياس ربما مصدره الدولة أو الجمعيات المهنية ذات الاختصاص أو الموازنات المالية وفي هذه الحالة فإن المقياس هو المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما؛
- إيصال النتائج، ويكون ذلك بواسطة تقرير مكتوب، يبين درجة الملائمة بين الإقرارات و مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية.

2- عناصر المراجعة

هناك ثلاث عناصر أساسية ترتكز عليها عملية المراجعة هي كما يلي:

2-1-الفحص: التأكد من صحة قياس المعلومات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها (فحص القياس المحاسبي).

2-2- التحقق: إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معنية.

2-3-الإبلاغ: بلورة نتائج الفحص و التحقيق و إثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية والمراجع الذي يتولى مراجعة الحسابات هو محاسب ذو خبرة و مرخص و يجب تمتعه بمتطلبات أساسية لضمان نجاحه كمراجع أهمها:

- توفير الرغبة عنده في امتهان المراجعة؛
- فهم لطبيعة وفائدة وأهمية المحاسبة، وتقييم القيود المفروضة عليها وأوجه القصور فيها؛
- معرفة أساليب التحقيق الأساسية لعناصر الموجودات والمطلوبات.

3- التطور التاريخي للمراجعة

فيما يلي الجدول التالي يوضح التطور التاريخي للمراجعة :

الجدول رقم (1-1) التطور التاريخي للمراجعة

المدة	الآمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
من 2000 ق م إلى 1700م.	الملك، الامبراطور، الكنيسة، الحكومة.	رجل الدين، الكتاب.	معاقبة السارق على اختلاس الأموال، حماية الأموال.
من 1700م الى 1850م.	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين.	المحاسب.	منع الغش، معاقبة فاعليه وحماية الأصول.
من 1850م إلى 1900م.	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني.	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية.
من 1900م إلى 1940م.	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية.
من 1940م إلى 1970م.	الحكومة، البنوك والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية.
من 1970م إلى 1990م.	الحكومة، هيئات أخرى ومساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.
ابتداء من 1990م.	الحكومة، هيئات أخرى ومساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي.

المصدر: محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي ، مرجع سابق، ص، ص 8/7.

المطلب الثاني: أهمية المراجعة وأهدافها

تتضمن القوائم المالية معلومات لها أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لمتخذي القرارات، ولكن مستخدمي هذه المعلومات المالية تنقصهم الخبرة أو يوجد ما يمنعهم من التحقق بشكل مباشر منها، لذلك فان هذه العوامل تبين مدى الحاجة إلى المراجعة الخارجية والمستقلة كذلك. حيث يعتبر المراجع الخارجي عنصرا هاما للمؤسسة وللمستخدمين لقيامه بالعديد من الأمور التي تتعلق بالحوكمة والإقرار المالي، حيث أن كل الأطراف المستفيدة من القوائم المالية يتوقعون من المؤسسة أن تزودهم بمعلومات وألا تقتصر فقط على القوائم المالية، فمثلا يتوقع جمهور المستخدمين معرفة مدى استمرارية المؤسسة و مصداقيتها، ومدى كفاية المعلومات لاتخاذ القرار، وكذلك عن وجود نظام رقابة داخلية فعال .[1]

1- أهمية المراجعة

تكمن أهمية المراجعة في أنها تؤدي دورا مهما في الأوساط المالية والأوساط الحكومية وفي الاقتصاد بشكل عام، فالمعلومات المالية التي تعتمد عليها وتثق بها ضرورية لأي مجتمع، فالمستثمر يتخذ قرار الشراء والبيع لاستثماراته، البنوك تتخذ قرارات إعطاء القروض، والسلطات الضريبية تقوم باحتساب الدخل الخاضع لضريبة الدخل ومبلغ الضريبة ودخول وخروج شريك في شركات التضامن ومعرفة مبلغ التركات وضريبة الإرث في حالة الوفاة.

كل هذه الأمور وغيرها تعتمد على معلومات جهزت أو حضرت من قبل الآخرين، هذه الجهات ربما تتضارب مصالحها مع مصالح الجهات المستفيدة من هذه المعلومات ولهذا أنشأت الحاجة إلى خدمة المراجع المستقل المحايد، هذا الشخص سيقوم بإعلام الأطراف الأخرى إن كانت هذه البيانات والمعلومات المالية تتمثل باعتدال خلال فترة زمنية معينة.[2]

2- أهداف المراجعة

صاحب عملية المراجعة تطورات على مستوى الهدف المرجو منها، حيث أن الفترة التي أعقبت الثورة الصناعية كانت بمثابة نقطة التحول التي انبثق عنها ظهور مؤسسات كبرى تغير نشاطها عن سابقاتها من ذلك النشاط البسيط إلى شركات ذات نشاطات متنوعة ووسائل مختلفة وملكية منفصلة عن الإدارة، كذلك كان للقضاء الإنجليزي في تلك الفترة دور هام في تطور أهداف المراجعة، إذ اتضح في هذه الفترة بأن

[1]- رغدة ابراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف واثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة غزة، فلسطين، 2014، ص 39.

[2]- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2004، ص، ص 18، 17.

الهدف الأساسي من المراجعة ليس اكتشاف الغش والأخطاء فقط، بل إظهار هذه الأخطاء والتلاعب عند قيام المراجع بمهنته.[1]

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(1-2): مراحل تطور أهداف المراجعة

الفترة	الهدف من عملية المراجعة	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل عام 1500م.	اكتشاف التلاعب والاختلاس.	بالتفصيل.	عدم الاعتراف بها.
1850-1500م.	اكتشاف التلاعب والاختلاس.	بالتفصيل.	عدم الاعتراف بها.
1905-1850م.	اكتشاف التلاعب والاختلاس. اكتشاف الأخطاء الكتابية.	بعض الاختبارات ولكن الأساس هو المراجعة التفصيلية.	عدم الاعتراف بها.
1933-1905م.	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي. اكتشاف التلاعب والأخطاء.	بالتفصيل ومراجعة اختباريه	اعتراف سطحي.
1940-1933م.	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي. اكتشاف التلاعب والأخطاء.	مراجعة اختباريه.	بداية في الاهتمام.
1960-1940م.	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي.	مراجعة اختباريه.	اهتمام وتركيز.

المصدر:الصبان سمير، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ،ص5.

[1]- محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/ 2010 ، ص7

عموما فان الهدف الرئيسي من مراجعة الحسابات هو إعطاء رأي فني محايد على التقارير المالية تعبر بصورة صادقة عن المركز المالي ونتائج أعمال الفترة المؤسسة محل المراجعة. إضافة إلى الأهداف التقليدية السابقة للمراجعة هناك أهداف حديثة، حيث انتقلت المراجعة من مجرد قيام مراجع الحسابات بالتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات، واكتشاف ما قد يوجد بها من أخطاء أو غش وتلاعب وفحص لمدى فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية، وكذا الخروج برأي فني محايد يبين نتيجة المؤسسة ومركزها المالي في نهاية الفترة المالية، إلى أهداف جاءت وليدة التطور الاقتصادي السريع الذي يشهده عالمنا المعاصر.[1]

ومن هذه الأهداف يذكر الآتي:

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش، بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك؛
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم؛
- مساعدة الإدارات المالية للمؤسسات في تحديد الوعاء الضريبي، ومن ثم مبلغ الضريبة الواجب دفعها؛[2]
- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها؛
- رفع مستوى الكفاءة والفاعلية في المؤسسات تحت المراجعة؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة.

من أجل تحقيق الأهداف السابقة والحصول على الأدلة والإثباتات اللازمة؛ يجب إتباع المراجع الخارجي إجراءات معينة خاصة بالمراجعة نذكر منها:

- التحقق من الوجود الفعلي عن طريق الجرد؛
- التحقق من الملكية عن طريق الاطلاع على مستندات الملكية؛
- التحقق من عدم وجود رهانات على أصولها لصالح الغير في تاريخ الميزانية؛
- التحقق من الدقة المحاسبية؛
- مراعاة الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية وقبل صدور التقرير؛
- مراعاة الإفصاح الكافي عن الحقائق المالية ؛
- القيام بالإجراءات التحليلية.

المطلب الثالث: أنواع ومعايير المراجعة

[1]- فاتح غلاب، مرجع سابق، ص 50.

[2]- محمد أمين مازون، مرجع سابق، ص8.

المراجعة عبارة عن علم يتمثل فى مجموعة من القواعد و المعايير التي يجب إتباعها من أجل ممارسة هذه المهنة على أتم وجه.

1- أنواع المراجعة

تختلف زوايا المراجعة من كاتب لآخر وحسب المعايير المعتمد عليها في التصنيف وسنوجز فيما يلي التصنيفات الشائعة في المراجعة:

1-1- مجال أو نطاق المراجعة

1-1-1-المراجعة الكاملة: في هذه المراجعة يكون نطاق العمل غير محدد، ولا تضع الإدارة أو الجهة التي تعين المراجع أية قيود على نطاق الفحص والعمل الذي يقوم به، فمثلا المراجع الخارجي يتعين عليه في نهاية الأمر إبداء الرأي الفني عن مدى سلامة القوائم المالي الختامية ككل بغض النظر عن نطاق الفحص والمفردات التي شملتها اختباراته، حيث أن مسؤوليته تغطي جميع تلك المفردات حتى تلك التي لم تخضع للفحص .[1]

1-1-2-المراجعة الجزئية: هي التي يقتصر فيها عمل المراجع على بعض العمليات المعينة، أو هي ذلك النوع من المراجعة التي توضع فيها بعض القيود على نطاق فحص المراجع بأي صورة من الصور، ولا يكون المراجع مسئولا في هذا النوع عن أي أضرار تنشا أو يتم اكتشافها بالرجوع إلى دفاتر وحسابات أو مستندات معينة تكون الحدود المفروضة على المراجعة قد منعته من فحصها.

1-2-من زاوية توقيت المراجعة

1-2-1-المراجعة النهائية:ويتم عمل هذا النوع من المراجعة في نهاية الفترة أي بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويناسب هذا النوع من المراجعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

1-2-2-المراجعة المستمرة:فهي التي تتم فيها عملية الفحص أثناء السنة وذلك سواء كانت تلك العملية تمت بطريقة منتظمة أو غير منتظمة خلال الفترة المحاسبية.

يعمل هذا الأسلوب في المراجعة على انتشار العمل في مكتب المراجع على مدار السنة أي أن العمل سيوزع على المساعدين في المكتب بطريقة تشغل وقتهم طول السنة بما يجنب مشاكل الارتباك في نهاية السنة أو الاستعانة بمساعدين أقل تدريبا وكفاءة.[2]

1-3-من زاوية مدى الفحص أو حجم الاختبارات

1-3-1-المراجعة الشاملة: تعتبر المراجعة الشاملة نوعا تفصيليا. إذ يقوم المراجع في ظلها بفحص جميع القيود والسجلات والمستندات والبيانات المحاسبية، والواقع إن هذا النوع قد يكون شاملا بالنسبة إلى نمط معين وقد يكو ان شاملا بالنسبة إلى جميع عمليات المؤسسة على حسب ما يقضيه العقد المبرم ما بين المراجع و أصحاب المؤسسة الذي يوضح طبيعة وشكل المراجعة و الجزء أو الكل المراد مراجعته.

[1]- عبد السلام أبو سرعة، مرجع سابق، ص21

[2]- أحمد نور، مراجعة الحسابات مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992، ص 18

1-3-2-المراجعة الإختبارية:يستند هذا النوع على الاختبار لجزء من المفردات من الكل مع تعميم نتائج هذا الفحص المفردات المختارة على كل مجموع المفردات. إن هذا النوع يتجلى خاصة في المؤسسات كبيرة الحجم والمتعددة العمليات التي تصعب فيها المراجعة الشاملة لكل العمليات. لذلك تظهر لنا أهمية نظام الرقابة الداخلية في تحديد حجم العينة من خلال تقييم هذا النظام واكتشاف مواطن الضعف والقوة في الأجزاء المكونة له من ناحية ومن ناحية أخرى تحديد مدى إمكانية تطبيق هذا النوع من المراجعة.

1-4-من زاوية الجهة التي تقوم بالمراجعة

1-4-1-المراجعة الخارجية:هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية، والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من اجل أبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول والرضي لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة (المساهمين، المستثمرين، البنوك).

1-4-2-المراجعة الداخلية:هي نشاط تقييمي مستقل الأعمال لمراجعة العمليات كخدمة للإدارة، وهي وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وسائل الرقابة الأخرى.[1]

2- معايير المراجعة

تعتبر المعايير مجموعة من الأنماط التي يجب أن يتحلى بها المراجع أثناء أدائه لمهمته، و التي تستنتج منطقيا من الفروض والمفاهيم التي تدعم عملية المراجعة.

وفيما يلي سيتم التطرق للمعايير التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي و التي سوف نلخصها في الجدول التالي:

[1]- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق ص 28

الشكل رقم (1- 3): معايير المراجعة

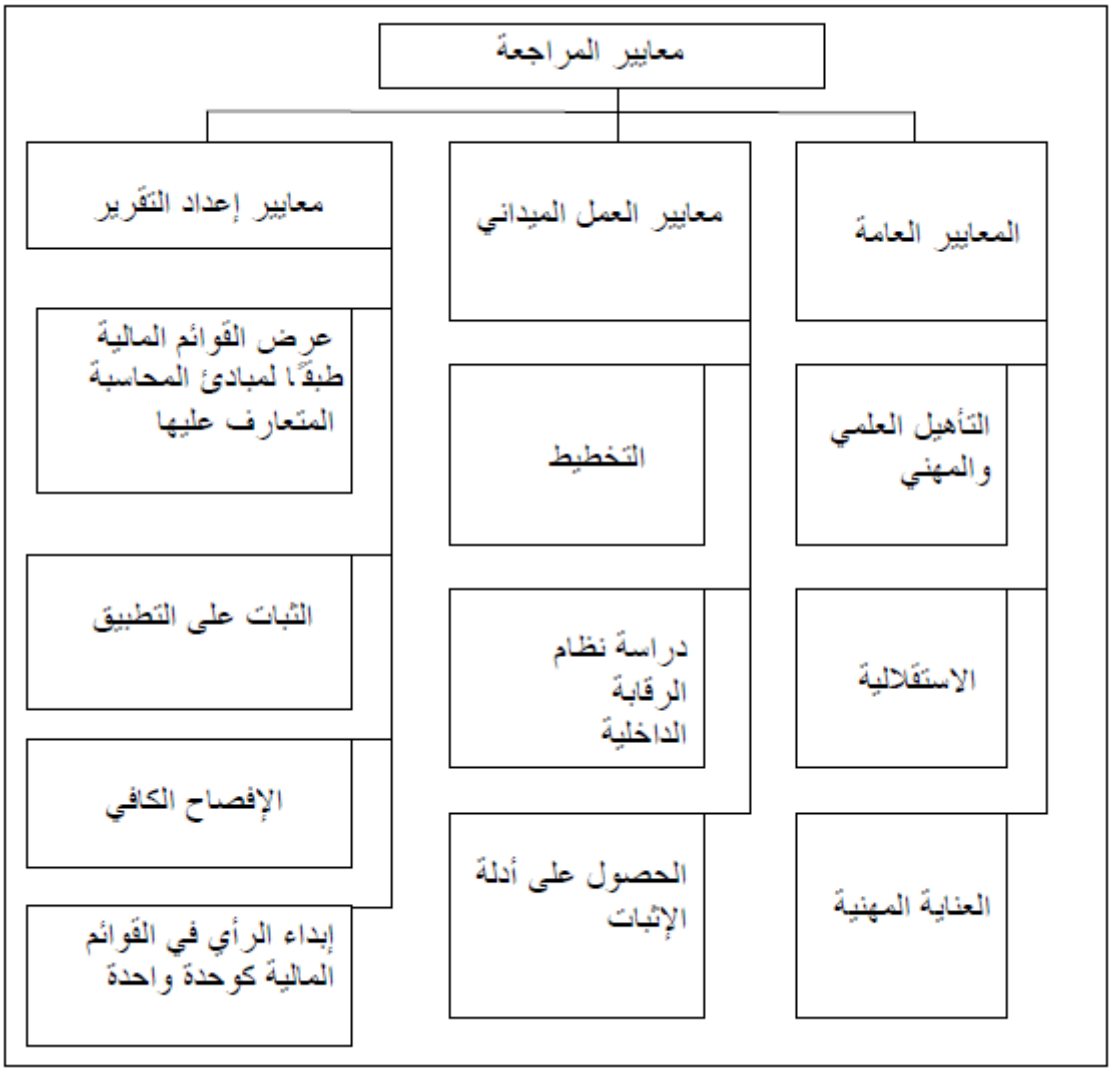

المصدر: حازم هاشم الأوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق، دار النهضة العربية، ليبيا، 2003، ص111

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

ظهرت فضائح المالية في منظمات الأعمال والناتجة عن عدم صدق المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية أدى إلى إفلاس كبرى الشركات وخاصة الشركات التي تقوم بعملية المراجعة، مما أدى إلى الاهتمام الكبير بالمراجعة الداخلية لإعطاء ثقة أكبر لأصحاب المشروع والمستفيدين منه بأن الأعمال يتم إنجازها وفقا لما هو مخطط وأن الأنظمة والقوانين يتم احترامها، وأن أصول والتزامات المؤسسة حقيقية ويتم المحافظة عليها.

حيث تعد وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف المهمة في المنظمات اليوم نظرا للتوسع الكبير في حجم الأعمال، والتطورات الكبيرة التي تحدث في المجالات المالية والإدارية، وزيادة حدة المنافسة بين المنظمات وبالتالي عدم قدرة وتفرغ الإدارة للقيام بالوظائف الرقابية والمراجعة المنوطة بها.

تعددت المفاهيم والآراء حول طبيعة المراجعة الداخلية، فالبعض يعتبرها أسلوب علمي أو خطه تنظيمية، وآخرون يعتبرونها وظيفة إدارية حتمية ونشاط علمي مستقل.

المطلب الأول: تطور وتعريف المراجعة الداخلية

ظهرت المراجعة الداخلية نتيجة لتوسع الأنشطة الاقتصادية، وكبر حجم المؤسسات وزيادة مهامها وفروعها، وكذلك تعقد مهام الإدارة خاصة من حيث الرقابة، حيث تعتبر المراجعة الداخلية إحدى الوظائف الإدارية الداخلية للمؤسسة، والتي خدماتها للإدارة العليا بالمؤسسة ومساعدتها في اتخاد القرارات عن طريق الرقابة التي تقوم بها.

1- تطور مفهوم المراجعة الداخلية

تعود بداية الاهتمام بالمراجعة الداخلية إلى عام 1941 حيث تم إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للمراجعة الداخلية، حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير المراجعة الداخلية واتساع نطاق الانتفاع بخدماته، وقد عمل المعهد على تدعيمها وتطويرها عن طريق بذل الجهود المختلفة من أجل المضي قدما بهذه المهنة، حيث تم في عام 1947 إصدار أول قائمة تتضمن مسئوليات المراجع الداخلي. وفي عام 1957 تم إدخال تعديلات عليها وفي عام 1964 تم اعتماد دليل تعريف المراجعة الداخلية. وتعتبر أهم إنجازات معهد المراجعة الداخلي هي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية، حيث تم تشكيل لجان عام 1974 لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في المراجعة الداخلية، وفي عام 1979 انتهت اللجان

من أعمالها وقدمت تقريرا بنتائج دراستها وتم التصديق عليها، وهذه المعايير تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معهد المراجعة الداخلية والجهات التابعة له.

وفي الأردن أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير المراجعة للعمل بها منذ 1996/09/01، والمتضمن الاستجابة للمتطلبات الدولية وأيضا لمواكبة التطور في المراجعة الداخلية والطلب من الشركات المساهمة لتشكيل لجان مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة تتشرف على المراجعة الداخلية. وفي عام 1998 تم إصدار دليل لأخلاقيات مهنة المراجعة الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين، ثم تمت صياغة دليل جديد لتعريف المراجعة الداخلية عام 1999م من قبل معهد المراجعين الداخليين الأمريكي وتم تعريف نشاط المراجعة الداخلية على أنه نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المؤسسة.

في عام 2001 تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة المراجعة الداخلية وتم تعريف المراجعة الداخلية على أنها نشاط تأكيدي مستقل وموضوعي، ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة ولتحسين عملياتها، وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتوجيه.[1]

أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينصص عنها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01 / 88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 والذي ينصص على أنه يتعين على المؤسسات الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة، وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها.

كما نصت المادة 40 من القانون 01/91 على أن المؤسسات الاقتصادية العمومية مدعوة لإقامة وتدعيم نظم داخلية لمراجعة المؤسسات وتحسين طرق أدائها بشكل ملحوظ.[2]

2- تعريف المراجعة الداخلية

وردت العديد من التعريفات التي تناولت المراجعة الداخلية، يذكر منها بأنها نشاط تقييمي داخل المشروع لخدمة إدارته و تقوم بها الإدارة داخل المؤسسة تسمى إدارة المراجعة الداخلية ، وتعد المراجعة الداخلية أداة من أدوات الرقابة الداخلية فهي تساعد الإدارة على متابعة و مراقبة كافة عمليات و أقسام ومراكز و أنشطة المشروع، ومخرجاتها تقرير أو تقارير يقدم لمجلس الإدارة أو لجان المجلس مباشرة، و القائم

[1]- أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/ 2006 ، ص 48-47

[2]- عمر على عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2009/ 2008، ص 41

بها موظف بالمؤسسة و استقلاله استقلال تنظيمي فقط ويتحقق هذا الاستقلال بتبعية إدارة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة مباشرة .[1]

وقد عرفها مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية بأنها وظيفة يؤديها موظفون من داخل المشروع، و تتناول الفحص الإنتقادي للإجراءات و السياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية و إجراءات الرقابة الداخلية سليمة و معلومات دقيقة كافية.[2]

كما عرفت المراجعة الداخلية أنها مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل المؤسسة، لغرض التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية.

وتم تعريفها أيضا بأنها وظيفة تقييمية مستقلة، تنشأ داخل التنظيم المعين، بغرض فحص يقوم بها هذا التنظيم.

كما عرفها آخرون بأنها نشاط يهدف بشكل أساسي إلى مراقبة وتقييم الرقابة الداخلية والتأكد من تطبيقها على أرض الواقع، وتقديم الاستشارة للمؤسسة والتوصيات المختلفة من أجل تحسين وتقوية أنظمة الرقابة الداخلية لديها و أنظمة إدارة المخاطر، للمساعدة في تحقيق أهدافها .[3]

نستنتج مما سبق من التعريفات بأن وظيفة المراجعة الداخلية هي أعم وأشمل من مجرد مراجعة مالية ومحاسبية، وإنما تمتد لتشمل المجالات الإدارية والتشغيلية، حيث تعد المراجعة الداخلية نشاط تقييمي موضوعي واستشاري، مستقل يتم ممارسته داخل المؤسسة لخدمة الإدارة وتزويدها بتأكيدات عن كفاءة العمليات وفاعليتها، ومدى الاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها، و منه تعتبر المراجعة الداخلية نظام شامل للرقابة و ركيزة أساسية لكفاءة و فعالية نظم الرقابة الأخرى.

المطلب الثاني: أهمية المراجعة الداخلية وأهدافها

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات الصلة في المؤسسة وخارجها وقد ازدادت أهمية المراجعة الداخلية في وقتنا الحالي وأصبحت نشاطا تقويميا لكافة الأنشطة والعمليات في المؤسسة بهدف تطوير هذه الأنشطة ورفع كفايتها الإنتاجية، ومن خلال هذا المطلب سوق يتم توضيح كل من أهمية وأهداف المراجعة الداخلية.

1- أهمية المراجعة الداخلية:

أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف المهمة لأغراض الرقابة والمساءلة المحاسبية، وبالتالي أصبح من الضروري التعرف على العوامل المحددة تفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية من ناحية، واستعراض الأنشطة الفنية المستخدمة في تنفيذ عملية المراجعة الداخلية بفعالية في المجال المالي

[1]- عبد الوهاب نصر على و شحاتة، الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة اسواق المال ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2006 / 2005 ، ص 496.

[2]- محمد السيد سرايا ، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص140.

[3]- عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، مرجع سابق، ص 42.

والمحاسبي والمجال التشغيلي من ناحية أخرى، إن العوامل التي ساعدت على زيادة أهمية المراجعة الداخلية هي:

تطور حجم المؤسسات وانتشارها جغرافيا وعلى نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا و بين كافة العاملين.[1]

- ظهور الشركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة.
- الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المؤسسة، مما دفع بالإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال السلطات وتحمل المسؤوليات المقابلة وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها.
- حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لا بد من سلامة نظام المراجعة الداخلية، إن مسؤولية حماية أموال المؤسسة ضد السرقة أو الاستخدام غير المرغوب به، إضافة إلى منع الأخطاء و الغش و تقليل فرص ارتكابها تقع على الإدارة. [2]

2- أهداف المراجعة الداخلية

من خلال هذه الأهمية يمكن تحديد أهم الأهداف المرجوة من المراجعة الداخلية من جهة و أهداف أفراد إدارة المراجعة الداخلية من جهة أخرى، إذ لابد أن نميز بين هذين النوعين من الأهداف.

فإذا أردنا التطرق إلى الأهداف المرجوة من المراجعة الداخلية فيمكن القول بأنه بالرغم من أن الهدف الرئيسي لقسم دائرة أو خلية المراجعة الداخلية في أي تنظيم هو الإسهام في تحقيق الأهداف الكلية له فالمراجعين الداخليين يسعون بصفة أساسية إلى تحقيق الأهداف التالية: [3]

2-1- أهداف الحماية:

حيث يتم القيام بأعمال الفحص و المطابقة بين الأداء الفعلي و المعايير الموضوعة مسبقا لكل من:

- سياسات المؤسسة؛
- الإجراءات المحاسبية؛
- نظم الضبط الداخلي؛

[1]- إبراهيم عثمان شاهين، التأهيل العلمي والعملي للمراجع الداخلي في القرن الحادي والعشرين، الجمعية العلمية للمحاسبين والنظم والمراجعة، المؤتمر العلمي الثالث، الإسكندرية، مصر، 1994، ص 6.

[2]- فيصل الشواورة، فلسفة وميكانيكية عمل التدقيق الداخلي، مجلة الأسمدة العربية، عدد19، الأردن، 1998، ص 17.

[3]- انقاز أحمد، دور المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل القرار دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة عمار ثلجي ، الأغواط ،2007، ص 47-49.

- سجلات المؤسسة؛
- أصول المؤسسة ؛
- أنشطة التشغيل.

2-2- أهداف البناء (التطوير):

يتمثل هذا الهدف في وظيفة المراجعة التي تعد وظيفة رقابية علاجية و إرشادية، إذ يتم اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص و المطابقة و تقديم النصح للإدارة من أجل اتخاذ قرارات سليمة و فعالة، وعلى ذلك يعمل المراجع الداخلي على فحص و مراجعة ، تتبع و تحديد و تحليل النتائج الإيجابية و السلبية، و وضع الحلول لها و القيام بعملية التشخيص الممكنة، أين يتم تحديد نقاط القوة و الضعف و رفع كل هذا بتوصيات و مقترحات إلى الإدارة، و بالإضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية و المالية يقوم المراجع الداخلي ب:

- تحقيق مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات و الخطط الموضوعة؛
- التحقق من حماية الأصول؛
- اقتراح ما من شأنه تطوير وتحسين الأداء.

المطلب الثالث: أنواع المراجعة الداخلية ومعاييرها

لقد واكب التغير والتطور الذي طرأ على بيئة الأعمال اجتهادات كثيرة من قبل المهنيين والباحثين، بطرح رؤى جديدة بشأن ما يجب على إدارة المراجعة الداخلية وموظفيها القيام به، لمواجهة هذه التطورات الجديدة، فبعد أن كانت المراجعة المالية هي المجال التقليدي للمراجعة الداخلية أصبحت المراجعة التشغيلية محل اهتمام اكبر وتمثل المدى الأوسع للمراجعة الداخلية، وككل أنواع المراجعات الأخرى فان وظيفة المراجعة الداخلية تعتمد على مجموعة من المعايير تمثل أساسا يعتمد عليه من قبل المراجعين الداخليين وتحديد مسؤولياتهم الفنية ومتابعة أدائهم المهني.

وسيتم من خلال هذا المطلب التطرق لأنواع المراجعة الداخلية و المعايير التي تبنى عليها

1- أنواع المراجعة الداخلية

من الصعب وضع حدود فاصلة لأنواع المراجعة الداخلية بسبب شمولية المراجعة لكافة العمليات في المؤسسة، وهدفها تقويم فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية لنشاط ما، و تنقسم المراجعة الداخلية إلى: [1]

[1]- عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية، الأردن، 2009، ص 6261.

1-1- **المراجعة المالية المحاسبية**: وهي التي يهدف من خلالها المراجع الداخلي إلى الفحص المنظم للقوائم المالية لتحديد مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من حيث:

- التحقق من تتبع القيود المحاسبية وتدقيقها حسابيا ومستنديا؛

- التحقق من سلامة و موافقة الأنظمة و التعليمات و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

- التحقق من وجود الحماية المناسبة للأصول من سوء الاستعمال أو الاختلاس؛

- التحقق من الفحص والتقويم لدرجة متانة الرقابة الداخلية ومدى كفايتها والاعتماد عليها .

1-2- المراجعة الداخلية التشغيلية (الإدارية):ويقصد بها المراجعة الشاملة الوظائف المختلفة داخل المؤسسة للتأكد من كفاءة وفعالية هذه الوظائف من خلال:

- تقويم و اختبار النشاطات الإدارية ونتائج الأداء؛

- تقويم وفحص شامل للعمليات المشروع؛

- تقييم كفاءة استخدام الموارد المادية والموارد البشرية وتقديم التوصيات اللازمة للتحسين.

أما في وقتنا الحاضر فيشترط في المراجعة أن تقوم على الشمولية لكافة عمليات المؤسسة، لتشمل نطاق المراجعة المالية والالتزام القانوني ونطاق المراجعة الإدارية و المراجعة الإستراتيجية الذي يختص بمعالجة القصور في التخطيط الإستراتيجي، والذي ينتج عن عدم إمكانية ربط أنظمة المعلومات بأهداف المؤسسة، مما يؤدي إلى مخاطر المعلومات و التركيز على مراجعة المخاطرة في عملية التخطيط الإستراتيجي، لتحديد نقاط الضعف فيها من أجل دعم فعالية الإدارة العليا للمؤسسة، حيث يعتبر وجود نظام فعال للمعلومات الإستراتيجية جانبا مهما من جوانب عملية المراجعة الإستراتيجية.

2- إجراءات المراجعة الداخلية

تطبق المراجعة الداخلية في العديد من المجالات التي لها تأثير على العملية التسييرية في المؤسسة ويمكن الوقوف على أهم الانحرافات الصادرة منها والعمل على السيطرة عليها أو التقليل منها، كما أن هذه المجالات تدر معلومات يعتمد عليها في عمليات صنع القرارات، لذا وجب أن تكون هذه المعلومات مؤهلة بالقدر الكافي الذي يقلل من احتمال الخطأ في القرارات المتخذة، تتجلى هذه المجالات فيما يأتي:

2-1- مراجعة العمليات

يعتبر اصطلاح "مراجعة العمليات" عاما لعديد من الناس مما يمكن أن يستخدم بطريقة مرادفة الاصطلاح "مراجعة داخلية"، حيث تعتبر هذه الفئة أن كل ما يقوم به المراجع الداخلي يعتبر مراجعة عمليات فيعمل على قياس كفاءة الأعمال بالوحدات التشغيلية الروتينية منها و التكتيكية والإستراتيجية كما يستخدم المراجع الداخلي أدوات التحليل المالي في تقييم و متابعة قرارات عدة، إن تقييم الكفاءة يتطلب تجميع المعلومات الكافية على التدفقات الخارجية والداخلية التي تحت المراجعة.

كما يقوم المراجع الداخلي من خلال مراجعة العمليات بتكوين رأي حول الحكم على درجة الفاعلية داخل المؤسسة، من خلال مراجعة مدى تحقق الأهداف المسطرة و المرغوب فيها، و يمكن للمراجع أن يستعين بنتائج المراجعات السابقة و برنامج التدريب و تقارير الأداء.[1]

ومنه فإن مراجعة العمليات تشمل فحص و تقييم أنظمة الرقابة الداخلية و جودة أداء تنفيذ المسؤوليات المرتبطة بوظائف تشغيل التنظيم، في هذا الصدد يفحص المراجعون و يقيموا مختلف الأنشطة المرتبطة بهذه الوظائف كالتسويق و النقل و الإنتاج و إدارة المخزون و الأمن، و تشغيل البيانات بواسطة الحاسب الآلي وإدارة الأفراد و الإدارة المالية و المحاسبية. ويعتبر الأساس في فهم مراجعة العمليات هو فهم أوجه الرقابة الداخلية في التنظيم، فمعظم المراجعين الداخليين يوافقون على اعتبار أن أهداف و أنواع و طرق الرقابة الداخلية تغطي كافة عمليات التنظيم.

2-2 - مراجعة الأداء

للوقوف على مراجعة الأداء و مفهومها يجب أن نعرج أولا على مفهوم كلا من الفاعلية و الكفاءة، حيث يشير مفهوم الفاعلية إلى مستوى تحقيق الأهداف أما مفهوم الكفاءة فيرتبط بالموارد المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف، و لذلك فإن استخدام موارد بدرجة أقل يعني تحقيق كفاءة أكبر.

وتركز مراجعة الأداء على الكفاءة و الفاعلية، و يتطلب القيام بها ضرورة وضع معايير تشغيلية تعمل كأهداف مقبولة تقارن بها نتائج الأداء الفعلي، و إذا كانت الكفاءة و الفاعلية مقاييس للأداء إلا أنها لا تعتبر بمثابة إحلال أو بديل التقييم أداء الإدارة ذاتها، إن ما توفره تقييمات المراجعة الداخلية يعتبر مصدرا المعلومات لمساعدة الإدارة ذاتها في عملية تقييم الأداء، أي أن هذه المعلومات هي أحد العوامل التي تؤثر على أحكام الإدارة و التي يعتبر العديد منها خاضعا للحكم الشخصي للإدارة، و على الجانب الآخر فالمراجعة الداخلية تعتمد في جزء كبير منها على مقاييس موضوعية لتنفيذ مراجعة الأداء، و تقاس الكفاءة نتيجة إجراء مقارنة بين المعايير التشغيلية و بين الأداء الفعلي المقابل لها، كذلك ترتبط مراجعة الأداء بمفهوم الفاعلية بدرجة أكبر لارتباطها بالأهداف.

يرجع النقد الذي وجه أحيانا إلى المراجعة الداخلية بصفة عامة ربما إلى صعوبة اعتمادها على معايير واضحة، و أن العنصر الشخصي يسيطر و يهيمن في الكثير من المواقف على المراجعين الداخليين بدرجة أكبر من أدلة الإثبات المتاحة، و بالطبع يؤثر هذا الحكم الشخصي على القرار الخاص بالحكم على مدى فاعلية أداء التنظيمات من قبل المراجع الداخلي، و على الرغم من هذا الضعف في عملية التقييم فإن برامج تقييم الأداء و الحوافز و دراسات الحصة السوقية قد تم تقييم فاعليتها في ظل إمكانية ضبط و قياس الفاعلية بصورة تقريبية، و على ضوء ما سبق تتضح أهمية الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تقييم الأداء، ومن ثم يظهر جليا مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تدعيم عملية اتخاذ القرار.[2]

[1]- فتحي رزق السوافيري و آخرون، الرقابة و المراجعة الداخلية، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 122.

[2]- فتحي رزق السوافيري و أخرون، مرجع سابق، ص 130.

3-2- مراجعة الالتزام بالسياسات

تهدف مراجعة الالتزام بالسياسات إلى تحديد ما إذا كان التنظيم يراعي عملية الالتزام بالسياسات و الإجراءات، المعايير و القوانين و التعليمات الحكومية بالإضافة إلى تحديد درجة هذا الالتزام، و تعتبر طبيعة مراجعة الالتزام بالسياسات أكثر موضوعية بالمقارنة بتطبيقات المراجعة الداخلية الأخرى و بصفة خاصةللمراجعة الإدارية، و يرجع السبب في ذلك إلى ضعف الحكم الشخصي في هذه النوعية من المراجعة مقارنة بالمراجعات الأخرى.

ولإنجاز مراجعة الالتزام بالسياسات ينبغي أن يعرف المراجع الداخلي و بدقة ما هي السياسات و الإجراءات و المعايير المطلوبة، حيث غالبا ما تكون معاني هذه العناصر في صورة مستندات، و بالتالي تكون هذه المستندات هي النشاط المطلوب رقابته، فمثلا تحدد مواصفات الوظائف الرئيسية في المؤسسة في كتيبات رسمية، و لتحديد ما إذا كان موظفو التنظيم يحققون هذه المتطلبات فإن المراجع الداخلي عليه فحص المواصفات الفعلية من ناحية و النمطية من ناحية ثانية، و تصبح عملية الفحص سهلة نسبيا إذا أعد لكل موظف ملف خاص به، كما تحتاج تلك المراجعة إلى إجراء مسح شامل لأوجه الرقابة الداخلية في التركيز و التنظيم على إجراء اختبارات تفصيلية، و يحدد تقرير المراجعة الداخلية عادة درجة الالتزام الفعلية و يشير إلى عدد العناصر المحققة لهذه المتطلبات و كذلك عدد العناصر التي تمثل استثناءات، كما قد يشير تقرير المراجعة الداخلية إلى أسباب عدم الالتزام بالسياسات، كما يمتد فحص المراجعين الداخليين إلى الالتزام بالتعليمات القانونية و إبلاغ الإدارة عن أية مشاكل ناتجة عن عدم التطابق و أن الكتشاف التجاوزات والتصحيح المبكر لها يساعد في تجنب الانتهاكات القانونية و ما يترتب عليها من عقوبات و غرامات و إن إنجاز ذلك من مهمة المراجع الخارجي لتضييق نطاق فحص الرقابة الداخلية.

ولقد تطورت مراجعة الالتزام بالسياسات في الوقت الحاضر لدرجة أنه أصبح هناك مراجعين متخصصين في هذا المجال و بصفة خاصة في مجال الحكومي، حيث تتطلب مهنتهم هذا التدريب الواسع و الدرجة العالية من الناحية الفنية و النواحي التفصيلية.

تتطلب مراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات و القوانين و القواعد الحكومية بمن يشغل هذه المهنة التعرف على المعايير و الأدوات اللازمة لتجميع المعلومات و كيفية التعامل مع الإدارة العمل على تشجيع العاملين و تحفيزهم على حدوث المطابقة السليمة.[1]

[1]- فتحي رزق السوافيري و آخرون، مرجع سابق، ص 132

2-4- المراجعة المالية

يمتد فحص المراجعة الداخلية بصدد أوجه الرقابة الداخلية المالية إلى مجالين:

- رقابة الأموال؛

- رقابة على المحاسبة عن الأموال.

عادة تعتبر مراجعة أموال المؤسسة بمثابة مراجعة عمليات أو مراجعة إدارية، و تهتم المراجعة المالية بنطاق تدفق الأموال و المحاسبة عن هذه الأموال.

فيهتم المراجع الداخلي في هذه الحالة بالجوانب الرقابية الموضوعة لأجل تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، و التي تتمثل في:

- حماية الأصول المالية للمؤسسة؛
- توفير الثقة و التكامل في المعلومات المالية؛
- الالتزام بالمبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما.

كما يقوم المراجع بتقييم أنظمة الرقابة المالية من خلال مراجعة الوظائف الفرعية المتكاملة التي تشمل وظيفة الإدارة المالية للمؤسسة.

جاءت هذه المراجعة لتحقيق الأهداف الرقابية السالفة الذكر، إلا أنه و في المقابل يدور هناك استفسار حول السبب الذي من أجله يهتم المراجعون الداخليون بعدالة القوائم المالية في تمثيل المركز المالي للمؤسسة ، ونتائجه عن الفترة المعدة فيها تلك القوائم المالية، لاسيما وأن المراجعين الخارجيين هم الذين يعتبرون مسئولون عادة عن إبداء الرأي نحو مدى تمثيل القوائم المالية للمركز المالي و نتائج المؤسسة، و يرجع السبب في الرد حول هذا الاستفسار في أن المراجع الخارجي معرض الفشل في الكتشاف الأخطاء الهامة نسبيا، و أن الكتشافها يتوقف على تطبيق معايير المراجعة المقبولة قبولا عاما، لذلك يجب أن يتأكد أيضا المراجع الداخلي من خلو القوائم المالية من الأخطاء سواء كانت هامة أو غير هامة نسبيا من ناحية، كذلك فإن تقليل الأخطاء فيها يعطي صورة أفضل لعملية الفحص التي يجريها المراجع الخارجي، و بالتالي تضييق نطاق الفحص لنظام الرقابة الداخلية مما يخفض من قيمة أتعاب المراجع الخارجي من ناحية ثانية، و علىاعتبار أن نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة يعتبر بمثابة أحد مواردها، و لذلك فإن تبديد جزء من هذا المورد وعلى اعتبار المراجع الداخلي أحد موظفي المؤسسة يعمل على المحافظة على موارد المؤسسة.

3- معايير المراجعة الداخلية

تعرف معايير المراجعة الداخلية على انها "تلك المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم المراجعة الداخلية، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة المراجعة الداخلية كما يجب أن يكون وذلك وفقا لما تم التوصل إليه واعتماده من قبل معهد المراجعين الداخليين".[1]

تشمل المعايير المهنية الحديثة للمراجعة الداخلية الصادرة من مجمع المراجعين الداخليين على خمسةمجموعات من المعايير تغطي النواحي الرئيسية والوظائف الرئيسية للمراجعة الداخلية، وكل مجموعة من المعايير السابقة تعتبر بمثابة قسم يشتمل على مجموعة من الإرشادات والتعليقات ذات قيمة المراجعين الداخليين. ويعرض لكل مجموعة من المعايير السابقة على النحو التالي:

3-1- معايير الاستقلال:وتشتمل هذه المعايير على عدد من المعايير الفرعية وهي:[2]

3-1-1- الاستقلال

ويعني استقلال المراجع الداخلي عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، ويتحقق الاستقلال عندما يقوم المراجع الداخلي بأداء عمله بحرية وبموضوعية ويسمح ذلك للمراجع الداخلي بإعطاء رأي غير متحيز ويتحقق الاستقلال بناء على الوضع التنظيمي و الموضوعية.

3-1-2--الوضع التنظيمي

يجب أن يكون الإدارة المراجعة الداخلية وضع تنظيمي يسمح لها بأداء مسؤولياتها، ويجب

أن يحصل المراجعين الداخليين على دعم من الإدارة العليا ومن مجلس الإدارة وذلك لكي يكون الأفراد الخاضعين المراجعة متعاونين بدون أي تدخل.

ويجب أن يتمتع مدير إدارة المراجعة الداخلية بسلطة لكي يحقق له ذلك استقلالية وتوسيع نطاق عمل إدارته وتنفيذ توصيات هذه الإدارة، كما يجب أن يكون لمدير إدارة المراجعة الداخلية اتصال مباشر مع مجلس الإدارة حتى يستطيع توصيل المعلومات في النواحي المهمة.

3-1-3- الموضوعية

[1]- أحمد العمري و آخرون، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد 2، العدد 3، الأردن، 2006، ص 346.

[2]- عبد الوهاب نصر شحاتة، مرجع نفسه، ص 501-527.

يجب أن يكون المراجع الداخلي موضوعيا عند أدائه لوظيفة المراجعة الداخلية، وتعتبر الموضوعية أمراذهنيا يجب أن يتحقق لدى المراجع الداخلي أثناء أداءه لعمله بحيث يجب ألا يكون تابع للغير عند إبدائه لرأيه في أي أمر من أمور المراجعة.

3-2- معايير الحرفية المهنية لإدارة المراجعة الداخلية

وتحتوي هذه المعايير على عدد من المعايير الفرعية وهي:

- يجب أن يتم أداء المراجعة الداخلية بحرفية وبعناية مهنية؛

- يجب أن توفر إدارة المراجعة الداخلية تأكيدا بأن التقنية والخلفية التعليمية المراجعين الداخليين في مستوى مقبول و مناسب لأداء مهامهم؛

- يجب أن تمتلك أو تسعى إدارة المراجعة الداخلية للحصول على الخبرة و المهارات والنظم المطلوبة لأداء مسؤوليات ومهام عملية المراجعة؛

- يجب أن تعطي إدارة المراجعة الداخلية درجة من التأكد المناسب حول مدى ملائمة الإشراف على كافة أعمال المراجعة الداخلية التي تم أدائها؛

- يجب على المراجعين الداخليين أن يلتزموا بالمعايير المهنية للأداء ويجب مراعاة أن هذا المعيار يشير إلى ضرورة التزام المراجع الداخلي بالمعايير المهنية، بالإضافة إلى دستور أخلاقيات المراجعة الداخلية الصادر عن معهد المراجعين الداخليين والذي يشتمل على مجموعة من القيم الأخلاقية مثل الأمانة الموضوعية، الولاء؛

- يجب أن تكون لدى المراجعين الداخليين الخبرة، والمهارات اللازمة لأداء مهام المراجعة الداخلية؛

- يجب أن يكون لدى المراجعين الداخليين المهارات في التعامل والاتصال بالآخرين بشكل فعال . حيث يجب أن يكون لديهم المقدرة على فهم العلاقات البشرية والحفاظ على علاقات مرضية مع الأفراد الذين يتم مراجعتهم؛

- يجب أن يحافظ المراجع الداخلي على الكفاءة المهنية من خلال التعليم المستمر؛

- يجب أن يبذل المراجع الداخلي العناية المهنية الكافية والملائمة عند أداءه لمهام المراجعة الداخلية.

3-3- معايير نطاق العمل (الفحص الميداني)

وتشتمل هذه المعايير على مجموعة من المعايير الفرعية وهي:

3-3-1- نطاق عمل المراجع الداخلي

حيث أشار هذا المعيار إلى ضرورة أن يشتمل نطاق عمل المراجع الداخلي على فحص وتقييم مدى دقة وفعالية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالشركة و درجة جودة الأداء في تنفيذ المهام المطلوبة.

وقد أشار هذا المعيار إلى دور الإدارة العليا ومجلس الإدارة في إعطاء إرشادات عامة المراجع الداخلي لتحديد الأنشطة التي يجب مراجعتها، كما حدد الهدف الأساسي للمراجع الداخلي باعتباره أنه المحدد الأساسي لنطاق فحصه وهو التأكد من دقة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية.

3-3-2- نزاهة وقابلية الاعتماد على المعلومات

يجب أن يتأكد المراجع الداخلي من نزاهة وقابلية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة في قياس وتصنيف والتقرير عن هذه المعلومات.

وقد ألزم هذا المعيار المراجع الداخلي بضرورة فحص وتقييم نظام المعلومات للتأكد من:

- السجلات المالية والتشغيلية وكذلك التقارير إذا كانت تحتوي على معلومات كاملة ودقيقة ومفيدة؛

- الرقابة على عملية إمساك الدفاتر وعلى عملية التقارير للتأكد من دقة وفعالية هذه الرقابة.

3-3-3-الالتزام بالقوانين واللوائح والحماية المادية للأصول

ويحتوي هذا المعيار على معياريين فرعيين هما:

- يجب أن يتأكد المراجع الداخلي أن الأنظمة الموجودة في الشركة تلتزم بالسياسات والخطط والإجراءات التى تؤثر على عمليات الشركة، وكذا من أن الشركة ملتزمة بتنفيذ السياسات والخطط و الإجراءات والقواعد الموضوعية؛

- يجب أن يتحقق المراجع الداخلي من وسائل الحماية المادية للأصول ومدى ملاءمتها، بالإضافة إلى التأكد من وجود تلك الأصول.

3-3-4- الاستخدام الفعال والاقتصادي للموارد

يجب أن يقيم المراجع الداخلي مدى الفعالية الاقتصادية في توظيف الموارد، ويجب أن يلاحظ أن الإدارة مسئولة عن وضع معايير تشغيلية تحكم وتقيس الاستخدام الاقتصادي والفعال للموارد فيحين أن المراجع الداخلي مسؤول عن أربعة أمور هي:

- يجب أن يتأكد المراجع الداخلي من وجود معايير تشغيلية لقياس الاستخدام الفعال والاقتصادي؛
- أن المعايير التشغيلية الموضوعة مفهومة من جانب العاملين وهناك التزام بهذه المعايير من جانبهم؛
- أن أي انحرافات عن المعايير التشغيلية يتم تحديدها وتحليلها وتوصيلها للأفراد المسؤلين لاتخاذ الإجراءات الصحيحة؛
- التأكد من أن هناك إجراءات تصحيحية قد تم اتخاذها.

3-3-5- وضع أهداف للعمليات التشغيلية والبرامج

يجب أن يقوم المراجع الداخلي بفحص العمليات التشغيلية والبرامج وذلك للتأكد من أن النتائج تتفق مع الأهداف الموضوعية، وللتأكد من أنه قد تم تنفيذها وفقا لما هو مخطط له.

3-4-معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية

إن عمل المراجع الداخلي لابد أن يشمل تخطيط عملية المراجعة الداخلية، وفحص وتقييم المعلومات، وتوصيل النتائج وكذلك عملية المتابعة. وتمثل هذه المعايير شرح لكافة المراحل المختلفة لعملية المراجعة الداخلية والتي تبدأ بعملية التخطيط وتنتهي بعملية المتابعة. وتشتمل هذه المعايير على:

3-4-1- معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية

يجب أن تعمل إدارة المراجعة الداخلية بشكل سليم، حيث ألزم هذا المعيار مدير هذه الإدارة الداخلية بضرورة القيام بما يلي :

- أن يحقق عمل إدارته الأهداف والمسؤوليات التي وافقت وترغب فيها الإدارة؛
- الاستخدام الكفء و الفعال للموارد الاقتصادية الخاصة بإدارته؛
- أن عمل إدارة المراجعة الداخلية يتفق مع المعايير المهنية للمراجعة الداخلية .

الجدول رقم(1- 4): تطور معايير المراجعة الداخلية

تقليديا(1993)		حديثا(2003)	
رقم المعيار	المعيار	رقم المعيار	المعيار
100	الاستقلال		معايير السمات
110	المكانية التنظيمية	1000	الغرض والسلطة و المسؤولية

120	الموضوعية	1100	الاستقلال والموضوعية
200	الكفاءة المهنية للعمل	1100	الاستقلال التنظيمي
210	الموظفية	1120	الموضوعية الفردية
220	المعرفة والمهارات والانضباط	1130	تهديد الاستقلال
230	الإشراف	1200	الكفاءة والعناية المهنية
22	الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي	1210	الكفاءة المهنية
240	الإذعان لمعايير السلوك	1220	العناية المهنية
250	المعرفة ومهارات الانضباط	1230	التطوير المهني المستمر
260	العلاقات الإنسانية والاتصالات	1300	تأكيد جودة وبرامج التحسين
270	التعليم المستمر	1310	تقييم برامج الجودة
280	العناية المهنية اللازمة	1320	التقرير عن برنامج الجودة
300	نطاق العمل	1330	الفحص بالمعايير
310	الثقة ونزاهة المعلومات	1340	الإفصاح عن عدم الإذعان
320	الإذعان للقوانين والخطط		معايير الأداء
330	حماية الأصول	2000	إدارة أنشطة المراجعة الداخلية
340	الاستخدام الاقتصادي للموارد	2010	التخطيط
350	إنجاز الأهداف الموضوعة	2020	الاتصال والموافقة
400	أداء عمل المراجع الداخلي	2030	إدارة الموارد
410	تخطيط المراجعة	2040	السياسات والإجراءات
420	فحص وتقييم المعلومات	2050	التنسيق
430	توصل النتائج	2030	التقرير إلى المجلس والإدارة العليا
440	التابعة	2100	طبيعة العمل
500	إدارة قسم المراجعة الداخلية	2110	إدارة المخاطر
510	الأهداف والسلطة والمسؤولية	2120	الرقابة
520	التخطيط	2130	التحكم
530	السياسات والإجراءات	2200	تخطيط المهمة

540	إدارة وتطوير الموظفين	2201	اعتبارات التخطيط
550	المراجعين الخارجيين	2210	أهداف المهمة
660	تأكيد الجودة	2220	نطاق المهمة
		2230	تخصيص الموارد المهمة
		2240	برنامج عمل المهمة
		2300	أداء المهمة
		2310	التحليل والتقييم
		2320	تسجيل المعلومات
		2330	الإشراف على المهمة
		2340	توصيل النتائج
		2400	معايير التوصيل
		2410	جودة الاتصال
		2420	الإفصاح عن عدم الإذعان للمعايير
		2430	نشر النتائج
		2440	برامج المراقبة

المصدر: محمد عبد الفتاح إبراهيم، مرجع سابق، ص ، ص 41 ، 42.

المطلب الرابع: مكونات قسم المراجعة الداخلية ومنهجية عملها

بغية تحقيق الأهداف المرجوة فى المؤسسة على المراجع الداخلي أن يقسم عمله و يتخذ طريقة مبنية على معايير المراجعة تسهل علية عمله .

1- قسم المراجعة الداخلية

يتكون قسم المراجعة الداخلية عادة من عدد قليل نسبيا من المراجعين ذوي المهارات العالية، و يقتصر الأمر على وجود مراجع داخلي واحد، كما أنه قد يتسع قسم المراجعة الداخلية في تنظيمات أخرى ليتضمن عدد كبير من المراجعين يعملون وحدهم تحت تنظيم كبير محكم بخلاف المصالح الأخرى، وذلك نظرا لكبر حجم المؤسسة و تعدد فروعها . وينطوي قسم المراجعة الداخلية عادة على ثلاثة مستويات من المراجعين ممارسي المهنة وذلك كما يتضح لنا في الشكل الآتي:

الشكل رقم(1- 5):المستويات التنظيمية لدائرة المراجعة الداخلية

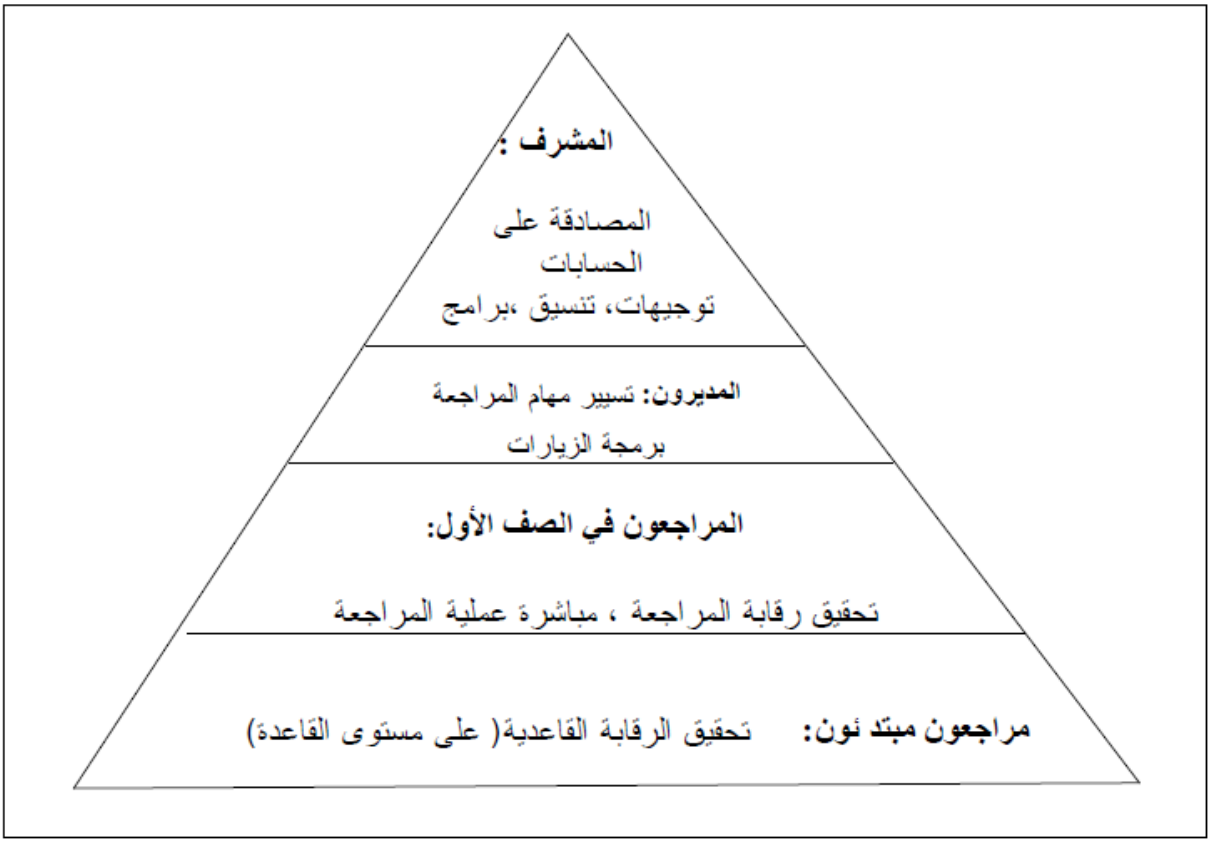

المصدر: فتحي رزق السوافيري و آخرون، مرجع سابق، ص 119.

وعلى هذا الأساس يتحدد شكل و حجم المراجعة الداخلية في المؤسسة إلى معيارين أساسيين هما:[1]

1-1- حجم المؤسسة:يعتبر حجم المؤسسة محددا أساسيا لطبيعة المراجعة الداخلية المعتمدة فيها، فلا يمكن في هذا المجال أن نصمم هيكل للمراجعة الداخلية موحدا بين المؤسسة المحلية، الوطنية أو الدولية، فاختلاف شكل و حجم المؤسسة يحتم إيجاد شكل محدد للمراجعة الداخلية فمثلا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تحتاج إلى قسم المراجعة الداخلية بحجم قسم مماثل في مؤسسة ذات حجم كبير.

[1]- مسعودصديقى، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، 2003، ص 54.

1-2- مركزية ولا مركزية المراجعة:إن كبر و حجم المؤسسات و اتساعها جغرافيا يحتم وجود هياكل قارة نسبيا التسيير الأنشطة في مناطقها بغية ممارسة الرقابة على هذه الهياكل، يوجد نوعين من المراقبة الداخلية وفقا لهذا الوضع هما:

1-2-1-مراجعة داخلية مركزية:تكون باعتماد مديرية واحدة للمؤسسة الكبيرة لتقوم ببرمجة الزيارات المختلفة الميدانية لفروع المؤسسة.

1-2-2- مراجعة داخلية لا مركزية:في ظل هذا النوع هياكل المراجعة الداخلية تكون على مستوى كل منطقة نشاط، أي يكون على مستوى كل فرع أو تكتل جغرافي معين للمؤسسة.

2- منهجية عمل المراجعة الداخلية

يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بتتبع مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى إبداء الرأي حول القوائم المالية وتتضمن مايلي:

2-1- الخطوة الأولى: التحضير لمهمة المراجعة الداخلية

يتطلب من المراجع الداخلي قبل القيام بتنفيذ أعمال المراجعة القيام بالتحضير الجيد للمهمة، وتتم عملية التحضير للمهمة عبر مرحلتين:[1]

2-1-1-الأمر بالمهمة:هو عبارة عن التفويض التي تعطيه المؤسسة للمراجع الداخلي ويكون على شكل وثيقة مكتوبة وقد يكون على شكل أمر شفهي.

2-1-2-الدراسة والتخطيط:وتعتبر هذه المرحلة ضرورية وهامة للمراجع الداخلي لإنجاح مهمته، حيث يجب عليه وضع خطة مبنية على المخاطر، لتحديد أولويات مهمة المراجعة، بما يتلاءم مع الأهداف المسطرة. ويتم تنفيذ هذه المرحلة من خلال الأتي:[2]

- **الإطلاع والفهم:**حيث يقوم المراجع الداخلي بعملية الإطلاع وجمع المعلومات الكافية و اللازمة، التي تمكنه من فهم الموضوع محل المراجعة من أجل معرفة الأهداف المطلوب تحقيقها من هذه المهمة؛
- **خطة التقارب:**وهي عبارة عن وثيقة تظهر في شكل جدول يقوم بتقسيم النشاط أو الوظيفة محل المراجعة إلى مجموعة أعمال أولية، سهلة الملاحظة ويقوم بإعداد خطة التقارب من خلال المعلومات التي قام المراجع الداخلي من جمعها؛
- **تحديد مواقع الخطر:**ويقوم المراجع بتقييم مدى ملائمة وفعالية إدارة مخاطر النشاط و أنظمة الضبط؛
- **التقرير التوجيهي:**ويحدد التقرير التوجيهي أسس تحقيق مهمة المراجعة الداخلية ونطاقه، كما أنه يعرض الأهداف التي يسعى المراجع الداخلي إلى تحقيقها.

[1]- إبراهيم طه عبد الوهاب، المراجعة النظرية والممارسة المهنية ، الدار الجامعية ، مصر، 2004، ص 278

[2]- عبادي محمد أمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 / 2003، ص 113-114.

2-2- الخطوة الثانية:تنفيذ مهمة المراجعة الداخلية

وفي هذه الخطوة يتم تنفيذ مهمة المراجعة الداخلية وفقا لمخطط المراجعة المعد مسبقا والموافق عليه من مدير المراجعة، على أن يتم الاختبار و تجميع الأدلة الكافية و الملائمة في ملفات التدقيق وتتم في ثلاث مراحل هي:[1]

2-2-1-اجتماع الافتتاح:ويتم عقد اجتماع الافتتاح في مقر النشاط الذي سيتم مراجعته، بين الفريق المكلف بالمهمة ومسئولو النشاط محل المراجعة، وفيه يتم بناء أولى العلاقات بين الطرفين، وكذلك التهيئة الميدانية لعملية المراجعة والفحص.

2-2-2-مخطط التنفيذ:يقوم برنامج المراجعة بتقسيم الأعمال بين مختلف أعضاء فريق المراجعة وفقا لمؤهلاتهم وخبراتهم، ويسمح للمراجع بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته، ويساعد على تتبع عمل المراجع لضمان السير العادي للمهمة خلال الزمن وتحديد المراحل التي تم التوصل إليها.

2-2-3-العمل الميداني:ويأتي دور هذه المرحلة مباشرة بعد إعداد برنامج المراجعة و اعتماده من مدير المراجعة حيث يقوم فريق المراجعة بتطبيق هذا البرنامج على الواقع من خلال إجراء الاختبارات والمقارنات وغيرها من تقنيات المراجعة، من أجل جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف المهمة، والكشف عن أي مشاكل أو مخالفات قد تحدث، كما يجب على فريق المراجعة القيام بتوثيق كافة أعمالهم بأوراق عمل مؤيدة بمعلومات و مستندات ثبوتية داعمة لها.

2-3-الخطوة الثالثة: التقرير عن مهمة المراجعة الداخلية

تعتبر هذه الخطوة الأخيرة في إنجاز المهمة، وتشمل أربعة مراحل هي:[2]

2-3-1-التقرير الأولي للمراجعة:ويتم إعداده من خلال أوراق تحليل المشاكل التي تم إعدادها أثناء تنفيذ برنامج المراجعة، والتي تشمل على كافة المشاكل والانحرافات والتلاعبات، ويعتبر هذا التقرير أساس إعداد التقرير النهائي.

2-3-2-حق الرد على الأشخاص المراجع أعمالهم: ويكون عن طريق عقد اجتماع بين الأشخاص المراجع أعمالهم وفريق المراجعة الذي قام بتنفيذ مهمة المراجعة، والهدف من هذا الاجتماع عرض الملاحظات و النتائج التي تم التوصل إليها و تكون مدعمة بالأدلة المؤيدة لها، إضافة إلى التوصيات المقترحة بشأنها وبعد عرض الهدف يتدخل الأشخاص المراجع أعمالهم بالرد على تلك الملاحظات والتوصيات.

2-3-3-التقرير النهائي:ويتم إعداد التقرير في صورته النهائية بعد انتهاء التدخل من طرف الأشخاص المراجع أعمالهم، ويتم إرساله لأهم المسئولين المعنيين والإدارة من أجل إعلامهم بنتائج مهمة المراجعة والتوصيات

[1]- داوود يوسف صبح، ، تدقيق البيانات المالية، الطبعة 2، دار المنشورات الحقوقية، لبنان، 2002، ص 245.

[2]- عبد الوهاب نصرو شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 521.

المقترحة لمعالجة المشكلات التي تم اكتشافها أثناء عملية المراجعة، ويجب أن يكون التقرير النهائي واضح ويتم إعداده وتقديمه في الوقت المحدد.

2-3-4-متابعة تنفيذ التوصيات:بعد اقتراح المراجع الداخلي لمجموعة من التوصيات الواجب القيام بها وبناء على الملاحظات التي تم تسجيلها أثناء القيام بالمهمة، فأنه يقوم بمتابعة مدى الالتزام بتنفيذ التوصيات.

الشكل رقم (1- 6): خطوات عملية المراجعة الداخلية

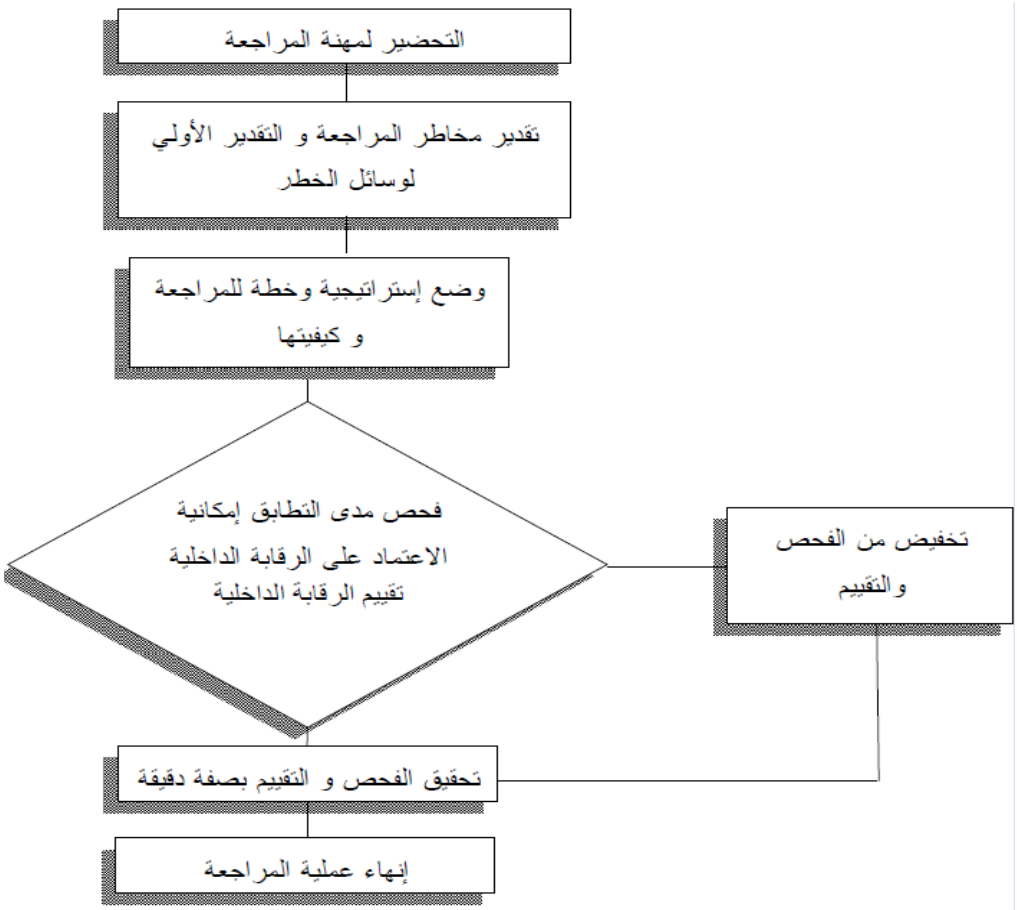

المصدر: أحمد العمري وآخرون، مرجه سابق، ص 67

المبحث الثالث: مراحل تنفيذ المراجعة الداخلية ومسؤوليات المراجع الداخلي

لدى المراجع الداخلي مسؤولية كبيرة توضع على عاتقه لتفادى كل غش و تزوير و إهمال فى إتباع لمعايير التدقيق لدا عليه التأكد من كل العمليات التي تحصل فى المؤسسة و مقارنتها مع الوثائق الموجودة لتنفيذ مهمته باحتراف.

المطلب الأول: ميثاق أخلاقيات مهنة المراجع الداخلي و مراحل تنفيذ المراجعة الداخلية

حتى يكون الشخص مراجع داخلي عليه أن تتوفر فيه عدة صفات و مبادئ.

1- ميثاق أخلاقيات مهنة المراجع الداخلي

يعتبر ميثاق أخلاقيات المهنة الثقافة الأخلاقية التي تحكم مهنة المراجعة الداخلية حيث تعتبر ضرورية و أساسية لنشاط المراجع الداخلي باعتبار أن مهنة المراجعة الداخلية تقوم أساسا على الثقة في تأكيدها الموضوعي بشأن إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، ويمتد نطاق مبادئ أخلاقيات المهنة إلى ما هو أبعد من تعريف مهنة المراجعة الداخلية لكي يشمل أيضا عنصرين أساسين، هما كما يلي:

-المبادئ وثيقة الصلة بمهنة المراجعة الداخلية وممارستها؛

- قواعد السلوك المهني التي تحدد المعايير التي يتوقع من المراجعين الداخليين مراعاتها.

وفيما يلي توضيح لقواعد السلوك المهني الواردة في ميثاق أخلاقيات مهنة المراجع الداخلي، بحيث تعد هذه القواعد بمثابة عامل مساعد في تحويل المبادئ إلى تطبيقات عملية، كما أن المقصود منها توجيه السلوك الأخلاقي المراجعين الداخليين، وإرساء وتعزيز ثقافة أخلاقية محددة تحكم مهنة المراجعة الداخلة وهي كما يلي:

- **الاستقامة:**والتي من شأنها إرساء دعائم الثقة و هذا ما يشكل الأساس للاعتماد على أراء وأحكام المراجع الداخلي، ولتحقيق مبدأ الاستقامة فإن المراجع الداخلي عليه إتباع قواعد السلوك المهني التالية:

- تأدية الأعمال بنزاهة والحرص والشعور بالمسؤولية؛
- الالتزام بالقوانين المعمول بها ومراعاة الإفصاح عما يتوفر لهم من معلومات في الحدود المتوقعة منهم، وفقا للقوانين المعمول بها و أصول المهنة؛
- عدم المشاركة في أي نشاط غير مشروع أو القيام بأي أفعال وتصرفات تسئ إلى مهنة المراجعة أو إلى المؤسسة.
- المساهمة في تحقيق الأهداف المشروعة و السليمة للمؤسسة؛

- **الموضوعية:** يجب على المراجع الداخلي مراعاة أرفع مستويات الموضوعية في جمع وتقييم وتبليغ المعلومات المتعلقة بالنشاط الذي يقوم بمراجعته، ويجب عليه مراعاة عدم التأثر في تكوينه لرأيه أو حكمه بمصالحه الشخصية أو بآراء أو تأثيرات الآخرين ولتحقيق مبدأ الموضوعية فإن المراجع الداخلي عليه إتباع قواعد السلوك المهني التالية:

- عدم المشاركة في أي نشاط أو علاقة قد تسئ أو يتوقع أن تسئ إلى تقييمه المحايد، ويشمل ذلك عدم المشاركة في الأنشطة أو العلاقات التي قد تتعارض مع مصالح المؤسسة؛
- عدم قبول أي شيء من شأنه أن يسئ أو يفترض أن يسئ إلى تقديره المهني؛

- تجنب إخفاء بعض الحقائق المادية والتي تنشأ عن عدم الإفصاح عنها، تحريف أو تشويه في تقاريره عن الأنشطة التي تجري مراجعتها.

- **السرية:** على المراجع الداخلي احترام قيمة وملكية المعلومات التي يتلقاها أو يطلع عليها، وعدم الإفصاح عن تلك المعلومات بدون الحصول على الإذن أو التفويض المناسب اللازم، وذلك ما لم يكن هناك التزام قانوني أو مهني بالإفصاح عنها، لذلك فإن عليه حماية المعلومات التي يحصل عليها في سياق أداء واجباته وعدم استخدامها لتحقيق أي منفعة شخصية أو على نحو من شأنه مخالفة القوانين أو الإساءة إلى المؤسسة.
- **الكفاءة:** يجب على المراجع الداخلي استخدام المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة في أداء خدمات المراجعة الداخلية، من خلال إتباع قواعد السلوك المهني التالية:

- أداء الخدمات التي تتوافر لديه المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة لها؛
- أداء خدمات المراجعة الداخلية وفقا للمعايير الدولية المهنية لممارسة المراجعة الداخلية؛
- العمل باستمرار على تحسين مهاراتهم و فاعلية و جودة الخدمات التي يؤدونها.[1]

2- مراحل تنفيذ المراجعة الداخلية

من أجل القيام بعملية المراجعة الداخلية لابد من العمل بها على مراحل أساسية، حتى نفهم طريقة أداء المراجعة الداخلية بصيغة أفضل.

وقبل أن يقوم المراجع الداخلي بأداء مهمة المراجعة الداخلية لابد له أن يقوم بالتحضير والتخطيط الجيد، لأنهما يعتبران النقطة الأولى من أجل بدء عملية المراجعة.

وهنا يركز المراجع الداخلي على العناصر التالية:[2]

- دراسة الوحدة أو النشاط موضوع الوحدة؛
- التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية؛
- خطة عمل المراجعة؛
- برنامج المراجعة.

بعدها ينتقل المراجع الداخلي إلى المراحل الموالية:

2-1- مرحلة التحقيق

ويهدف التحقيق إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية والمستندية و سلامة التوجيه المحاسبي وجمع الأدلة والقوانين التي تثبت صدق ما تتضمنه السجلات، وما

[1]- رغدة إبراهيم المدهون، مرجع سابق، ص30-31.

[2]- يونس زرين، مصطفي وادي، مرجع سابق، ص 96

يترتب عليه من أمانة البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. ويعتبر التحقيق عاملا مشتركا بين المراجعة الداخلية والخارجية إلا أنه يتم تفصيليا ومستمرا على مدى العام.[1]

2-2- مرحلة التحليل

ويتمثل هذا العنصر في عملية الفحص الإنتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والسجلات والتقارير لتحديد نقاط الضعف فيها، ويستخدم المراجع الداخلي العديد من الأساليب لتنفيذ عملية المراجعة التحليلية هذه، منها أدوات التحليل المالي، و المقارنات و إيجاد العلاقات المختلفة بين عناصر القوائم المالية في المؤسسة، وتحليل النتائج على مستوى الأقسام وتحليلها على مستوى المؤسسة لعدد من السنوات إلى غير ذلك من الأساليب.

2-3- مرحلة الالتزام

ويتمثل هذا العنصر في الإجراءات التي يضعها المراجع الداخلي في سبيل التأكد من مدى التزام العاملين في المؤسسة بالسياسات الإدارية المرسومة، وأداء وتنفيذ العمليات وفقا للنظم الموضوعة والقرارات المتخذة في هذا المجال. وفي سبيل تنفيذ هذا العنصر من عناصر المراجعة الداخلية، فمن حق المراجع الداخلي أن يستعين عند الحاجة ببعض القانونيين في المؤسسة لدرايتهم الكاملة بالجوانب القانونية والحكم على مدى الالتزام بها.[2]

2-4-مرحلة التقييم

ويتمثل التقييم في تحديد مدى كفاءة وفعالية واقتصادية السياسات والإجراءات التي تسير عليها الشركة، وما لديها من تسهيلات وأفراد، بقصد ترشيد الأداء وتطويره ويقتضي التقييم تجميع البيانات والمعلومات و تقصي الحقائق والاستعانة بآراء المسئولين واقتراحاتهم مع تقييم هذه الآراء والاقتراحات.

2-5-مرحلة التقرير

التقرير هو المحصلة النهائية لعملية المراجعة، وهذا التقرير يشمل رأي المراجع في القوائم المالية والنتائج التي توصل إليها وما يبدو له من ملاحظات و انحرافات أو مخالفات، والتوصيات التي يراها ضرورية.

ويتضمن التقرير عموما ثلاثة أجزاء، الجزء الأول يحتوي على ملخص عن المهمة والذي يسمح لإدارة المؤسسة بالاطلاع السريع على نتائج المراجعة والمراجع يشرح رأيه بشكل عام، أما الجزء الثاني فنجد فيه تقريرا مفصلا للمهمة، بينما الجزء الثالث، فيتضمن التوصيات والتي تعد ضرورية لأن التقرير لابد أن يكون شاملا.

[1]- محمد الصحن عيد الفتاح،وسرايا محمد السيد، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003 / 2004 ، ص 191-192

[2]- محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص145

كما يجب أن يحتوي التقرير على بعض العناصر كعنوان التقرير، تاريخ و مكان الإعداد، إمضاء المراجع،المهمة التي كلف بها المراجع، الجهة الموجهة لها التقرير التصريح برأي المراجع بوضوح فيما قام بمراجعته، والملاحظات والتوصيات التي يراها ضرورية.

ويوجه التقرير إلى الأشخاص المعنيين كمسئولين، (المراجع و الإدارة العامة)والمراجع هنا لا يتدخل في تطبيق التوصيات .[1]

المطلب الثاني : مسؤوليات وصلاحيات المراجع الداخلي

حتى يستطيع المراجع الداخلي أداء وظيفته بكفاءة وفعالية ينبغي عليه أن يكون على علم بكامل مسؤولياته وصلاحياته، وذلك طبقا للقواعد والمبادئ والمعايير التي تدعم علمية المراجعة الداخلية.

1- مسؤوليات المراجع الداخلي

يعتبر المراجع الداخلي مسؤولا عن تنفيذ مهمات المراجعة الداخلية طبقا لبرنامج المراجعة الداخلية المعد لهذا الغرض من قبل مشرف المراجعة وعليه فإن المراجع الداخلي يقوم بالمسؤوليات التالية: [2]

- القيام بأعمال المسح الميداني الأول للنشاط الخاضع لعملية المراجعة لفهم وتحديد أسلوب العمل ووضع التوصيات المتعلقة باحتياجات عملية المراجعة؛
- وضع خطة شاملة النطاق والأسلوب وتحديد الفترة اللازمة لأداء المهمة؛
- مراجعة المستندات والقيود والسجلات والوثائق المختلفة اللازمة للقيام بعملية المراجعة كما هو مخطط لها؛
- التنسيق مع إدارة الجهة الخاضعة للمراجعة بخصوص الحصول على الوثائق اللازمة وتحديد الاحتياجات اللازمة لتنفيذ المهمة؛
- التسجيل لجميع الملاحظات والنتائج والاستنتاجات حول عملية المراجعة لإعداد التقرير حول النشاط الخاضع لعملية المراجعة الداخلية؛
- تقييم مدى فعالية و كفاءة نظام الرقابة الداخلية؛
- الاحتفاظ بملف أوراق المراجعة الداخلية وتوثيقه حسب سياسات الإدارة؛
- الحفاظ على العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة؛
- اكتشاف الأخطاء الموجودة بكل أشكالها.

2- صلاحية المراجع الداخلي

[1]- محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص 145

[2]- خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن،2006 ص268

يتمثل الغرض الرئيسي من المراجعة الداخلية في مساعدة جميع أعضاء إدارة المؤسسة على تأدية وظائفهم بطريقة فعالة، عن طريق إمدادهم بتحاليل موضوعية للبيانات المعروضة عليهم وتقارير دقيقة وصحيحة عن نشاط المؤسسة. ويتمتع المراجع الداخلي بمجموعة من الصلاحيات تتمثل فيما يلي:[1]

- الحق في الوصول غير المشروط أو المقيد لجميع أنشطة المؤسسة؛
- الحق في الحصول على سجلات ووثائق المؤسسة محل المراجعة؛
- تحديد نطاق عمل المراجعة بما فيها اختيار الأنشطة وتطبيق الأساليب و التعليمات المطلوبة لتحقيق أهداف المراجعة، حيث يجب أن تكون نطاق أعمال المراجعة الداخلية غير مقيدة يعني أن إدارة المراجعة الداخلية تكون لديها السلطة التي تحتاجها لمتابعة الإجراءات الرقابية في النظام ككل دون تدخل المؤسسة؛
- الحق في طلب خدمات خاصة من خارج المؤسسة إذا لزم الأمر؛
- الحصول على المساعدة المطلوبة من موظفي المؤسسة في كافة قطاعاتها أي أن على جميع موظفي المؤسسة مساعدة المراجعين الداخليين، والتعاون معهم بشكل كامل وإعطاء الأولوية لإجابة طلباتهم بدون قيود، تحقيقا للفائدة المرجوة من المراجعة الداخلية في المؤسسة؛
- حق طلب جميع المعلومات والبيانات والإيضاحات الضرورية لعملية المراجعة؛
- حق تحقيق موجودات الشركة و التزامها؛ [2]
- حق الحصول على صور من جميع المراسلات والبيانات التي ترسلها الإدارة للمساهمين لدعوتهم لحضور الجمعية العامة، كما له الحق في الحضور والإدلاء برأيه فيما يخص النواحي المالية والإجابة على أي استفسارات حول تقريره المرفق بالقوائم المالية؛
- حق مناقشة عزله وحق الامتناع عن إبداء رأيه في القوائم المالية، وذلك في حالة العزل التعسفي وإساءة لسمعته وله أن يمتنع في إبداء الرأي في حالة الضغوطات والأخطاء الكثيرة.[3]

[1]- عبد الفتاح محمد الصحن، أصول المراجعة الداخلية و الخارجية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1998، ص28.

[2]- إدريس عبد السلام اشتيوي، مرجع سابق، ص 45.

[3]- خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية التدقيق الحسابات، دار المستقبل، عمان، الأردن ، 1998، ص 125

خلاصة الفصل الأول

تعد المراجعة بمفهومها الحديث أداة من الأدوات التي تساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها، حيث تعمل على تقييم أداء أنشطتها المختلفة المحاسبية والمالية والتشغيلية، الأمر الذي جعل من المراجعة الداخلية، تلعب دورا مهما في مساعدة إدارة المؤدية على مسؤوليتها المختلفة في ظل التطورات الراهنة والمليئة بالفرص والتهديدات، وفي ظل الأشكال المختلفة للمؤسسات وتنوعها وعلى اختلاف أحجامها، زادت حاجة المؤسسة إلى اعتماد وظيفة المراجعة الداخلية، كما تتوفر فيها مجموعة من المعايير المؤهلة، هذه الوظيفة تساعد إدارة المؤدية على تطبيق سياساتها وإجراءاتها وبلوغ أهدافها بفعالية وكفاءة، فأصبحت المراجعة الداخلية أداة في يد المؤسسة تستعملها في الكشف عن مواطن الاختلال، وتحديد نقاط القوة، وتنبيه إدارة المؤسسة بما قد تواجهه من أخطار وما يتاح أمامها من فرص.

ومما سبق يمكن القول بأن المراجعة الداخلية تطورت نتيجة التطور الكبير الذي شهدنه المؤسسة عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها، ما جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤسسة، وأوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تسمح لها بإبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها، فأصبحت أداة حتمية للرقابة واكتشاف الأخطاء والغش والتزوير... الخ.

ويتضح أن المراجعة الداخلية أنواع في المؤسسات، كما أن لها أدوات وأساليب يعتمدها المراجع من أجل القيام بهذه المهنة، فهذا الاستعمال الكبير لها و الهام في المؤسسات حتم وجود بعض القوانين أو ما يعرف بالمعايير المهنية، من أجل الممارسة الحسنة والمتقنة للمراجعة الداخلية باعتبارها وظيفة جد حساسة تعكس الصورة الصادقة والجيدة للمؤسسة.

مقدمة الفصل الثاني

تعد التحولات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر من خلال الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وما واكبها من انفتاح اقتصادي وتحرير التجارة الخارجية ودخول الشركات متعددة الجنسيات إلى السوق الجزائرية، له ضرورة حتمية بتعديل النظام المحاسبي الجزائري لكي يتمكن من تكيفه مع هذه التحولات،حيث بذلت الجزائر جهودا كبيرة لتعديله من خلال القيام بإصلاحات جذرية نتج عنها صدور النظام المحاسبي المالي الذي أصبح ساري التطبيق ابتداء من الفاتح من جانفي 2010.

ولقد ألزم النظام المحاسبي المالي العديد من المؤسسات في نهاية كل دورة، بإعداد وتقديم قوائم مالية يتم فيها حوصلة نشاط المؤسسة فى شكل وثائق شاملة، تقدم فى نهاية كل دورة محاسبية، وإيصالها إلى الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة، وهذا بهدف عرض معلومات حول المركز المالي و أداءها وتدفقاتها النقدية الداخلة والخارجة منها من أجل اتخاذ القرار.

كما أن تسجيل المعاملات و الأحداث الاقتصادية في النظام المحاسبي، تسبق عملية إعداد القوائم المالية و عرضها، مع مراعاة المعايير المحاسبية التي تختلف من بلد لآخر، و كذا مبادئ المحاسبة التي تعتبر هي الأخرى ضرورية في تقييد هذه المعاملات، حتى يتسنى لنا إعطاء الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة أو الهيكلة.

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى الإطار العام للنظام المحاسبي المالي كمبحث أول، وتقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي كمبحث ثاني، وفي المبحث الثالث سيتم تناول أنواع القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: الإطار العام حول النظام المحاسبي المالي

إن الحاجة إلى إيجاد توافق دولي في المجال المحاسبي أدى إلى وجود نظام مالي جديد يتوافق مع التطورات الاقتصادية ويوحد بين السياسات المحاسبية لمختلف الدول،يعمل على تقديم معلومات محاسبية و مالية ذات مصداقية، تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار المناسب .

المطلب الأول: أسباب ومراحل النظام المحاسبي المالي

بغية مواكبة التطورات الاقتصادية و التغيرات التي حصلت، بدأت هيكلة المخطط المحاسبي الوطني و تبنى نظام محاسبي مالي جديد يخدم المستثمرين ويسهل المعاملات التجارية الدولية.

1- نشأة النظام المحاسبي المالي: يعد تفتح الاقتصاد الجزائري على العولمة فرصة للإصلاح وتبني نظام محاسبي جديد، يخلف النظام المحاسبي القديم الذي يمثله المخطط المحاسبي الوطني المعتمد و المطبق منذ 1976 والذي لا ننكر أنه تجاوب بشكل جيد مع الاقتصاد الموجه، ولكن لم يتمكن من الاستجابة فيما بعد التساؤلات ومتطلبات المهنيين و المستثمرين.[1]

ففي سنة 2001 بدأ الإعداد لنظام محاسبي جديد يتماشى والتطورات التي حدثت على الاقتصاد الوطني متبنيا في ذلك مفهوم المحاسبة المالية، وفي أواخر سنة 2007 وضعت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا بموجب قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والذي من بين أحكامه المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008.

وقد تقرر تطبيق النظام المحاسبي المالي بموجب القانون السابق في أول شهر جانفي 2009، إلا أنه تأجل بموجب الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008.

وبذلك أصبح هذا القانون ساري المفعول ابتداء من الأول من شهر جانفي 2010، بموجب التعليمة رقم 02 الصادر بتاريخ 29 أكتوبر 2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، وبدخوله حيز التنفيذ ألغي النظام المحاسبي المالي كل الأحكام المخالفة، ولاسيما الأمر رقم 75-37 المؤرخ في 29 أفريل 1975 و المتضمن المخطط المحاسبي الوطني.[2]

2- أسباب ظهور النظام المحاسبي المالي: أصبح المخطط المحاسبي الوطني في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة، لا يستجيب لمتطلبات المهنيين والمستثمرين، وذلك لأسباب التالية:[3]

- يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة؛

---

[1]- حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالية الدولية و أثره على مهنة التدقيق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 202.

[2]- حميداتو صالح و بوقفة علاء، واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي الوطني، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05 و 06-2013، ص: 6.

[3]- جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة و الجباية و فق النظام المحاسبي المالي، صفحات الزرقاء، الجزائر، ص: 3.

- عند البحث عن الموارد مالية جديدة أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية؛

- تطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية؛

- يشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية الامتثال بالمعايير المحاسبية الدولية؛

- تحول دور الدولة في الميدان التجاري والاقتصادي من طرف فعال إلى دور منظم؛

- أصبح المخطط المحاسبي المالي لا يتماشى والتوجه الاقتصادي الحالي للبلاد.

3- مراحل إعداد النظام المحاسبي المالي: بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت إصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والتي مولت من طرف البنك الدولي، وقامت عملية تحديث المخطط بتوكيل ذلك إلى مجموعة من الخبراء الفرنسيين ومجلس الوطني المحاسبة[1] ، حيث مرت العملية كما يلي[2]

3-1- المرحلة1: تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني ومقارنته بالمعايير المحاسبية الدولية، مع إبراز نقائص المخطط المحاسبي الوطني، بحيث تم في نهاية هذه المرحلة وضع ثلاث خيارات وهي: [3]

3-1-1- الخيار الأول: الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني بشكله الحالي، وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية، لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي والقانوني في الجزائر.

3-1-2- الخيار الثاني: الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني ببنيته وهيكله، والعمل على ضمان توافقه مع الحلول التقنية التي أدخلتها المعايير المحاسبة الدولية.

3-1-3- الخيار الثالث: يتمثل في إنجاز نسخة جديدة من المخطط المحاسبي الوطني بشكل حديث استنادا للتطبيقات، المفاهيم، القواعد والحلول التي أرستها هيئة المعايير المحاسبة الدولي.

3-2- المرحلة2: إعداد مشروع نظام محاسبي جديد حيث يتضمن:التعريف بالإطار التصوري و بقواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والإيرادات مدونة الحسابات، قواعد عمل الحسابات، قواعد مالية جديدة بملاحقها و بتفسيراتها.

3-3- المرحلة الثالثة: تم إعداد مشروع للنظام المحاسبي المالي و القيام بيوم تكويني حول موضوع التوحيد المحاسبي، بالإضافة إلى القيام بتجمعات جهوية تشرح برنامج النظام المحاسبي المالي.

4-الإستحداثات الرئيسية للنظام المحاسبي المالي: يتميز النظام المحاسبي المالي بأربع استحداثات رئيسية وهي:[1]

---

[1]- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IFRS/ IAS، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008، ص: 13.

[2]- زكية محلوس و سعاد وردة، الآثار الإيجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05و 06-2013، ص: 9.

[3]- مداني بلغيث، أهمية الإصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 174.

4-1-الاستحداث الأول: يمس الاختيار الدولي الذي يقرب ممارستنا المحاسبية بالممارسة العالمية والذي يسمح للمحاسبة بأن تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة للاقتصاد المعاصر، وإعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات.

4-2-الاستحداث الثاني: يتعلق بالإعلان بصفة أكثر وضوحا عن المبادئ و القواعد التي توجه للتسجيل المحاسبي المعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد العامة، وتسهيل مراجعة الحسابات.

4-3-**الاستحداث الثالث:** حيث نص على أن النظام المحاسبي المالي أخذ على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكن من إجراء مقارنات واتخاذ القرارات.

4-4-الاستحداث الرابع: يتعلق بالكيانات الصغيرة، ويتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.

المطلب الثاني : الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وأهدافه

من خلال عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، قام المجلس الوطني للمحاسبة المكلف بمهمة التوحيد المحاسبي بإعداد النظام المحاسبي المالي، الذي يتضمن مجموعة من المعايير المحاسبية مستمدة من المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، ومخطط حسابات يتوافق مع المخطط المحاسبي العام الفرنسي الحالي بالإضافة إلى مجموعة من المبادئ المحاسبية.

1- مفهوم النظام المحاسبي المالي: يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات، باعتبار أن هذه المعايير تستجيب المتطلبات العولمة الاقتصادية عكس المخطط الوطني للمحاسبي والذي يستجيب لمتطلبات إدارية و جبائية، فهو **من الناحية الاقتصادية يعرف** المحاسبة المالية على أنها نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقديمها وتسجيلها وعرض القوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية.[2]

ومن الناحية القانونية المحاسبة المالية هي مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون و وفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها[3]

ويتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص وهي[1]

---

[1]- زرموت خالد، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، مذكرة الماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص: 59.

[2]- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IFRS/ IAS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، 2006، ص: 290.

[3] - Mustapha Touil , Nouveau System de la Comptabilité financier en Algérie SCF, dar el hadith likitab, Alger, 2006, P : 6.

- يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛

- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعب وتسهيل مراجعة الحسابات؛

- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة و مقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

2- أهداف تطبيق مشروع النظام المحاسبي الجديد: هناك أهداف تسعى الدولة إليها من هذا النظام وهي: [2]

- سد الثغرات التي كان يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني؛

- قابلية المقارنة بين المؤسسات على مستوى المحلي والدولي؛

- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام؛

- جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية، من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية؛

- تمكين المؤسسات من الاستغلال الجيد للمعلومات المتاحة في بيئتها؛

- جعل القوائم المالية والمحاسبية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية.

3- الفرق بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي: إن المتفحص للمخطط المحاسبي الوطني ثم للنظام المحاسبي المالي يلاحظ أن هذا الأخير يختلف عن الأول فيما يلي:[3]

3-1-المبادئ والمفاهيم: فقد جاء النظام بمبادرة جديدة لم تكن في السابق منها : محاسبة الالتزامات، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، أسبقية الشكل على المضمون، ومن حيث المفاهيم نجد الإطار المفاهيمي، الشفافية في العمل المحاسبي، العمليات بالعملة الصعبة، المسك الآلي للمحاسبة.

3-2القوائم المالية: لقد أعتبر النظام المحاسبي المالي جدول تغيرات الأموال الخاصة إحدى القوائم المالية، على عكس | PCN الذي اعتبره من الجداول الملحقة، وهذا لما لهذا الجدول من أهمية بالغة في إظهار قدرة المؤسسة على تزويد مالكيها بالأموال اللازمة، وقدرتهم على ترك نسب أرباحهم وعوائدهم.

---

[1]- حسين عثماني و سعاد شعابنية، النظام المالي المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات و أثره على بورصة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات الكلية للحد من الفساد الاداري و المالي، مخبر مالية، بنوك و إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06و07 ماي 2012، ص: 7.

[2]- جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير الدولية، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، العدد 6، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ديسمبر 2009، ص: 83.

[3]- حسياني عبد الحميد، أهمية الإنتقال للمعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، مذكرة الماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص: 11.

3-3سيولة الخزينة: وفيما يخص هذا جدول يعتبر من الجداول الجديدة التي أضافها النظام المحاسبي المالي، لأن الميزانية لا تعبر بصدق عن كل الأحداث التي قامت بها المؤسسة خلال كل السنة، وهذا ما يزيد من نسبة الخطأ للمحلل المالي عند اعتماده فقط على الميزانية.

3-4المعايير المحاسبية: فالجديد هنا أن النظام المحاسبي المالي أثار إلى ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية في العمل المحاسبي وإن لم يحدد هذه المعايير، هل هي المعايير المحاسبية الدولية بترقيمها وتسميتها، أم عبارة عن معايير جزائرية مستمدة من الدولة.

4- مجال التطبيق: يقصد بمجال التطبيق، تحديد الكيانات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري، والتي حددها القانون 07-11[1]، وتتمثل في المؤسسات الملزمة بمسك محاسبة مالية الا و هي[2] المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري، التعاونيات،الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة وكل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

أما الكيانات غير الملزمة بالتطبيق فهي تستثني المؤسسات من مجال تطبيق حيث نصت الفقرة الثانية من المادة 02من القانون 07 -11 الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها يشمل رقم الأعمال مجموع النشاطات الرئيسية والثانوية وعدد المستخدمين الذين يعملون ضمن الوقت الكامل، و الحدود الآتية[3]فبالنسبة للنشاط التجاري يجب أن يكون رقم الأعمال لا يتعدى 10 ملايين دينار وعدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء والنشاط الإنتاجي والحرفي رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار وعدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء والنشاط الخدمي والنشاطات الأخرى رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار وعدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء.

5-مبادئ المحاسبية: تتكون الفرضيات الأساسية من[4]

5-1استمرارية الاستغلال: يتم إعداد القوائم المالية انطلاقا من فرضيتين، الأولى أن النشاط يعتبر مستمر والثانية أن المؤسسة لا تنوي إيقاف النشاط أو تخفيض و بصفة معتبرة [5]

5-2- مبدأ ثبات وحدة النقد: تعتمد المحاسبة على وحدة النقد الوطني أساسا لقياس القيمة لمختلف الأحداث التي تهم المحاسب، ويفترض أن تتصف وحدة النقد بالثبات وذلك لتكوين المعلومات القابلة للمقارنة

[1]- رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية و متطلبات التطبيق، مذكرة الماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تبسة، 2010-2011، ص: 54.

[2] - Ministère des finances, le système comptable financier, enag éditions, Alger, 2009, P9.

[3]- رفيق يوسفي، مرجع سابقن ص: 55.

[4]- جمال لعشيشي، مرجع سابق، ص ص: 12: 13.

[5]- عبد الوهاب رميدي، علي سماوي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، بدون سنة النشر، الجزائر، 2011، ص: 24-29.

والقابلة الإجراء العمليات الحسابية بصورة موضوعية، وأن لا تتغير بمرور الزمن أو بتغير الأوضاع الاقتصادية.

5-3- **مبدأ الحفاظ على الطرائق المحاسبية:** ينبغي المحافظة على استعمال نفس طرائق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية.

5-4مبدأ التكلفة التاريخية: تسجيل العمليات المحاسبية بتكلفة شرائها أو تكلفة الاقتناء عند تاريخ الحيازة.

5-5مبدأ عدم المقاصة: لا يجب أن تكون مقاصة بين الأصول و الخصوم أو بين الإيرادات و التكاليف وذلك لكي تظهر الحسابات في القوائم المالية للدلالة على طبيعتها.

5-6مبدأ القيد المزدوج: ويشترط القيد المزدوج في كل عملية تسجيل تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف الدائنة للحسابات الأولى، ومجموع المبالغ المسجلة في الأطراف المدينة للحسابات الثانية ويشترط التوازن الحسابات وذلك لكل عملية.

5-7مبدأ تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني: يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر بحيث ينبغي التعامل مع التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

5-8مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية: كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات أو الأعباء[1]

5_9مبدأ الحيطة والحذر: هو التزام جانب الحيطة بعدم المبالغة في الأرباح أو تحسين المركز المالي، ويجب اخذ الخسارة المتوقعة بعين الاعتبار كأنها خسارة حقيقية و إهمال الربح المتوقع[2]

5-10مبدأ الصورة الصادقة: تعتبر الصورة الصادقة الهدف المنشود من المحاسبة باعتبارها نظاما لتمثيل واقع المؤسسة، وهي تلك المعلومات المحاسبية والمالية التي تم إعدادها وفق معايير منتظمة ومؤكدة من قبل سوق المعلومات المحاسبية والمالية[3]

6- تنظيم المحاسبة: تستند المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي على تنظيم تخضع له كل المؤسسات التي تمسك المحاسبة. وتتمثل فيما يلي[1]

---

[1]- شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي العالمي، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص: 68.

[2]- عليان الشريف و آخرون، مبادئ المحاسبة المالية، ج1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2000، ص: 23.

[3]- رفيق يوسفي، مرجع سابق، ص: 257.

- يتم مسك المحاسبة بالعملة الوطنية المتمثلة في الدينار الجزائري؛

- تحرير التسجيلات المحاسبية حسب المبدأ القيد المزدوج و بدون مقاصة؛

- يستند كل تسجيل محاسبي على وثيقة محاسبية مؤرخة تبرره؛

- تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية و الكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية؛

- يجب على كل مؤسسة خاضعة للنظام المحاسبي المالي إن تمسك دفاتر محاسبية تشمل دفتر اليومية ودفتر الأستاذ ودفتر الجرد، مع مراعاة الترتيبات الخاصة بالوحدات المصغرة تكون أصول وخصوم المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي محل جرد من حيث الكم و القيمة مرة واحدة في السنة على الأقل، على أساس فحص مادي و إحصاء للوثائق الثبوتية.

المطلب الثالث: مكونات وأهمية النظام المحاسبي المالي

أضاف النظام المحاسبي المالي تغييرات جديدة مقارنة مع النظام الذي سبقه ؛أضفى أهمية كبيرة للتغيرات الاقتصادية .

1- مكونات النظام المحاسبي المالي

شكل (2-1): مكونات النظام المحاسبي المالي.

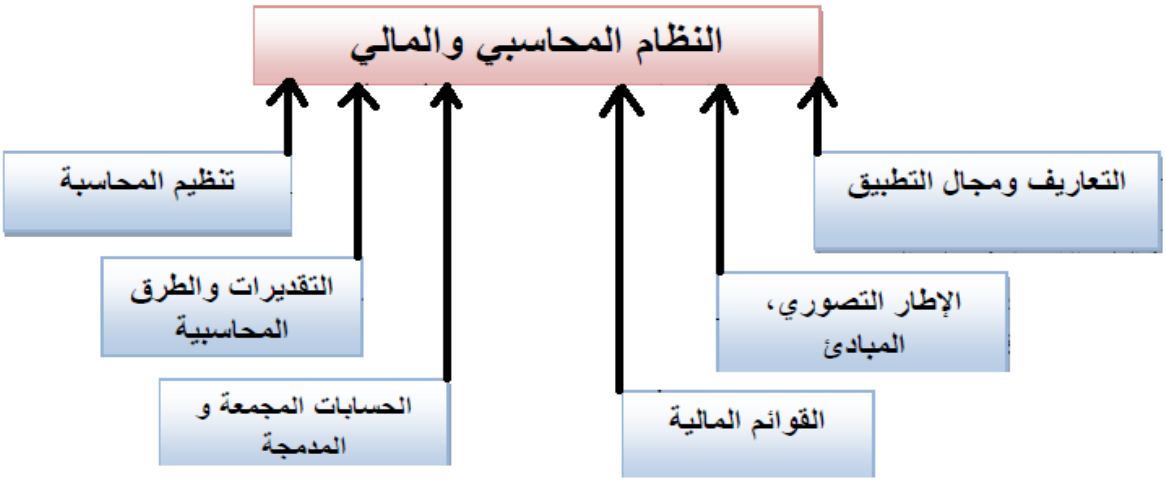

المصدر: أحسين عثماني و سعاد شعابنية، مرجع سابق، ص10.

[1]- كتوش عاشور، المحاسبة العامة (أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: ص: 22: 23.

من خلال الشكل السابق يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي يتكون من الأركان الستة المشار إليه، وهذا ما لم يلاحظ في المخطط المحاسبي الوطني، فيمكن الإشارة إلى أن[1] الإطار التصوري يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد القوائم المالية على أساس المبادئ المحاسبية،ولاسيما محاسبة التعهد، استمرارية الاستغلال، قابلية الفهم، الدلالة، المصداقية، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية وأسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

كما أن الإطار التصوري يمثل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة لها، حيث أن النظام المحاسبي المالي حدد عمل المعايير بدقة وهو تحديد كل من قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والنواتج ومحتوى الكشوف القوائم المالية و كيفية عرضها تحدد المعايير المحاسبية عن التنظيم، القوائم المالية التي حددها النص القانوني ب 04 قوائم المالية وملحق وهذه القوائم هي الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، تقدم هذه القوائم المالية معلومات مالية حول الوضعية المالية وتدفقات الخزينة، وتسمح بالقيام بمقارنة محتواها لعدة فترات للمؤسسة نفسها ، كذا المقارنة بين المؤسسات وتعد في نهاية كل دورة سواء على مستوى الحسابات الفردية أو الحسابات المجمعة وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وجدول حسابات النتائج[2]

بالإضافة إلى الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة تعتبر هذه النقطة من المحاور الجديدة، حيث أنه بالنسبة للحسابات المجمعة، ظهرت الحاجة إلى تأطيرها عند إنشاء صناديق المساهمة في بداية التسعينات وتدعم ذلك بالشركات العمومية القابضة سنة 1996، وتم معالجة الأمر في قرار وزير المالية لسنة 1999 ، بمعنى أن النص الجديد اعتبر الأمر عاديا وجزء من المحاسبة المالية.

أما نقطة الحسابات المدمجة أو المركبة جديد في المحاسبة، حيث أشار القانون إلى أن "المؤسسات الموجودة على الإقليم الوطني والتي تشكل مجموعة اقتصادية خاضعة لنفس سلطة القرار الموجودة داخل الإقليم الوطني أو خارجه، دون أن توجد بينها روابط قانونية مهيمنة، تنشر حسابات تدعى حسابات مركبة كما لو تعلق الأمر بمؤسسة واحدة"[3] و كذا تغيير التقديرات والطرق المحاسبية من المعروف بالنسبة للمخطط المحاسبي أنه يركز على ثبات الطرق إلا أن النظام المحاسبي المالي يقر بإمكانية المؤسسة اللجوء إلى تغيير الطرق المحاسبية عندما تهدف إلى تحسين نوعية القوائم المالية[4] حيث تقوم عملية تغيير التقديرات

[1]- موسى بودهان، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص: 68.
[2]- محمد بوتين، المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية (دروس و تطبيقات) صفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص: 68.
[3]- مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري و إشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، العدد4، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر2009، ص: 211.
[4] - Ministère des finances, obit, P : P : 13 : 14.

المحاسبية على تغيير الظروف التي تتم عليها التقدير أو على تجربة، أو على معلومات جديدة والتي تسمح بوجود معلومات أكثر موثوقية. وتغيير الطرق المحاسبية يخص تغيير المبادئ والقواعد والأسس والاتفاقيات التي تطبقها المؤسسة عند إعداد وعرض القوائم المالية.

2- أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر: تتمثل المزايا التي يوفرها تطبيق النظام المحاسبي المالي بالجزائر في العناصر التالية:[1]

- يؤدي إلى اقتصاد الجهد والزمن والتكلفة في عملية الإصلاح المحاسبي بالاعتماد على معايير محاسبية معترف بها دوليا؛

- النظام المحاسبي المالي متوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، وبالتالي فهو قريب من التطبيقات المحاسبية العالمية المتطورة، ومتكيف مع الاقتصاد الحديث؛

- النظام المحاسبي المالي الجديد جاء لسد الثغرات النظام القديم بوضعه أدوات ملائمة لجمع المعطيات وتحليلها بشكل أوسع لضمان التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للقانون التجاري الجزائري؛

- يعرف النظام المحاسبي المالي بوضوح قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، بما يسهل من عملية التحقق من الحسابات و مراقبتها، كما يحتوي على إطار تصوري يتضمن المبادئ، الفرضيات والاتفاقيات، وعلى قواعد واضحة تضمن مزيد من التناسق وتقلل من عدم الفهم، كما كان عليه المخطط الوطني للمحاسبة؛

- يؤدي إلى ترقية التعليم المحاسبي في المدارس والجامعات وكذلك التسيير في المؤسسات، بالارتكاز على قواعد محاسبية متشابهة دوليا، ويؤدي بالتالي إلى تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر للعمل في الأسواق الدولية؛

- يعزز النظام المحاسبي المالي من مسار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، بعد توفيق المحاسبة في الجزائر مع المعايير الدولية للمحاسبية و المعلومة المالية، بما يتماشى مع التحولات التي أصبحت تفرضها العولمة واقتصاد السوق؛

- يساعد على إنشاء وظهور سوق مالية تضمن سيولة رؤوس الأموال والتمويل للمؤسسات، بما يؤدي إلى زيادة دور الأسواق المالية في الاقتصاد الوطني على حساب احتكار البنوك في تمويل الاقتصاد.

[1]- بكيحل عبد القادر وبربري محمد أمين، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي، يومي05- 06 /05/ 2013، ص: 3.

المبحث الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

إن النظام المحاسبي المالي ألزم بعض المؤسسات الجزائرية على إعداد وعرض القوائم المالية و إيصال المعلومات المحاسبية، التي تكون مفيدة في اتخاذ القرار سواء لأطراف داخلية أو خارجية.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

تعتبر عملية إعداد القوائم المالية عمل أساسي في كل شركة أو مؤسسة كونها تعكس الصورة المالية لها

1- تعريف القوائم المالية: لقد اختلفت التعاريف حولها نذكر منها أنها هي التي تظهر نتائج المحاسبة المالية في مجموعة مترابطة من القوائم المالية تكون على شكل جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال دورة محاسبية، ويتم عرضها بشكل يمكن مستخدمي هذه القوائم من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة[1]، وتعريف ثاني هي التصور الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى وتعمل على تجميعها وتوزيعها على عناصر القوائم المالية تبعا لخصائصها الاقتصادية[2] ، كما جيء في تعريف ثالث أن القوائم المالية وسيلة لنقل صورة مجمعة عن مركز المالي ومركز الربحية وكذلك المركز النقدي في المؤسسة لكل من يهمه أمر المؤسسة سواء كان ذلك من داخل المؤسسة أو خارجها[3].

ومن هنا نخرج بمفهوم عام ان القوائم المالية عبارة بيانات محاسبية تمت معالجتها خلال الدورة المحاسبية، ثم بلورتها في شكل جداول ملخصة عن العمليات التي قامت بها المؤسسة ثم إيصالها إلى الأطراف المستفيدة منها للمساعدة في اتخاذ القرار.

2- الخصائص النوعية للقوائم المالية: هي الصفات التي تجعل المعلومات الظاهرة فيها مفيدة للمستخدمين، وتتمثل في:

2-1القابلية للفهم: أن معلومات الظاهرة بالقوائم المالية يجب قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين لهذا الغرض، لذلك يفترض لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، و أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر كبير من العناية، وفي نفس الوقت يجب عدم

---

[1]- سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدي في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص: 34.

[2]- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 100 .

[3]- احمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية ، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 43

استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية ومدى ملائمتها لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية.[1]

2-2-الأهمية النسبية: تكون المعلومات ذات أهمية نسبية، إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية. و تعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو خطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف.[2]

2-3-الإفصاح: ويكون الإفصاح عن السياسات المستخدمة في القياس وفي إعداد القوائم المالية، والإفصاح عن الأثر التغير في تلك السياسات وإظهار القوائم المالية للفترات السابقة.[3]

2-4-الملائمة: لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.[4]

2-5-الموثوقية: تكون المعلومات موثوقة خالية من أخطاء المادية والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من طرف المستخدمين، ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو طريقة تمثيلها، لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضلل[5] ، ولكي تكون معلومات موثوقة يجب مراعاة ما يلي:[6]

2-5-1-الجوهر فوق الشكل: يجب أن تقدم المعلومة وأن تتم المحاسبة عنها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني للأصل.وأن جوهر المعلومة ليس من الضروري أن يتطابق مع تلك الحقيقة التي تظهر من شكلها القانوني، فعلى سبيل المثال التخلص من الأصل إلى طرف أخر يفهم منه نقل الملكية إلا أن الاحتفاظ المؤسسة بالفوائد المستقبلية.

2-5-2-الحذر: لابد من أن يكافح معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف مثل الديون المشكوك فيها للتحصيل، و لذلك يعترف بمثل هذه من عدم التأكد من خلال

---

[1]- أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية النموذج الدولي الجديد، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن، 2010 ، ص40

[2]- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 95.

[3]- شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2008-2009، ص13

[4]- أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 41.

[5]- هيني قان جريونج ترجمة: طارق عبد العال حماد، معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش. م. م، مصر ، 2006 ، ص6.

[6]- أحمد حلمي جمعة ، مرجع سابق ، ص 43- 44

الإفصاح عن طبيعتها ومداها من خلال ممارسة الحذر عند إعداد القوائم المالية. ويقصد بالحذر تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية، لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات.

2-5-3-الاكتمال: لتكون موثوقة فإنها المعلومات الواردة في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة. حيث أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة مضللة وهكذا، تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملائمة.

2-5-4-التمثيل الصادق: يجب تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المتوقع أن تعبر عنها بشكل مقبول، وهذا على سبيل المثال يجب أن يمثل بيان المركز المالي بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها من أصول والتزامات وحقوق الملكية في المؤسسة بتاريخ وضع التقرير وفقا لمقاييس الاعتراف.[1]

2-6-القابلية للمقارنة: يعني إمكانية مقارنة القوائم المالية للفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة. أو مقارنة للقوائم المالية للمؤسسة مع القوائم المالية لمؤسسة أخرى ولنفس الفترة. وتقتضي المقارنة ثبات السياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى أي اتساق في تطبيق تلك السياسات.[2]

2-7-الحياد: يعني الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي القوائم المالية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد، إنما للاستخدام العام ودون تحيز.[3]

3-أهداف القوائم المالية: تكمن الأهداف التي تسعى إليها القوائم المالية فيما يلي: [4]

- توفير معلومات نافعة لتقدير احتمال تحقق تدفقات الخزينة، وكذلك أهمية هذا التدفق و فترات حدوثها الممكنة؛

---

[1]- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 96.

[2]- محمد أبو ناصر وجمعت حميدات، معايير المحاسبة، والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب المالية والعملية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 9.

[3]- نفس المرجع السابق، ص: 10.

[4]- منصوري الزين، أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالي و أبعاد الإفصاح و الشفافية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي و المالي في مواجهة مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة IAS - IFRS والمعايير الدولية للتدقيق للمراجعة" IAS التحدي"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص ص 10، 11.

- عرض الوضعية المالية للمؤسسة و خصوصا الموارد الاقتصادية وكذلك الالتزامات وآثار العمليات والأحداث القابلة للتغيير الموارد والالتزامات؛

- تبين طرق المؤسسة في تحقيق و إنفاق السيولة باتجاه أنشطة الاستغلال، وتمويل الاستثمارات واتجاه عوامل أخرى التي من شأنها أن تأثر على السيولة وقدرة المؤسسة على الوفاء؛

- تقييم المعلومات عن درجة وطرق تحقيق الأهداف المحددة من طرف المؤسسة؛

- الأهداف المالية لأنشطة المؤسسة؛

- التكنولوجيا المستعملة ودرجة الاعتماد التجديدات التكنولوجية في الميادين الإنتاج والتسيير.

المطلب الثاني: مقاييس الاعتراف والقياس لعناصر القوائم المالية

نص إطار العمل على أن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى عن طريق وضعها في مجموعات عامة وفقا لخصائصها الاقتصادية، وهذه الخصائص هي عناصر القوائم المالية.

1- عناصر القوائم المالية

1-1-الميزانية: أن العناصر المباشرة بقياس المركز المالي هي ما يلي:

1-1-1-الالتزامات: هي التزامات حالية للمؤسسة ناشئة من أحداث ماضية ويتوقع أن يؤدي تسويتها إلى تدفق المنافع الاقتصادية خارج المؤسسة.[1]

1-1-2-الأصول: هي مورد مراقب من طرف المؤسسة يتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية إلى المؤسسة.[2]

1-1-3-حقوق الملكية: هي نتيجة الفرق بين الأصول و الخصوم، والتي تمثل قيمة الحقيقية للمؤسسة.[3]

1-2-عناصر جدول حساب النتائج: تتمثل عناصر قائمة الدخل فيما يلي:

1-2-1الإيرادات: وهو الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول أو نقصان في الالتزامات، مما ينشأ عنها زيادة في حقوق الملكية معدا تلك المتعلقة بمساهمات الملاك.

[1]- هيني قان جريوننج، ترجمة طارق حماد، مرجع سابق، ص: 7.

[2] -Anne Lemanh ,Catherine Maillet ,MouhamedBenkaci, normes comptables internationnales IAS IFRS, éditions berti, Alger, 2009, P16.

[3] - Wolfgang Dick Frank, MissonierPiera pearson, 2 édition, comptabilité financier en IFRS, éditions Pearson, France, 2009, P : 4.

2-2-1المصاريف: وهو النقص في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو استهلاك في الأصول أو تكبد التزامات، مما ينشأ عنه نقصان في حقوق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات الملاك.

3-2-1تعديلات الحفاظ على رأسمال: إن إعادة تقييم أو إعادة صياغة الأصول والالتزامات يؤدي إلى زيادات أو نقصان في حق الملكية. فإنها لا تدخل في جدول حسابات النتائج استنادا إلى مفاهيم محددة من الحفاظ على رأسمال، وبدلا من ذلك فان هذه البنود تدخل ضمن حق الملكية كتعديات للحفاظ على رأسمال أو احتياطات إعادة تقييم.[1]

2- معايير الاعتراف بعناصر القوائم المالية: هو عملية إدراج التأثيرات المالية لعملية ما او لحدث اقتصادي ما وعرض ذلك ضمن القوائم المالية للبند الذي يحقق معايير الاعتراف وتعريف العنصر، وتتمثل الاعتراف بعناصر القوائم المالية بما يلي: [2]

2-1-احتمال المنافع الاقتصادية المستقبلية: وهذا للإشارة إلى درجة عدم التأكد من تدفق المنافع المرتبطة إلى المؤسسة، و يتم تقييم درجة عدم التأكد الملازمة استنادا إلى أدلة المتوفرة عند إعداد القوائم المالية. فمثلا عندما يكون من المحتمل تحصيل الذمم المدينة فمن المبرر الاعتراف بها كأصل، لكن عند وجود عدد كبير من الذمم المدينة فهناك احتمال عدم تحصيل بعضها، بالتالي يتم الاعتراف بمصروف يمثل النقص في المنافع الاقتصادية.

2-2-موثوقية القياس: أن للعنصر تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية (دعوى قضائية)، و عند تحديد ما إذا كان البند يفي بهذه المعايير وعليه يصبح جديرا اعتراف به في القوائم المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن البند الذي يحقق الخصائص الأساسية للعنصر، ولكنه يفشل في تحقيق معايير الاعتراف به قد يتطلب الإفصاح عنه.

3-2-الاعتراف بالأصل: يتم الاعتراف بالأصل عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية على المؤسسة، وأن للأصل تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية .

4-2-الاعتراف بالالتزام: يتم الاعتراف بالالتزام عندما يكون من المحتمل أن تدفقا خارجا الموارد المتضمنة منافع اقتصادية أن ينجم سوف ينتج عن تسديد تعهد حالي ، وأن المبلغ تسديد يمكن قياسه بموثوقية، ولا يتم الاعتراف بالتعهدات الناجمة عن عقود غير منفذة.

---

[1]- طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، ج1، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2009، ص 47.

[2]- حسين يوسف القاضي وسمير معذي الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية (عرض البيانات المالية)، ج 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2012، ص 85-86.

2-5-الاعتراف بالدخل: يتم الاعتراف بالدخل عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في الأصل أو نقص في الالتزام ويمكن قياسها بموثوقية.

2-6-الاعتراف بالمصروفات: يتم الاعتراف بالمصروف عندما ينشأ هناك نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية، يعود إلى نقص في أصل أو زيادة في التزام ويمكن قياسها بموثوقية، يتم الاعتراف بالمصاريف يجري بشكل متزامن مع الاعتراف بزيادة في الالتزامات أو نقص في الأصول.[1]

3- قياس عناصر البيانات المالية :

القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية والتي ستظهر في القوائم المالية. ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد لقياس ولدرجات مختلفة.

و هذه الأسس تشمل مايلي:[2]

3-1-التكلفة التاريخية: تسجل الأصول بمبلغ نقدي الذي دفع أو ما يعادله في تاريخ الحصول عليها، وتسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين أو بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع، وان يدفع لسداد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط.

3-2-التكلفة الجارية: تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد والذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.

3-3-القيمة القابلة للتحقق: تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادلها الذي يمكن حصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتسجل الالتزامات بقيم سدادها ، أي بالمبالغ غير مخصومة النقدية، أو ما يعادل النقدية التي من متوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.

3-4-القيمة الحالية: تسجل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية، التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط. وتسجل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن يحتاج إليها لسداد الالتزامات.[3]

---

[1]- طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، مرجع سابق، ص: 51.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية (الشركات المتعددة الجنسية) ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 491.

[3]- أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص: 62.

المطلب الثالث: حدود و مستخدمو القوائم المالية

يتعدد مستخدمو البيانات التي يتم عرضها في القوائم المالية والتي تساعدهم في ترشيد قرارات التي يتم اتخاذها من قبلهم بناء على هذه المعلومات، وكذلك تعدد حاجاتهم منها بسبب تنوع وتعدد قراراتهم.[1]

1-مستخدمو القوائم المالية

هناك العديد من الجهات التي تستخدم القوائم المالية من بينهم المستثمرين الحالين حيث تعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات التي يتم اتخاذها وتتعلق القرارات الاستثمارية بالاستثمار في مؤسسة ما و ما يحيط بذلك من مخاطر، فهم معنيون بربحية المؤسسة وقدرتها على توزيع الأرباح والنمو فيها ودخول الأسواق المالية الدولية، ولكل من المستثمرين بما فيهم المساهمين الحالين والمتوقعين توجهاتهم التي تترجم على شكل قرارات مستندة إلى ما تقوم المؤسسات بعرضه من معلومات مالية، الموظفون ،فبالنسبة لهم القوائم المالية هي مورد هام في المؤسسة حيث تبني عليهم استمراريتها وأداءها لأعمالها، بما يشعرهم بالأمن والرضا الوظيفيين، فلذلك فهم معنيون بكفاءة المؤسسة وتحقيقها لأهدافها ونموها وزيادة مبيعاتها و أرباحها، ووجود نظام أجور ورواتب وحوافز فعال، ويتعدى ذلك إلى تقييم نظام التقاعد، ومنافع ما بعد التقاعد التي يمكن للمؤسسة أن تقدمها .

و كذا المقرضون فهي مصدر التمويل الخارجي للمؤسسة والذي يكون في الغالب طويل الأجل، وما يهم المقرضين سواء كانوا حاليين أو محتملين هو الهيكل التمويلي للمؤسسة، نسب المديونية، ومدى الاعتماد على المتاجرة بأموال الغير، وخدمة القروض أيضا أي كل ما متعلقات القرارات الائتمانية،كذلك الموردين والدائنون التجاريون فتعتبر هذه الفئات مصدر للتمويل والائتمان قصير الأجل، حيث تتعلق اهتماماتهم بقدرة المؤسسة على السداد من خلال نسب السيولة و التداول، وكذلك نشاط المؤسسة ونسب المتعلقة للتأكد من استمرارية المؤسسة وكفاءتها بالإضافة إلى ربحية المؤسسة.

بالإضافة إلى الجمهور حيث له اهتمامات مختلفة بالمؤسسات منها ما يتعلق باستيعاب الأيدي العاملة و تشغيلها، ومنها ما يتعلق بدور المؤسسات الاجتماعي والتنموي، ومنها ما يتعلق بالسلوك الجمهور الاستهلاكي استنادا إلى جودة مخرجاتها من السلع والخدمات وغير ذلك، والعملاء .

وأخيرا الحكومة بأجهزتها المختلفة فهي تهتم بتوزيع الموارد و كما تهتم بالمعلومات من أجل تنظيم نشاطات المؤسسات، تحديد السياسات الضريبية وكأساس لإحصاءات الدخل الوطني...الخ[1]

[1]- خالد جمال جعرات ، معايير التقارير المالية الدولية 2007(IAS&IFRS)، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 42 -44.

2-أهمية القوائم المالية: تظهر أهمية القوائم المالية فيما يلي:[2]

2-1-أداة للاتصال: فمهمة القوائم المالية في هذا المجال توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه فهي بذلك:

- وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها؛
- وسيلة لربط العلاقات بين الموردين والبنوك والعملاء... الخ؛
- وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال، المحللين والباحثين.

2-2-وسيلة لتقييم الأداء: في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها وتستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة؛
- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة؛
- كيفية استخدام موارد المؤسسة.

2-3-وسيلة لاتخاذ القرارات اللازمة: وفي هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل؛

- تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة: الموردين، العملاء والبنوك في توجيه المستقبل وعلاقتهم معها.

3-حدود القوائم المالية: القوائم المالية عرضة لبعض القيود التي تقل من فائدتها إذ لم يأخذها قارئ القوائم المالية في حسبانه عند تفسير أو تحليل المعلومات الواردة فيها ومن أهم القيود ما يلي:

---

[1]- محمد برغيش، محاسبة المخزون آثرها على القوائم المالية للمؤسسة، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010، ص: 8.

[2]- مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2007-2008، ص67-68.

3-1-افتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد: يتم إعداد القوائم المالية على افتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد، وهذا الافتراض مخالف بصورة واضحة للواقع حيث أن وحدة النقد تتغير في حقيقة الأمر مع مرور الوقت بسبب تغيرات الأسعار، لذلك يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا على علم بوجود تغيرات الأسعار.

3-2-الحكم والتقدير الشخصي: للتوصل إلى الدقة الكاملة في استخراج نتيجة أي مشروع من ربح أو خسارة فان الأمر يتطلب الانتظار حتى نهاية المشروع ولأن هذا الأمر غير عملي لذلك تقوم المحاسبة على افتراض إمكانية تقسيم حياة المشروع إلى فترات مالية عادة ما تكون سنة، وعلى الرغم من الدقة الظاهرة في القوائم عن فترة مالية إلا أنها بطبيعة الحال مؤقتة و غير نهائية وتتطلب المزيد من الحكم والتقدير.[1]

إلا أن المحاسبين حاولوا تطبيق أقصى درجة ممكنة من الموضوعية، إلا أنهم يضطرون إلى التقدير الشخصي في بعض الأحيان لتحديد مقادير الهامة على عناصر القوائم المالية مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة و إهتلاكها ومخزون السلعي ... الخ

3-3-قدرة المؤسسة في التأثير على محتوى ومضمون القوائم المالية: تملك الإدارة القدرة على مضمون القوائم المالية في حدود معينة وذلك باستخدام أنشطة نهاية الفترة، ويمكن من خلال عقد بعض الصفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التي يتم إعداد القوائم المالية عنها، أن يحدث تأثير على العناصر والبنود الواردة في القوائم المالية والتي تلقى اهتماما خاصا لكل من دائنين والمستثمرين، أو تمثل أهمية خاصة بالأنشطة المالية للمؤسسات ومن تلك الأمثلة تلك الأنشطة شراء بضاعة بقروض طويلة الأجل لتحسين نسبة التداول.

3-4-البنود التي لا تسجل محاسبيا: لا يمكن للنظام المحاسبي أن يسجل جميع مظاهر نشاط المؤسسة والتي يمكن تمثل عوامل هامة لنجاح المؤسسة، وتعد الموارد البشرية واحدة من تلك العوامل الهامة لنجاح المؤسسة، حيث تمثل الإدارة والعمالة في بعض الأحيان أهم أصول المؤسسة، ورغم ذلك لا تظهر في الميزانية المؤسسة، بحيث تحدد القوائم المالية بالعناصر التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة تتطلبها المبادئ المحاسبية.

3-5-مرونة اختيار الطرق والسياسات المحاسبية: يوجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقى قبول عاما سواء من ناحية العلمية أو العملية، ويختار من بينها الطرق والسياسات التي تناسب بعض الأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة. وتؤدي عملية الاختيار بين هذه البدائل إلى

[1]- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص: 68-69.

أثار مختلفة على نتيجة الأعمال والمركز المالي و التدفقات النقدية و القرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المختلفة بالمؤسسة.

3-6-التسجيل التاريخي: تعد القوائم المالية وفقا لأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة، وغالبا ما يتم استخدامها لتوقع المستقبل. ويمثل التسجيل المحاسبي حدودا على قيمتها في ذلك الخصوص.[1]

المبحث الثالث: أنواع القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تقدم القوائم المالية للمستخدمين معلومات عن المركز المالي للمؤسسة والأداء المالي والتدفقات النقدية وذلك من خلال تقديم معلومات عن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والدخل والتغيرات الأخرى في حقوق الملكية والتدفقات النقدية.

المطلب الأول: قائمة المركز المالي أو الميزانية

بغية معرفة المؤسسة وضعيتها المالية تبدأ بإعداد القوائم المالية بداية بتحضير الميزانية .

1-تعريف الميزانية: هي عبارة عن كشف وليس حسابا تبين ممتلكات المؤسسة من أصول معمرة ومتداولة وغيرها في الجهة يقابلها مع المؤسسة من التزامات لصاحب المؤسسة وللغير، حيث تكون حسابات الأصول في جانب ومجموعة الالتزامات وحقوق الملكية في الجانب الأخر وبالتالي يكون الجانبان متساويان.[2]

2- مكونات الميزانية: تشتمل قائمة المركز المالي على جانبين هما[3]الجانب الأيمن الذي يمثل موجودات المؤسسة و أصولها مبوبة بشكل يبين نوعين من الأصول المتداولة وغير المتداولة، ويكون التبويب لهذه الأصول حسب صعوبة تحويل الأصل إلى النقدية، ثم يليه الأصل الذي يكون أقل منه صعوبة وهكذا يتم ترتيب عناصر الأصول المتداولة والغير المتداولة بهذا الشكل،أما **الجانب الأيسر** يمثل خصوم المؤسسة و متطلباتها والالتزامات التي تكون عليها مبوبة بنفس الترتيب السابق حيث تبدأ بحقوق الملكية ثم القروض الطويلة الأجل و الالتزامات المتداولة الأخرى.

---

[1]- عثمان زياد عاشور، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم1، مذكرة الماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة و تمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص: 62.

[2]- دريدكامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن ، 2007، ص 68.

[3]- عليان الشريف وأحمد جعيدي، مبادئ المحاسبة المالية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن، 2000، ص252.

2-1-الأصول: وتتكون الأصول من نوعين[1]

2-1-1-الأصول غير الجارية: وتتكون من التثبيتات المادية وهي تلك الأصول التي تقتنيها المؤسسة بهدف مساهمتها في عمليات الإنتاج، أو تقديم خدمة طويلة الأجل وعادة لا يتم اقتنائها لغرض إعادة بيعها مثل الأراضي والمباني والآلات، التي تتصف بطول عمرها الإنتاجي يتوقع أن تحقق عوائد وعلى مدى سنوات متعددة القادمة منه،بالإضافة إلى التثبيتات المالية ألا وهي المبالغ المستثمرة في الأصول، تتميز بطول فترة حيازتها كالاستثمار في المؤسسات القابضة والاستثمارات الأخرى،التي عمرها أكثر من سنة و أيضا مثل سندات الخزان، وأخيرا التثبيتات المعنوية وهي تلك الأصول التي لا يمكن لمسها أو وزنها كما لا يمكن استخدامها لسداد التزامات المؤسسة.[2]

2-1-2-الأصول الجارية: هي تلك الأصول التي تكون قابليتها للتحويل إلى سيولة نقدية عالية خلال الدورة المالية للمؤسسة، وتتضمن مجموعة من العناصر [3]كالنقد فهو أكثر الأصول المتداولة سيولة، وجاهزية لتلبية متطلبات عمليات التشغيل الجارية، ويشمل جميع الأرصدة النقدية للمؤسسة سواء أكان هذا الرصيد في الصندوق أو في البنك، الاستثمارات القصيرة الأجل فهي المبالغ المستثمرة في الأوراق المالية التي تتميز بقابليتها للبيع الفوري كالأسهم والسندات قصيرة الأجل، و كذا الذمم المدينة التي تشمل أرصدة المدينون وأوراق القبض التي تستحق للمؤسسة بفترة أقل من سنة، وهناك حسابين يرتبطان به مخصص الديون المشكوك فيهم ومخصص الخصم المسموح به.

كذلك المخزون الذي يتضمن المواد الأولية والبضاعة تحت الصنع وبضاعة تامة الصنع ومخزون من قطع الغيار، بالإضافة إلى المصروفات المدفوعة مقدما،حيث يتم في بعض الحالات دفع قيمة البضاعة أو الخدمة المتوقع استنفاذها خلال السنة مقدما قبل الحصول عليها مثل إيجار مدفوع مسبقا أو قسط التأمين.

2-2-الخصوم: وتتكون الخصوم مما يلي: [4]

2-2-1-الخصوم غير الجارية: وهي الالتزامات طويلة الأجل وواجبة السداد خلال فترة زمنية أكثر من سنة مالية أو دورة تشغيلية واحدة وتشمل ما يلي : القروض طويلة الأجل والديون المستحقة واستئجار عقارات طويلة الأجل وكلفة الصيانة والتصليح... الخ.

---

[1]- دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص: ص: 74: 75.

[2]-محمد بوتين، مرجع سابق ، ص 36.

[3]- الشريف، فائق شفير، مبادئ المحاسبة المالية، ج 2 ، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن، 2000، ص 235.

[4]- مؤيد عبد الرحمان دوري و حسين ممد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص: ص: 60: 61.

2-2-2-الخصوم الجارية: التضحيات بمنافع الاقتصادية محتمل حدوثها في المستقبل للوفاء بالتزامات المؤسسة الجارية الناتجة عن عمليات سابقة، و تتمثل هذه التضحيات في نقل أصول المؤسسة أو تقديم خدمات للغير في المستقبل من بين حسابات الدائنين ، أوراق الدفع ، الاستحقاقات الجارية للديون طويلة الأجل، توزيعات الأرباح المستحقة، تأمينات مقدمة من العملاء، المصروفات المستحقة وضريبة المبيعات...الخ[1].

2-2-3-حقوق الملكية: حقوق الملكية هي الحصة المتبقية من أصول المؤسسة بعد طرح التزاماتها.[2]

3-تبويب الميزانية: وقد جرت العادة على تبويب قائمة المركز المالي وفق أسس هي: [3]

3-1-حسب صعوبة تحويلها إلى نقدية: حيث يتم البدء في جانب الأصول بالأصول الثابتة غير الملموسة كشهرة محل ثم الأصول الثابتة كالأراضي ثم الأصول المتداولة كالبضاعة فالمدينين فالأوراق المالية.

أما في جانب الخصوم فتظهر حقوق الملكية في البداية يليها الخصوم طويلة الأجل ثم الخصوم قصيرة الأجل.

3-2-حسب سهولة تحويلها إلى نقدية: يتم البدء في جانب الأصول بالأصول المتداولة والنقدية يليها الأصول الثابتة الملموسة فالأصول الثابتة غير الملموسة، أما جانب الخصوم وحقوق الملكية فيتم البدء من الخصوم قصيرة الأجل ثم الخصوم طويلة الأجل ثم حقوق الملكية.

3-3-على شكل تقرير: يميل اتجاه الحديث في المحاسبة إلى عرض الميزانية في صورة تقرير حيث يتم البدء بالأصول المتداولة فالأصول الثابتة ثم المطلوبات المتداولة فالمطلوبات طويلة الأجل و أخيرا حقوق الملكية. [4]

4-ميزات الميزانية: [5]نذكر منها الوقوف على الحالة المالية للوحدة المحاسبية في لحظة زمنية معينة،التعرف على الهيكل التمويلي اللازمة لتمويل الاستخدامات، وتوفير معلومات مفيدة لإعطاء صورة صادقة عادلة عن مدى قوة المركز المالي للمؤسسة.

---

[1]- دريد كامل شبيب، مرجع سابق، ص 76.

[2]- سالمي محمد الدوري، مرجع سابق، ص 36.

[3]- عبد الناصر إبراهيم النور و وليد زكرياء صيام، حسام الدين مصطفى الخداش، أصول المحاسبة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة الأردن ، 2005 ، ص 279.

[4]- عبد الناصر إبراهيم النور وآخرون، مرجع سابق، ص: 280.

[5]- عبد الناصر محمد سيد درويش ، مبادئ المحاسبة المالية 2 (التسويات الجردية والإفصاح المحاسبي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 334.

أما نقاط الضعف في الميزانية تكمن في أن قائمة المركز المالي تعد على أساس القيم التاريخية لعناصر الأصول والخصوم وحقوق الملكية فإنها بشكلها الحالي لا تعبر عن القيمة الحالية لعناصر الميزانية.[1]

يتدخل عنصر التقدير في تحديد قيم بعض عناصر الأصول، ومثال ذلك صافي المدينين الذي يتأثر بالديون المشكوك فيهم، والتي تتأثر بالتقدير الشخصي وكذلك احتساب وهناك عناصر أخرى تؤثر في مجملها على الموضوعية المطلوبة، لجعل عناصر الميزانية معبرة حقا عن الواقع، كما تقتضي بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عدم إظهار بعض الموجودات لصعوبة تقييمها أو قياسها، وبالإضافة إلى عدم تقييم العنصر البشري المتميز في المؤسسة مثل وجود مدير مالي جيد.

إن القائمة لا تعكس صورة الحقيقية لجميع الأحداث المؤسسة، حيث تتم خلال السنة عمليات اقتراض وسداد لهذه القروض وعمليات اقتناء لبعض أصول وعمليات تنتهي هذه الأصول قبل إعدادها ولا تظهر فيه، هناك فرق عملي بين القيمة الدفترية لبعض الأصول الثابتة لتصل قيمتها للصفر بينما تكون طاقته الإنتاجية عالية ولا تزال مساهمتها في العملية الإنتاجية مقبولة.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

يعتبر جدول حسابات النتائج وسيلة جد مفيدة في عملية تسيير المؤسسة و كذا تحديد المجاميع الاقتصادية .

1-تعريف جدول حسابات النتائج: "يعكس هذا الجدول كل من الإيرادات والعوائد وكذلك النفقات المؤسسة و أرباحها وخسائرها المتحققة خلال الفترة لمدة محددة من الزمن، وغالبا ما تكون هذه المدة سنة واحدة وأحيانا تصبح هذه المدة نصف سنة بل بعضها ينشر القوائم المالية على أساس ربع سنوي استجابة للقوانين والتشريعات الحكومية."[2]

2- مكونات جدول حسابات النتائج: تمثل مكونات جدول حسابات النتائج فيما يلي: [3]

2-1-الإيرادات: يعرف بأنه الزيادة الإجمالية في الأصول أو النقص الإجمالي في الخصوم أو كليهما معا الناتجة عن العمليات الإرادية للمؤسسة و التي تؤثر في حقوق أصحاب المؤسسة و بما يتمشى مع المبادئ المحاسبية

[1]- محمد السعيد عبد الهادي، الإدارة المالية (استثمار تمويل تحليل أسواق مالية الدولية ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص74.

[2]- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2012، ص: 66.

[3]- جمعة خليفة الحاسي و آخرون، المحاسبة المتوسطة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ، بيروت ، 1996، ص ص 74-76.

المقبولة، ونتيجة لذلك فإن الإيراد من الناحية المحاسبية يتمثل في : بيع السلع، تقديم الخدمات السماح للغير باستخدام موارد المؤسسة مثل الإيجار و الفوائد وبيع الأصول الثابتة ... الخ.

2-2-المصاريف: يعرف بأنه تكلفة استعمال أو استهلاك السلع و الخدمات في سبيل الحصول على الإيراد، كما يعرف المصروف بأنه" النقص الإجمالي في الأصول أو الزيادة الإجمالية في الخصوم أو كلاهما معا الناتجة عن العمليات الإرادية للمؤسسة التي تؤثر في الحقوق أصحاب المؤسسة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها".

3-إعداد جدول حسابات النتائج: هناك طريقتان في إعداد وعرض جدول حسابات النتائج وهما:

3- **1-جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:** أبرز ما تتميز هذا الجدول هو البساطة في العرض وسهولة فهمه، حيث يتم إعدادها عن طرح إجمالي المصروفات مرة واحدة من إجمالي الإيرادات ليظهر صافي الدخل للفترة.[1]

ومن أجل حساب النتيجة النهائية وفقا لهذه الطريقة نحتاج إلى المرور عبر كل المراحل التالية: [2]

3-1-1-النتيجة العملياتية: وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة الأنشطة الجارية أي عمليات التموين، الإنتاج والبيع.

3-1-2-النتيجة المالية: ويتم حسابها عن طريق طرح الأعباء المالية من المنتجات المالية.

3-1-3-النتيجة الجارية قبل الضرائب: ويتم الحصول عليها انطلاقا من النتيجة العملياتية، وذلك بإضافة النتيجة المالية، ويمثل النتيجة العادية "المحققة على إثر الأنشطة الجارية للمؤسسة.

3-1-4-النتيجة الاستثنائية: هي الفرق الصافي للمنتجات والأعباء الاستثنائية .ويتم حسابها من والأعباء الناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة التميز عن النشاط العادي للمؤسسة.

3-1-5-النتيجة الصافية للسنة المالية: وتساوي الفرق بين مجموع المنتجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية.،ويتم حساب النتيجة انطلاقا من النتيجة الجارية قبل الضرائب، إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة، وتضاف إليها النتيجة الاستثنائية.

[1]- كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص: 66.

[2]-- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماجستير غير منشورة ، تخصص الإدارة المالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011-2012، ص ص 47-50.

2-3- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة: ويقوم على مقاربة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، و هذا ما يسمح بالحصول على تكاليف التي تقع على عاتق الوظائف المؤسسة دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية وتختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية حساب النتيجة العملياتي حيث أنه[1] يمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة، من خلال ممارسة نشاطها الجاري، ويتم التوصل إليه بعد أن يعدل هامش الربح الإجمالي بالمنتجات العملياتية الأخرى، واستبعاد كل من التكاليف التجارية، الأعباء الإدارية والأعباء العملياتية الأخرى.

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات العملياتية الأخرى - التكاليف التجارية -الأعباء الإدارية - الأعباء العملياتية الأخرى.

يمثل الهامش الربح الإجمالي: وهو ينتج عن طرح كلفة المبيعات من رقم الأعمال.

4- ميزات جدول حسابات النتائج: ويتميز بما يلي : [2]

- التعرف على نتيجة الأعمال عن الفترة المالية المنتهية من ربح أو خسارة، وتحديد القدرة المؤسسة على الكسب؛

- تحديد مدى قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات أرباح من ناحية، و قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وأعباء الديون طويلة الأجل من ناحية أخرى ؛

- تحديد الربح الخاضع للضريبة ومقدار الضريبة على الدخل وصافي الدخل بعد الضريبة للاستفادة

منها في أغراض التحليل المالي؛

- توفير معلومات مفيدة للتعرف على صافي المبيعات وصافي المشتريات وتكلفة البضاعة المباعة وتكلفة البضاعة المتاحة للبيع وغيرها.

5- أوجه قصور ومحددات جدول حسابات النتائج: يعيبه بعض أوجه القصور بسبب أنها تعكس افتراضات محاسبية و تقديرات واجتهادات شخصية تدخل في قياس الدخل، وتتمثل بعضها فيما يلي: [3]

-هناك بنود إيرادات لا تدرج في هذه القائمة، بسبب عدم التمكن من قياسها؛

[1]- لزعر محمد سامي ، مرجع سابق، ص 52.

[2]- عبد الناصر محمد سيد درويش، مرجع سابق، ص: 330.

[3]- صلاح الدين مصطفى الحداش و وليد زكرياء صيام، أصول المحاسبة المالية، ، ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن ، 1998، ص 326

- تتأثر أرقام الدخل بالطرق والسياسات المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسة؛

- تتأثر بعض مكونات الدخل بأساليب تحكمية واجتهادات شخصية وتقديرات تختلف نتائجها باختلاف أراء من يقومون بقياس بنود الإيرادات والمصروفات ومستوى التحفظ الذي يبدونه؛

- تقيس قائمة الدخل نتائج أنشطة المؤسسة عن فترة مالية ماضية، والتي لا تعد ملائمة لاتخاذ القرارات بصفتها بيانات تاريخية، في حين أن القدرة على التنبؤ بالأداء المستقبلي هي الأكثر ملائمة لاتخاذ القرارات المستقبلية؛

- لا تعبر قائمة الدخل عن مدى جودة الأرباح التي تفصح عنها بسبب ان بعض بنودها لا تتمثل في تدفقات نقدية حقيقية؛

- يتأثر صافي الدخل المفصح عنه برغبات الإدارة في إدارة الأرباح.

المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة

لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال و كذا المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة عليها إعداد جدول سيولة الخزينة.

1-تعريف جدول سيولة الخزينة: وهي عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في مؤسسة سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات بمعنى تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة.[1]

2-أهداف جدول سيولة الخزينة: إن الغرض الرئيسي من القائمة هو توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للوحدة خلال فترة معينة، ومن الأهداف الثانوية لها توفير معلومات على أساسا لنقدي

عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة. وتتمثل أهدافها في:[2]

- الحكم على قدرة المؤسسة على توليد صافي التدفقات نقدية موجبة في المستقبل؛

- الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بتعهداتها، قدرتها على سداد التوزيعات المعلنة وحاجتها للتمويل؛

[1]- مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سابق، ص: 66.

[2]- دونالد كسسو و جيري وينجانت ترجمة : أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة ، ج 2، ط2، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص1226.

- الحكم على سبب وجود فارق بين صافي الدخل من ناحية والمتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة به من ناحية أخرى؛

- الحكم على أثر الصفقات التمويل والاستثمار النقدية وغير النقدية خلال الفترة على مركز المالي للمؤسسة.

3- أنواع التدفقات النقدية: تكمن أنواع التدفقات النقدية فيما يلي: [1]

3-1-التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل: تتضمن أنشطة التشغيل حيازة وبيع المنتجات في سياق الأعمال العادية، تتمثل أنواع النموذجية من البنود المذكورة في هذه القائمة النقدية، كالتدفقات النقدية داخلة من المبيعات للعملاء وتحصيل النقدية من مبيعات السابقة التي تم سدادها بالأجل إلى جانب الفوائد والأرباح المستلمة، و تتمثل التدفقات النقدية الخارجة الناجمة من أنشطة التشغيل في عمليات شراء البضائع المعدة للبيع أو عمليات شراء المواد معدة لتصنيع المنتجات، والمدفوعات لقاء النفقات التشغيل والفائدة على الديون والمدفوعات لقاء الخدمات والمدفوعات المستحقة للضرائب.

3-2-التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة الاستثمار: تتضمن التدفقات النقدية الناجمة عن أنشطة الاستثمار التدفقات النقدية الداخلة من بيع الممتلكات والمصانع والمعدات وبيع الأوراق المالية الخاصة بالمؤسسات الأخرى واستلام مدفوعات القروض .وتتضمن التدفقات النقدية الخارجة عمليات الشراء للممتلكات والمصانع والمعدات وعمليات شراء الأوراق المالية وجعل القروض كاستثمارات. ومن محتمل أن تصنف القروض المتصلة بشكل مباشر ببيع المنتجات أو خدمات كأنشطة تشغيل .وتصنف أيضا الفائدة على القروض المدرجة كنشاط استثمار كتدفقات نقدية ناجمة عن أنشطة التشغيل .

3-3-التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التمويل: تتضمن التدفقات النقدية الناجمة عن أنشطة تشغيل التمويل التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأسهم أو من إصدار سندات، وتتضمن أيضا إسهامات المالكين والاقتراض من البنوك على أساس طويل الأجل. وتتضمن التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة التمويل الأوراق النقدية و السندات و المدفوعات النقدية لإعادة شراء الأسهم (أسهم الخزانة و تسديد الأرباح).

4-أهمية جدول سيولة الخزينة[2]

- تقييم قدرة المؤسسة على تدفقات نقدية في المستقبل تخدم أغراض إعداد الموازنات بأنواعها التشغيلية والرأسمالية؛

[1]- نظال محمود الرحمي، المحاسبة الإدارية، دار الفكر للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص: ص: 361: 360.

[2]- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، ط4، دار وائل للنشر و التوزيع، مصر، 2007، ص: 484.

- تقييم ربحية المؤسسة، إذ أن المعلومات التي تعكسها هذه القائمة أكثر مصداقية من تلك التي تعكسها قائمة الدخل إذ توفر مؤشرات جيدة حول نوعية أو جودة أرباح المؤسسة؛

- تقييم كل من مرونة المالية للمؤسسة، ودرجة سيولتها أي بعبارة تقييم مدى مقدرة المؤسسة على تغيير أنماط تدفقاتها النقدية وفقا للظروف غير المتوقعة التي ستواجهها في المستقبل، وطول مدة الزمنية اللازمة لتحويل أصولها إلى النقدية والتي تعتبر دالة لمقدرة المؤسسة على خلق النقد.؛

- إن أبرز ما تقدمه هذه القائمة من معلومات التي تتعلق بعمليات التمويل والاستثمار.

5-إعداد جدول سيولة الخزينة: إن المعلومات المطلوبة لإعداد قائمة التدفقات النقدية تأتي من ثلاث مصادر: [1]

5-1- الميزانيات المقارنة: أن المعلومات الموجودة بالميزانية توضح مقدار التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين من بداية إلى نهاية الفترة.

5-2-جدول حسابات النتائج عن الفترة الحالية: أن المعلومات الموجودة في هذه القائمة تساعد على تحديد مبلغ التدفقات النقدية الناتجة أو المستخدمة بواسطة العمليات أثناء الفترة .

5-3- معلومات إضافية: أن هذه المعلومات الإضافية تشمل بيانات عن عمليات تكون مطلوبة لتحديد التدفقات النقدية الناتجة أو مستخدمة أثناء الفترة.

6-نماذج جدول سيولة الخزينة [2]

6-1-جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة :ويطلق على هاته الطريقة أيضا طريقة حسابات النتائج، حيث يتم بموجبها تحديد كل من المتحصلات النقدية و المدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل، ويكون الفرق بينهما هو صافي التدفقات النقدية المرتبطة بذلك النشاط، ويتم الإفصاح إما من خلال السجلات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة، عن طريق تعديل المبيعات، تكلفة المبيعات، وكذلك باقي بنود حسابات النتائج بما يلي :

- التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين الزبائن والدائنين من العمليات التشغيلية؛

- البنود غير النقدية الأخرى مثل مصروفات الإهتلاك، المؤونات، و خسائر القيمة؛

[1]- مسعد محمود الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن ، 2009، ص 576.

[2]- لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 58.

- البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي مرتبط بالتدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

2-6-جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة: وتنشأ إليها بطريق التوفيق أو التسويات، حيث تبدأ بصافي نتيجة السنة المالية من واقع حسابات النتائج وتحوله إلى صافي تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التشغيل، أي أن الطريقة غير المباشرة تنطوي على إجراء تعديلات أو تسويات على النتيجة الصافية بالنسبة للبنود التي أثرت على النتيجة الصافية ولكنها لم تؤثر على النقدية، وتضم هذه البنود ما يلي:

- التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين والدائنين من العمليات التشغيلية؛

- البنود غير النقدية كاستهلاك الموجودات الثابتة، المخصصات، الضرائب المؤجلة، مكاسب وخسائر تحويل العملة غير المحققة، والأرباح غير الموزعة من مؤسسات زميلة أو حقوق أقلية ، وباق البنود التي تعتبر آثارها النقدية خاصة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية؛

ويتم هنا جمع صافي التدفقات النقدية بين مختلف الأنشطة وهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها .حيث يجمع الرصيد إلى النقدية وما يعادلها.

7- دور جدول سيولة الخزينة في التغلب على نقاط ضعف في القوائم المالية: يمكن التغلب على بعض نقاط الضعف الواردة في كل من قائمتي الدخل والمركز المالي من خلال تصوير قائمة التدفق النقدي و يتمثل في: [1]

- تحديد العناصر المصروفات غير النقدية وبشكل خاص الاستهلاك و الإطفاء لكافة أصول المؤسسة؛

- إظهار العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي تمت داخل المؤسسة وخلال السنة المالية، خلافا لما تظهره قائمتين واللتان يظهران الأرصدة فقط لهذه النشاطات، إظهار صافي التغير في النقد في بداية الفترة وفي نهايتها وتوزيع بنود التدفقات النقدية المترابطة، وهو ما لا يمكن إظهارها في القائمتين، وذلك من خلال أنه يظهر رصيد المدينين في قائمة المركز المالي وكذلك يظهر رصيد المبيعات في قائمة الدخل ولكن من خلال قائمة التدفق النقدي يتم إظهار بند المبيعات الإجمالية والنقدية المتحصلة من المبيعات.

المطلب الرابع: جدول تغير الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية

يمكن جدول تغير الأموال الخاصة و كذا ملحق الكشوف المالية من إعطاء معلومات ذات أهمية كبيرة حول الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

[1]- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار و التمويل، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص: ص: 82: 81.

1-جدول تغير الأموال الخاصة

1-1- تعريف: هي قائمة تبين التغيرات التي طرأت على حقوق أصحاب المؤسسة خلال مدة زمنية معينة الربح والإضافات لرأسمال حيث يزداد رأسمالها، ويقل بمقدار الخسائر والمسحوبات والتخفيضات لرأسمال حيث تبين صافي حقوق الملكية في نهاية الفترة. [1]

1-2-مزايا جدول تغير الأموال الخاصة: وتكمن من مزايا هذا الجدول فيما يلي:[2]

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها و أي تفصيلات أخرى عنها؛

- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة؛

- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة.

1-3-الأهداف الأساسية من المعلومات المتعلقة جدول تغير الأموال الخاصة: وتتمثل فيما يلي: [3]

- تحديد مجموع النتائج الناتجة عن أنشطة المؤسسة خلال فترة؛

- تغير الأموال الخاصة بين تاريخي الإغلاق والذي يبين بصفة عامة هذه النتيجة؛

- تغيرات الأموال الخاصة غير المرتبطة بالنتيجة، و المتمثلة في التعاقدات مع المساهمين و هي:

- تغييرات رأس المال الاجتماعي المحرر من خلال ما يلي:

- زيادة الرأسمال النقدي المتتالي عن إصدار السهم؛
- تحويل الالتزامات لأسهم؛
- علاوات الإصدار، الإدماج و المساهمات؛
- علاوات الإصدار الناتجة عن زيادة رأس المال النقدي، أو عن تحويل الالتزامات؛

[1]-مصطفى يوسف كافي، مبادئ المحاسبة المالية، ج1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن، 2012، ص: 392.

[2]- شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية، مذكرة الماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص 56.

[3]- محمد بوتين، مرجع سابق، ص 84.

- بان تكاليف التعاقد الخاصة بالأموال الخاصة يجب إنقاصها من الأموال الخاصة، إذا كانت هذه المصروفات مرتبطة مباشرة بالتعاقد و إذا كان بالإمكان تفاديها بدون هذا التعاقد. هذه المصروفات تحمل لعلاوة الإصدار، بينما تكاليف التعاقد تحمل على الأموال الخاصة.

1-4-إعداد جدول تغير الأموال الخاصة: من أجل إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة يجب التأكيد على بنود المتمثلة فى رأسمال المؤسسة، علاوة الإصدار، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، الاحتياطات والنتيجة. وتتمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة و تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيما يلي: [1]

1-4-1-التغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامة: تقوم بعض المؤسسات بإجراء تغيير من طريقة محاسبية إلى أخرى مثل تغيير طريقة الاستهلاك أو تصحيح أخطاء في التقديرات المحاسبية، أما فيما يخص تغييرات الطرق المحاسبية تتمثل في تغييرات المبادئ والأسس، و الاتفاقيات، والقواعد والممارسات الخصوصية التي تطبقها أي مؤسسة لإعداد وتقديم قوائمها المالية، و لا يعتمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضا في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم القوائم المالية للمؤسسة المعنية، ويتم تعديل أرصدة حسابات الأموال الخاصة في أول خطوة عند إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأثر التغيرات في السياسات المحاسبية.

1-4-2-مكاسب وخسائر إعادة تقييم التثبيتات: لإظهار المعاملات التي تؤثر على أرصدة الأموال الخاصة هي المكاسب أو الخسائر عن إعادة تقييم التثبيتات، والتي ترحل مباشرة إلى حسابات الأموال الخاصة، تحت حساب الخاص بإعادة التقييم، ولا يتم إظهارها في حسابات النتائج.

1-4-3-النتيجة الصافية: بنود المعاملات التي تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة هي النتيجة الصافي الحسابات النتائج .وتكون موجبة إذا كان صافي ربح و سالبة إذا كانت خسارة.

المعاملات مع الملاك والتحويلات بين حسابات الأموال الخاصة: وتشمل ما يلي:

1-4-4- زيادة رأس المال: من خلال إصدار أسهم جديدة وقد تكون الزيادة بدون علاوة فتظهر تحت عمود رأس المال و قد تكون الزيادة بعلاوة إصدار فتظهر قيمة الزيادة تحت عمود رأس المال أما قيمة العلاوة فتظهر تحت عمود علاوة إصدار.

1-4-5- الحصص المدفوعة: وتظهر بالسالب تحت عمود الاحتياطات و النتائج، لأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج.

[1]- لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص: 61.

2- الملحق الكشوف المالية

2-1-تعريف الملحق الكشوف المالية: وتشمل القوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية أصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية.[1]

وتظهر ما يلي:

- توضيح البنود التي لم ترد في الميزانية وقائمة الدخل مثل ذكر معلومات تفصيلية عن الأصول غير المتداولة كنسب استهلاكها و أعمارها و الإضافات إليها أو العكس؛

- الإفصاح عن المخاطر وظروف عدم التأكد التي تؤثر على المؤسسة؛

توضيح أي موارد أو التزامات لم يتم الاعتراف بها في الميزانية، مثل الأحداث غير المعدلة اللاحقة الإعداد الميزانية و الالتزامات الطارئة والأصول الطارئة وغير ذلك؛

- توضيح خطط المؤسسة وخاصة ما يتعلق بالتوسعات والمؤسسة الزميلة، وتفصيلات في الأوراق المالية أو الاستثمارات في المؤسسات الزميلة وأسماء هذه المؤسسات وعناوينها ونشاطاتها؛

- علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى ككونها مؤسسة تابعة أو قابضة أو زميلة للأخرى؛

- الإفصاح عن الشكل القانوني للمؤسسة ومقرها الرئيسي، جنسيتها، اسم المؤسسة ووصف لطبيعة أنشطة المؤسسة الرئيسية.[2]

2-2-الملاحظات الهامشية: يتم استعمال الملاحظات الهامشية للتوضيح أو تفسير أو إضافة المعلومات أقل أهمية ومتعلقة بعناصر القوائم المالية والتي لا يمكن إظهارها في صلب القوائم المالية. ويمكن أن تحتوي الملاحظات على معلومات كمية أو وصفية، وبشكل عام يمكن أن تستخدم الملاحظات في الإفصاح عن:[3]

-الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية؛

- الإفصاح عن الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة الإفصاح عن الحقوق والالتزامات؛

-الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

---

[1]- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2005، ص: ص: 585: 584.

[2]- عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص: 50.

[3]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 584.

خلاصة الفصل الثاني

بغية مواكبة الجزائر للاقتصاد العالمي وتفتحها على العولمة من خلال انضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، حاولت الجزائر ومنذ تخليها عن الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق القيام بإصلاحات اقتصادية، والتي مست عدة جوانب من بينها إصلاح النظام المحاسبي بإعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني واعتماد مشروع نظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

تعد القوائم المالية من أهم الوظائف في تنظيم المؤسسة، إذ إنها تساعد المؤسسة في استخراج المعلومة المحاسبية التي تسعدها في تحقيق أهدافها المسطرة، من خلال تقديمها لها المعلومات ذات المصداقية، ومن ناحية أخرى تعطي معلومات مالية عن المؤسسة لكل فئات المجتمع وتلك المعلومات تتخذ أحد أهم بنود تقييم أداء المؤسسة، لذا فإن أسس إعداد تلك القوائم يحظى بأهمية قصوى لاختلاف النتائج باختلاف الأسس المتبعة فتجاهل أثر النتائج على القوائم يجعل الأرقام الواردة في تلك القوائم مضللة مما يلحق الضرر بمستخدميها على اختلاف فئاتهم.

مقدمة الفصل الأول

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث، نقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع، حيث أخذنا مؤسسة من المؤسسات كميدان لإجراء هذه الدراسة، محاولين بذلك إبراز الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا المراجعة الداخلية لعناصر القوائم المالية.

إن بحثنا هذا هو مثل أي بحث علمي يتطلب تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، طالما أن هذا الإطار يعتبر أساس تنظيم الأفكار والمعلومات، من أجل البحث عن الحقائق والوصول إلى النتائج المرجوة.

ولقد قسمنا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول يتضمن نظرة عامة عن شركة صودا غري أما المبحث الثاني يتناول تحليل القوائم المالية للشركة.

المبحث الأول: نظرة عامة عن شركة صودا غري

يتناول هذا المبحث تقديم عام لمؤسسة صودا غري لبيع الأسمدة والمعدات الزراعية، وفي هذا المبحث سنتطرق للتعريف و الهيكل التنظيمي وأهداف مؤسسة صودا غري.

المطلب الأول: تقديم الشركة و نشأتها

تعد مؤسسة صوداغري متخصصة في تسويق المدخلات الزراعية وكذا المعدات الخاصة بمجال الزراعة، تأسست سنة 2008 وبدأت تتطور في أنشطتها من خلال إدخال عمليات استيراد الأسمدة و المنتجات النباتية ومعدات الري.

يتولى تسييرها 3 مساهمين ذوي كفاءة عالية فى مجال الزراعة بصفة عامة وفي المدخلات الزراعية بصفة خاصة مع مجموعة من الموظفين ذوي الخبرة لمهندسين وتقنيين يبلغ عددهم 32 مهندس.

مؤسسة صوداغري طورت شبكات التوزيع عبر كافة أرجاء الوطن من خلال فتح مكاتب للبيع يرأسها مهندسين زراعيين مسؤولين عن الدعم المحلي للمزارعين ومراقبة محاصيل محاصيلها.

لدى شركة صودا غري 3 مخازن، اثنان منهما ببلدية سيرات وواحد بمنطقة سوق الليل، تسهل عملية التوزيع من أجل توفير المواد والأسمدة في وقتها المحدد عبر كامل التراب الوطني.

يتمثل رقم الأعمال لشركة صودا غري ب 10000000دج، في الارتفاع إلى 46000000دج في جوان 2017 ليصل إلى 120000000دج.

تمكنت شركة صوداغري في خلق علاقات تجارية مبنية مع الموردين من خلال تطورها للمنتجات عبر كامل الوطن وهذا عائد إلى مهندسيها الزراعيين وكيفية تعاملهم مع الموردين وكذا جودة منتجاتها وكذا إرسال موظفيها في فترات تكوينية خارج البلاد من أجل تحسين وتطوير عملية تسويق الأسمدة، وبالتالي من خلال المجهودات التي تقوم بها شركة صوداغري استطاعت أن تصنع ذاتها وتخلق لنفسها مكانة مرموقة في هذا المجال.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

وفيما يلي سيتم توضيح الهيكل التنظيمي لمؤسسة صودا غري:

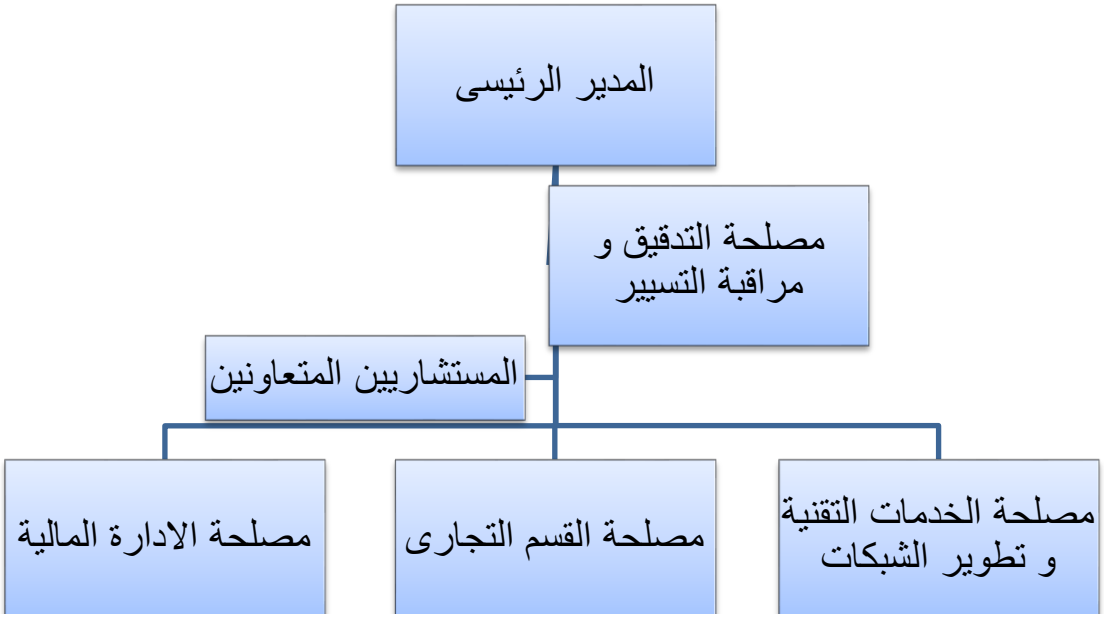

المصدر: المصلحة المالية

أولا: شرح الهيكل التنظيمي

ونذكر منها:

المدير الرئيسي: يمثل المدير أعلى سلطة في الهرم التنظيمي ومن مهامه:

- تسيير الشركة والإشراف عنها؛
- متابعة المصالح والأقسام التي تقع تحت سلطته؛
- تحليل التقارير الواردة من المصالح والأقسام واتخاذ القرارات الهامة والمنافسة؛
- تسيير ومراقبة رؤساء المصالح التابعة لإدارة الوحدة.

مصلحة التدقيق و مراقبة التسيير: وتأتى تحت سلطة المدير الرئيسي تتكون من مجموعة من المراجعين الداخليين و المدققين يختصون في مراجعة كل المصالح الموجودة في الشركة.

المستشارين المتعاونين: و هم مجموعة من المهندسين الزراعيين متواجدين في معظم ولايات الوطن، مهمتهم التواصل مع المزارعين و متابعة محاصيلهم و إرشادهم و تزويدهم بالأسمدة و المعدات الزراعية.

مصلحة الخدمات التقنية و تطوير الشبكات: و هم مجموعة من التقنيين يهتمون بقسم الشبكات و نظم الاتصال من مهامهم:

- تطوير بيئة شبكية متطورة يمكن الاعتماد عليها، وضمان استمرارية العمل على مدار الساعة؛
- توفير البيئة المناسبة التي تسهل المعاملات التجارية؛
- تطوير النظم الالكترونية للبيع عن بعد.
- **مصلحة الإدارة المالية:** وهي المسئولة عن المصلحة المالية وتعتبر هذه الأخيرة مركزية في مؤسسة صوداغري.

مصلحة القسم التجاري: تختص هذه المصلحة بكل ما يتعلق بعملية التسويق و الترويج و الإشهار لمنتجاتها و معداتها.

ثانيا: نطاق العمل في شركة صودا غري

تقوم هذه الشركة بوظيفتين أساسيتين وهما عملية شراء الأسمدة والمعدات ووضعها في المخازن ثم إعادة بيعها، حيث تستورد منتجاتها من أماكن مختلفة في العالم من بينها إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا والمغرب .

يتولى القيام بهذه المهمة مجموعة من الموظفين حيث يسهرون على القيام بجميع الإجراءات انطلاقا من وصول المواد والمعدات إلى ميناء مستغانم ودفع الضرائب الخاصة حتى تحميلها ووصولها إلى المخازن ، لديها مكتب خاص الكائن بنهج برجي عمار يرأسه مدير مجموعة أخرى من الموظفين من بينهم مدقق داخلي ومحاسب وسكرتيرة وأربعة موظفين يتولون كل الوثائق المتعلقة بالإدارات والبنوك.

المطلب الثالث: مهام وأهداف مؤسسة صودا غري

شركة صوداغرى مثلها مثل أي شركة هدفها الأساسي الربح و لوصول هذا الهدف عليها القيام بوظائفها على أكمل وجه.

أولا: مهام المؤسسة

تتمثل مهام المؤسسة فيما يلي:

- شراء الأسمدة والمعدات وإعادة بيعها؛
- استيراد المنتجات من عدة أماكن مختلفة؛
- وضع القوانين والبرامج وإشرافها على كل الوحدات التابعة لها قانونا.

ثانيا: أهداف المؤسسة

- **الأهداف الاقتصادية:** يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- العمل على تحقيق عائد مناسب على رأسمال المستثمر عن طريق استغلال كل الطاقات الإنتاجية والمهارات **الفنية للعمال**؛

2- العمل على الدخول في الأسواق العالمية؛

3- العمل على تلبية رغبات الزبائن عن طريق انجاز طلباتهم في أقل فترة ممكنة؛

- **الأهداف الاجتماعية:** تتمثل فيما يلي:

1- رفع من المستوى المعيشي للعمال عن طريق فتح فرص عمل لهم وتكوينهم؛

2- رفع مستوى المهني للعمال.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة

يرجع تطور المؤسسة و تقدمها و ازدهارها في غالب الأحيان إلى أتباعها لإرشادات المراجع الداخلي وكذا المراجع الخارجي وبالتالي سنحاول من خلال الاعتماد على جملة من القوائم المالية التي تخص ثلاث سنوات لرؤية فيما إذا كانت توصيات المراجع الداخلي تأخذ بمحمل من الجداول من طرف المؤسسة محل الدراسة .

المطلب الأول: تحليل قائمة الميزانية للمؤسسة

من خلال اطلاعنا على الميزانية المقدمة لنا من طرف إدارة المؤسسة توصلنا إلى مجموعة من الملاحظات التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- الأصول

1-1-التثبيتات العينية : من خلال دراسة الميزانيات المقدمة لسنة 2016، 2015و 2017 لاحظنا أن التثبيتات العينية للمؤسسة في انخفاض مستمر حيث كانت في سنة 2015 تقدر بمبلغ إجمالي 43425944د.ج. إما في سنة 2016 فقدرت بمبلغ 36307595د.ج. لتنخفض أكثر بقيمة تقدر ب 26375680دج سنة 2017 ويمكن تلخيص سبب هذا الانخفاض إلى تدهور في قيمة الأصول.

1-2-تغير المخزون: لاحظنا أن قيمة المخزون قدرت ب 308298851دج خلال سنة 2015 لتنخفض في سنة 2016 بقيمة 216631098دج و هذا راجع إلى زيادة حجم المبيعات فقد ازداد عدد الزبائن على طلب الأسمدة و المعدات الزراعية.

وترتفع مرة أخرى في سنة 2017 بمبلغ يقدر ب 363875428د.ج. و ذلك بسبب وجود مشكل على مستوى الإدارة المسئولة عن متابعة بيع الأسمدة فقد حددت عليهم كميات لا يجب تجاوزها في السنة و إلا تسلط عليهم عقوبات وخيمة.

1-3-الزبائن: نلاحظ أن قيمة الزبائن في 2015 كانت 513330369دج لترتفع بمبلغ 562229436دج سنة 2016 و هذا دلالة على ارتفاع نسبة المبيعات حيث إذا قمنا بمقارنة رقم الأعمال نجده أيضا ارتفع خلال هذه السنة، ويعود مرة أخرى إلى الانخفاض خلال سنة 2017 بقيمة 503134529د.ج. و ذلك لنفس السبب السابق الذي ذكرناه في تغير المخزون و بطبيعة الحال انخفض معه رقم الأعمال.

1-4-الخزينة: نلاحظ أن قيمة الخزينة كانت سنة 2015 تقدر ب 22184877دج و انخفضت سنة 2016 بمبلغ يساوى 15468910دج من أجل تغطية احتياجها.

وتعود للارتفاع. بقيمة كبيرة تبلغ 80463882د.ج وهذا عائد إلى بطبيعة الحال إلى رفع الشركة من رأسمالها و.كذا. إلغاء رخص الاستيراد. في هذه السنة و.بما أن. هذه الشركة معظم سلعتها تستورد. من الخارج عرقلت نشاطاتها بصفة كبيرة.

2-الخصوم

2-1-رأس. المال. المرصود:. قامت مؤسسة صودا. غري. لبيع الأسمدة. والمعدات. الزراعية برفع رأسمالها من 10000000دج خلال سنة 2015 و2016 إلى 46000000دج وذلك راجع إلى عدم تقسيم الأرباح غير الموزعة من طرف المساهمين الثلاث و زيادتها في رأسمال الشركة.

2-2-القروض والديون المالية: قدرت قيمتها خلال سنة 2015 ب 197474773دج لترتفع خلال 2016بمبلغ 203211307دج ويعود مرة أخرى إلى الانخفاض بقيمة تقدر ب184289546دج و هذا راجع بطبيعة الحال إلى رفعها لرأسمالها مما جعلها قادرة على تمويل ذاتها بصفة كبيرة و الابتعاد عن القروض البنكية قليلا.

2-3-ديون أخرى : من خلال الميزانيات المقدمة لنا لاحظنا أن الديون المختلفة الأخرى على المؤسسة تختلف من سنة إلى أخرى وهذا الاختلاف راجع إلى مدى احتياجها للأموال من أجل تغطية عجز ما أو من أجل تدعيم جزء. معين ويمكن القول. أن. على المؤسسة مجموعة من الديون. وصلت في سنة 2017 إلى مبلغ قدره 226278454 دينار جزائري .

2-4-الموردون: نلاحظ أن قيمتها خلال سنة 2015 كانت 651383433دج وارتفعت قليلا لتصل إلى مبلغ يقدر ب. 658917515د.ج. وهذا. يرجع إلى زيادة. نشاط. المؤسسة وبداية توسع رقعتها الجغرافية عير كافة التراب الوطني والزيادات. في كمية استيراد. المواد. والمعدات. لتعود. في الانخفاض. مرة. أخرى. في سنة 2017 بقيمة 644041608دج و هذا يعود إلى تراجع نسبة المبيعات.

2-5-النتيجة الصافية: انخفضت خلال سنة 2017 و ذلك راجع إلى انخفاض في رقم الأعمال أي انخفاض في الكميات. بسبب تأخر استلام. رخص استيراد. الأسمدة. من المخارج. و. كذا. إلزام. الإدارة. المختصة بتسيير و الإشراف على هذه المواد بضرورة التقيد بالكمية الموجودة في الرخصة فقط.

من خلال. دراسة عناصر الميزانية بشكل مفصل يتضح أن. هناك. ترابط كبير بين هذه. الأخيرة. حيث تؤثر هذه التغيرات على الهيكل المالي العام للمنشأة وكذا حجم المبيعات للمؤسسة.

المطلب الثاني: تحليل جدول حساب النتائج

بعد الاطلاع. و. دراسة جدول. حساب. النتائج لمؤسسة صودا. غري. الذي. يعتبر جد مهم لتحليل الوضعية المالية لأي شركة توصلنا إلى مجموعة من الملاحظات نذكر منها:

1-تحليل استهلاك السنة المالية

هو عبارة. عن مجموع. الإنتاج. المثبت و. مشتريات. البضائع المباعة واستهلاك. أخرى. و. كذا. مصاريف الإشهار. عدة. خدمات. أخرى. أي. الخدمات. المسلمة من الغير وكذا. التخفيضات. و. التنزيلات. و. الحسومات المتحصل عليها من المشتريات وأقساط التأمينات، الدراسات و الأبحاث و النقلات و المهمات و الاستقبالات.

قدرت سنة 2015 ب 876538814دج ليرتفع خلال سنة 2016 بمبلغ يقدر ب 1334947641دج وتعود إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2017 بقيمة تساوى 1269159185دج

2- اجمالي فائض الاستغلال

هو عبارة. عن القيمة المضافة للاستغلال. مطروح. منها أعباء. المستخدمين و. الضرائب و. الرسوم. و المدفوعات المماثلة و الملاحظ هنا هو إجمالي فائض الاستغلال في النظام المحاسبي المالي الجديد يختلف عن نتيجة الاستغلال. في المخطط المحاسبي الوطني القديم نظرا. لكونه يطرح. المصاريف المالية و. لم يضف الإيرادات المالية و لم يطرح مخصصات الإهتلاك و المئونات، حيث أوجد النظام المحاسبي الجديد مستويين جديدين هما النتيجة العملياتية و. النتيجة المالية و. يقدر. خلال. السنوات. التالية:. 2016، 2015و. 2017على التوالي ب 36747019، 38504008و 58090867دينار جزائري .

3-النتيجة العملياتية:

هي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضاف إليه المنتجات العملياتية الأخرى و مطروحا منه الأعباء العملياتية و كذا مخصصات الإهتلاكات و المئونات و خسارة القيمة مضافا إليه استرجاع على خسائر المئونات.

و من خلال جدول حساب النتائج المقدم من طرف المؤسسة نلاحظ أن النتيجة العملياتية انخفضت سنة 2017 حيث قدرت قيمتها ب6044370دج مقارنة بسنة 2016 و2015 التي بلغت على التوالي ب 9906751 و 9906751دينار جزائري و ذلك بسب ارتفاع في مخصصات الاهتلاك و خسارة في القيمة.

4-النتيجة المالية

هي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتجات المالية و الأعباء المالية، و الملاحظ أن النتيجة المالية موجبة خلال السنوات الثلاث، و هذا يدل على أن أعباء المالية للمؤسسة أقل من المنتوجات المالية حيث قدرت سنة 2015 ب 9256672دج و 12253804دج خلال سنة 2016 أما سنة 2017 كانت تساوى 14831154 دينار جزائري .

5-النتيجة العادية

هي مجموع كل من النتيجة العملياتية و النتيجة المالية سنقوم بتوضيحها كالتالي:

النتيجة العادية لسنة 2015 = 9722151 +9256672 =18815564 دج

النتيجة العادية لسنة 2016 = 9906751 + 12253804 =22160555 دج

النتيجة العادية لسنة 2017 = 6044370 + 14831154 = 20875524 دج

6-صافي نتيجة السنة المالية:

في هذه المؤسسة محل الدراسة، النتيجة الصافية للسنة المالية هو نفسه النتيجة العادية و قدرت قيمتها ابتداء من 2015 إلى 2017 على التوالي ب 18815564دج، 22160555دج و أخيرا 20875524دينار جزائري.

يعد جدول حسابات النتائج أحد القوائم المالية الأساسية من حيث أنه بيان للأعباء و الإيرادات المحققة خلال الدورة و المقارنة بينهما من أجل استخلاص مختلف النتائج بغرض استخدامها في تشخيص

الوضعية المالية، إلا أنه جاء أكثر تفصيلا بحيث يظهر أكبر قدر من النتائج مثل إجمالي فائض الاستغلال الذي لا يدخل في حسابه الاهتلاكات والمئونات التي تأخذ بعين الاعتبار في المستوى الموالى (النتيجة العملياتية).

و.كذا. المصاريف و.الإيرادات. المالية التي تدخل في حساب. النتيجة المالية،. كما أنه يحتوى. على معطيات الدورة الحالية و السابقة، مما يمكن المقارنة و استنتاج النتائج، وكل هذا من شأنه إعطاء صورة أكثر وضوحا عن الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح والعوامل التي أدت إلى حدوث الخسائر،. مما يعنى المقدرة. على أخذ القرارات. السليمة بشأن. المؤسسة سواء. من الأطراف. الداخلية أو الخارجية وهذا طبعا بالأخذ بعين الاعتبار الكشوف المالية الأخرى.

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب لمؤسسة صودا غري

يعتبر التحليل المالي بالنسب مرادفا إلى حد ما لأسلوب التحليل الرأسي، إذ تتم فيه مقارنة الأرقام في القوائم المالية نفسها وتكون. حصيلة هذه. المقارنة نسبة مالية،. تمكن المحللين الماليين من استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء الشركات و أوجه نشاطاتها المختلفة.

نأخذ على سبيل المثال عينة من دورتين 2016 و2017 ونقوم بالتحليل .

1- نسب تحليل الميزانية بواسطة FRNG

FRNG= مواد بضاعة – استرجاع مئونات

42429868 =26376285 -68869536

نلاحظ أن رأسمال العامل الصافي الإجمالي 42429868 موجب؛

BFR= أموال دائمة - أصول الثابتة

.201749239 =730242700 -932592539

ATN= خزينة الأصول – خزينة الخصوم

25033611 = 226298464 -251312065

FR +FRNG =TN

25033611 =20174923 +42423868

نلاحظ أن BFR موجب و نستنتج أن الخزينة الصافية موجبة و تقدر ب 25033611دج و هذا ما يحقق التوازن المالي للمؤسسة.

نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة= موارد ثابتة÷ استخدامات ثابتة

2,6% = 26375680÷ 68869584

نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة تقدر ب 2,6% و هذا ما يسمح للموارد الثابتة بتغطية الاستخدامات الثابتة أي المؤسسة باستطاعتها شراء تثبيتات و معدات.

نسبة الاستدانة المالية = ديون مالية ثابتة + خزينة الخصوم ÷ التمويل الخاص

8 ,92% =46000000÷ 226278954 +184289596

المؤسسة في خطر مالي و غير مستقلة ماليا لأن موارداها الثابتة أصغر بكثير من الديون الطويلة الأجل و قصيرة الأجل و بهذا ليست مستقلة ماليا.

2- تحليل نسب المردودية

المردودية المالية = النتيجة العادية قبل الضرائب ÷ رؤوس الأموال

0 ,45% = 46000000 ÷ 20876824

نلاحظ أن النتيجة العادية قبل الضرائب تمثل 45% من رؤوس الأموال و هي نسبة مقبولة .

المردودية الاقتصادية = إجمالي فائض الاستغلال ÷الموارد الثابتة

0 ,84 = 68969584 ÷ 58890867

نلاحظ أن إجمالي فائض الاستغلال يمثل 84% من الموارد الثابتة و هي نسبة مطمئنة للمؤسسة .

3- تحليل مؤشرات تطور نشاط المؤسسة:

نسبة تغير رقم الأعمال خارج الرسم =(Ca_{n_1} - Ca_n) ÷Ca_{n_1}

00293900

نلاحظ أن تغير رقم الأعمال ما بين 2016 و 2017 يتدنى بنسبة 2,5% أي هو في تراجع

نسبة تغير القيمة المضافة = ($VA_n - Va_{n_1}$) ÷Va_{n_1}

0,32 = 91522180 -1211344715

نلاحظ أن نسبة تغير القيمة المضافة في تزايد مستمر من 2016 إلى 2017 ب 32% و هو معدل جيد للمؤسسة.

نسبة تغير النتيجة الصافية RNC= ($RNC_n - RNC_{n_1}$)÷RNC_{n_1}

0,058 = 22160555÷ 22160555 -20871524

نلاحظ أن تغير النتيجة الصافية انخفضت ب 5,8%

حساب قدرة التمويل الذاتي CAF لسنة 2017

قدرة التمويل الذاتي = مخصصات الإهتلاكات ح/68 +النتيجة

30224288 = 9348764 + 20875524

نلاحظ أن قدرة التمويل الذاتي موجبة و هو مبلغ مقبول يسمح لها بتلبية حاجياتها.

4- تحليل نسب مستويات النتائج

معدل الإدماج = القيمة المضافة للاستغلال ÷رقم الأعمال

0 ,087% = 1390213900÷ 123134315

نلاحظ أن القيمة المضافة للاستغلال تمثل 8, 7%من رقم الأعمال و هو معدل ضئيل جدا

نسبة تجزئة القيمة المضافة:

بالنسبة للمستخدمين = أعباء المستخدمين ÷ق.م. للاستغلال

0 ,36 = 121293950÷ 43579734

نلاحظ أن أعباء المستخدمين تمثل 36% من القيمة المضافة للاستغلال و هو معدل مرتفع لأنه نسبة كبيرة من القيمة المضافة.

بالنسبة للدولة = الضرائب و الرسوم ÷ق.م.للاستغلال

19464114 ÷121293900= 0 ,16

نلاحظ أن الضرائب و الرسوم تمثل 16% من القيمة المضافة للاستغلال و هو معدل عادى

بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال = إجمالي فائض الاستغلال ÷ق.م.للاستغلال

58090867 ÷121293900= 0,47

إجمالي فائض الاستغلال يمثل 47% من القيمة المضافة و هو مبلغ مرتفع نوعا ما .

نستنتج من خلال حساب هذه النسب وكذا تحليل عناصر القوائم المالية أن وضعية المؤسسة المالية لا بأس بها ولكن باستطاعتها تحسين هيكلها المالي، فحسب دراستنا لهذه المنشأة ومعرفة مختلف نشاطاتها توصلنا إلى بعض الاقتراحات نذكر منها:

- صياغة إجراءات تسيير مكتوبة مصادق عليها من جهاز التسيير للمؤسسة تهدف إلى السعي من أجل التسريع في الحصول على رخص اقتناء الأسمدة سواء المحلية منها أو الخارجية أي التي تستورد من الخارج؛
- تكليف موظف خاص يهتم بمتابعة تأخر استلام المرخص على مستوى الإدارة العليا المختصة في منح هذه الأخيرة؛
- الخفض قليلا من أعباء المستخدمين باعتبارها تمثل نسبة كبيرة من القيمة المضافة للاستغلال؛
- الابتعاد عن التعامل مع الموردين الذين يساهمون في تأخر وصول السلعة و لا يلتزمون بالموعد المتفق عليه؛
- محاولة التوسع أكثر و فتح مكاتب فرعية في كامل ولايات الوطن.

المطلب الرابع: مسار عملية المراجعة الداخلية بمؤسسة صودا غري و العوائق التي تواجه المراجع الداخلي

تعتبر عملية المراجعة الداخلية مهمة جدا في المؤسسة وذلك لما لها من فائدة في صالح المنشأة و بطبيعة الحال هذا يعتمد على كفاءة و خبرة المراجع الداخلي .

1- مسار عملية المراجعة الداخلية

تسير عملية المراجعة عبر أساليب و خطوات محددة ضمن القانون الداخلي للوحدة و أول خطوة يقوم بها المراجع الداخلي هي التخطيط ففي بداية كل سنة تقوم المؤسسة بتحديد برنامج عمل الذي تراه مناسبا لتحقيق أهدافها وفرض اكبر قدر ممكن من الرقابة، حيث يقوم المراجع الداخلي بتحضير الوثائق اللازمة للقيام بالمراقبة وتحديد تاريخ المراقبة، ليتم رفع برنامج العمل إلى الرئيس المدير العام للمصادقة عليه و عند مباشرة عملية المراجعة يقوم المراجع بتقييم نظام الرقابة الداخلية التي هي محل التدقيق لمعرفة المخاطر التي تواجه هذه المصلحة حيث غالبا يقوم هذا الأخير بالمراقبة فجأة و ذلك بأمر من المدير العام، و تكون المراجعة في الفترة التي يحددها هذا الأخير.

عند قيام المراجع الداخلي بعملية التخطيط لمهامه يقوم بوضع جدول يبين فيه أهم ما سيقوم به كالوظيفة التي سيتم مراجعتها، الهدف من عملية المراجعة، تاريخ المراجعة، وأخيرا يقدم ملاحظات عن العملية، وأثناء القيام بعمله يحرص على أدائه وذلك وفق مقاييس ومبادئ متعارف عليها وكذا خبرة المراجع الداخلي في الميدان بحكم أن لديه تجربة في الشركة وذلك بالتنسيق مع الإدارة، حيث عند أعداده لبرنامج المراجعة يقوم بعرضه للإدارة وذلك بغية المشاورة.

وبعد قيامه بإعداد برنامج المراجعة يأتي دور العمل الميداني لتطبيق البرنامج المعد سابقا، وذلك بتطبيقه على مختلف وظائف الشركة مع مراعاة العمليات التي تحتاج وقت أكثر للمراجعة، وذلك للتأكد من أن المهام والوظائف الإدارية والمحاسبية يتم انجازها بفاعلية، وذلك طبقا للسياسات والإجراءات و التعليمات المعتمدة في الشركة بما يتوافق مع أهداف الشركة.

ومن ثم يأتي تقرير المراجع الداخلي، حيث يبين فيه أهم ما توصل إليه من خلال قيامه بالمراجعة، وكذا تقديم الإرشادات و الاقتراحات و التوصيات للمصلحة المعنية وهذا طبقا وفقا للبراهين و الأدلة التي تبرر

ذلك، و يقوم بإبلاغ الموظفين المسئولين في الإدارة بنتائج الفحص الذي قام به ، و ما توصل إليه من أراء و توصيات بغرض التحقق من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ما تبين من نقاط ضعف.

يكون تقرير المراجع الداخلي إما ثلاثي أو سداسي أو سنوي الذي يتضمن رأيه المحايد عن فعالية نظام الرقابة الداخلية وكذا الوضعية المالية وتقييم الأداء المالي في الشركة يقوم بتقديم النصح و الإرشاد للإدارة العليا فيما يخص هذا الأداء وكذا تحسينه وذلك ب:

أ- **تحرير تقرير أولي:** وذلك لطرح الاستفسارات و التساؤلات عن صحة ما كتب في التقرير حيث تصدر بعد اتفاق بين المراجع الداخلي و مسئول المصلحة كما يجب أن يكتب التقرير بلغة بسيطة و مفهومه عند الجميع.

ب- **التقرير النهائي:** يستوفى التقرير النهائي على أهم الفحوصات التي قام بها وأهم النتائج التي توصل إليها، وكذا تقديم النصائح و الإرشادات بغية تحسين الأداء.. و يعرض على المديرية العامة و مجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

و البحث عن أسباب الانحرافات سيدفع بالمراجع الداخلي إلى إيجاد بدائل و حلول حقيقية بصفته محقق ومراجع في كل كبيرة وصغيرة لتفسير الأوضاع.. واقتراح هذه البدائل و الحلول على إدارة الشركة ستساهم في تحسين الأداء المالي للشركة، ومدى صدق القوائم المالية .

و في الأخير بعد تقديم التقرير تأتى مرحلة المتابعة وذلك من أجل التأكد من أن التوصيات والاقتراحات المقدمة من طرف المراجع الداخلي قد أخذت بالحسبان و سوف يتم نقاط الضعف التي توصل إليه.

2- تقييم المراجعة الداخلية لمؤسسة صودا غري

للوقوف على مدى كفاءة المراجعة الداخلية قمنا بإجراء مقابلة مع المراجع الداخلي للشركة صودا غري، وتوصلنا إلى بعض النتائج قمنا بتلخيصها في الجدول التالي:

الأسئلة	نعم	لا	التعليق
هل فترة المراجعة تعتبر مناسبة؟	*		نعم تعتبر مناسبة يجب تحديدها حسب نوع المهمة.
هل تعتقد أن المراجعة الداخلية قيمة مضافة للمؤسسة؟	*		نعم المراجعة الداخلية له نفعية للمؤسسة من خلال تحقيق قيمة مضافة مما يثبت أن المراجعة الداخلية تستحق مكانتها بكل جدارة في المؤسسة.
هل الآليات المطبقة في المراجعة الداخلية تحقق النتائج الموجودة؟	*		نعم لان المراجعة تعتمد على آليات تساعده أداء مهمته بكل دقة.
هل هناك تعاون بين المراجع الداخلي و المصلحة المعنية بالمراجعة؟	*		يجب أن يكون هناك تعاون وذلك من أجل تسهيل مهمة المراجعة و تحقيق الأهداف المسطرة.
هل تتم مراجعة التوصيات و الاقتراحات التي يقدمها المراجع في التقرير ؟	*		نعم وذلك حسب أهمية التقرير للوصول إلى قرارات مناسبة.
هل يستعين المراجع الداخلي بخبراء فنيين من داخل المؤسسة في حالات تنفيذ المهام؟		*	لا يستعين بهم من الداخل و إذا اضطر فانه يستعين بخبراء من الخارج.
هل يستطيع المراجع الداخلي أن يقوم برفع تقرير عن سوء استخدام الموارد والتسهيلات؟	*		يستطيع من اجل منع الغش فهو بدوره يقوم بكشف كل التلاعبات.
هل يمكن الاعتماد على نتائج المراجعة الداخلية في المؤسسة لمعرفة مدى كفاءة نظام الإدارة وتقييم الأداء؟	*		نعم لأن المراجعة الداخلية تساعد على تقييم أداء المؤسسة
هل يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من أن	*		يقوم المراجع بالتحقق من كل الدفاتر و

المسجلات المالية والتشغيلية تحتوى على معلومات صحيحة تساعده على تقييم أداء الأنشطة في المؤسسة؟			المسجلات والوثائق والمستندات و مقارنتها للتأكد من صحتها.

المصدر: من إعداد الطالبة مقابلة مع المراجع الداخلي لمؤسسة صودا غري

من خلال هذا الاستبيان الذي قمنا به رأينا أن مؤسسة صودا غري تطمح إلى تطبيق المراجعة الداخلية بصورة جيدة وذلك من اجل التسيير الحسن للمؤسسة، فتعتبر فترة المراجعة مناسبة وبرنامج سنوي مقبول وواضح حيث هناك تعاون مشترك بين المراجع الداخلي والمصلحة المعنية بالمراجعة، أما التقرير النهائي الذي مختلف التوصيات و الاقتراحات فيقدم المدير العام الذي يقوم بمناقشته مع المراجع الداخلي للوصول إلى قرارات مناسبة، كما انه يعتمد على نتائج المراجعة لمعرفة كفاءة نظام المؤسسة و تقييم أدائها.

3- المشاكل التي يواجهها المراجع الداخلي فى المؤسسة

يسعى المراجع الداخلي إلى تأدية مهامه بكل فعالية و كفاءة كبيرة حيث يمكنه أن يرى نتائج أعماله مجسدة في أرض الواقع إلا أن هذا لا يعنى انه فى بعض الأحيان قد يواجه صعوبات في أداء مهمته و هذا ما يفقده تركيزه في بعض الأحيان و من بين المشاكل التي يواجهها المراجع الداخلي في المؤسسة هي :

- الانتقاد الخاطئ لدى بعض الموظفين حيث ينظرون للمراجع على انه جاسوس داخل المؤسسة فعند تأدية مهمته يبحث فقط عن أخطاء للوشاية بهم؛
- البطء الشديد في تدقيق المعلومات حيث في بعض الأحيان يقوم بطلب وثائق و سجلات من أجل فحصها و ذلك يتم بصورة بطيئة جدا و هذا يؤدى إلى إعاقة عمله و عدم إكماله في الفترة المحددة؛
- وجود مراجع داخلي واحد في المؤسسة و هو المسؤول عن مراجعة كافة الأقسام و هذا يجعله يبذل جهد كبير و وقت من اجل بلوغ إلى ما يصب إليه من نتائج.

4- دور المراجعة الداخلية في تقييم أداء المؤسسة صودا غري

إن تقييم الأداء محور العملية الإدارية الذي يتولد عنه اتخاذ القرار و هذا لأنها عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها، إما بالنسبة لأهمية المراجعة في عملية تقييم أداء في مؤسسة صودا غري فتتمثل فيما يلي:

- تعتبر المراجعة الداخلية مرجعا أساسيا للمعلومات الدقيقة و الصحيحة حيث تمكن من تقييم المؤسسة على أساس متين؛
- الخدمات الاستشارية التي يقدمها لمدير المؤسسة، فخلية المراجعة تعتبر بالنسبة لها أداة مساعدة تلجأ لها؛
- يوفر المراجع الداخلي للمستفيدين معلومات تساعدهم على زيادة التدفق و تحقيق الربح و رفع قيمة المؤسسة؛
- تساعد على المراجعة الداخلية إدارة المؤسسة على تطبيق سياستها و إجراءاتها و بلوغ أهدافها بفعالية و كفاءة؛
- يساهم في الكشف عن مواطن الاختلال مع محاولة تصحيحها و تحديد نقاط القوة فى المؤسسة؛
- تعتبر المراجعة الداخلية من الأدوات الأساسية التي تستعين بها الشركة ذات المسؤولية المحدودة صودا غري، في مختلف مصالحها حيث يتم الاستعانة بأعمال و نتائج المراجعة الداخلية إما لمواجهة مخاطر معنية أو لإجراء تحسينات معينة، وذلك لموثوقية المعلومات و سلامتها و مصداقيتها و الدور الذي تلعبه الزيارات الميدانية للمراجع الداخلي و التوصيات التي يقدمها لمختلف المصالح حتى يكون على دراية تامة بما يحدث داخل الشركة.

يسعى المراجع الداخلي للسهر على مراقبة مدى تنفيذ الإجراءات الداخلية للمؤسسة، حيث إن شركة صودا غري مثلها مثل أي مؤسسة لديها نقاط ضعف فهو بهذا يقوم بتحفيز الموظفين على تحقيق الأهداف المسطرة و تحسين الأداء المالي لها.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال دراستنا للمراجعة الداخلية لعناصر القوائم المالية وتجسيده في الواقع على شركة صواغرى توصلنا إلى بعض النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تعتبر المراجعة الداخلية كأداة تسيير فعالة تمثل أحد أهم مصادر الثقة من حيث العموميات ولهذا يستند عليها في عملية تقييم وضعية المؤسسة؛
- يجب تبنى نظام معلومات متكامل يزيد من سهولة المعلومات بين مختلف مصالح المؤسسة؛
- من أجل زيادة أهمية المراجعة الداخلية يجب تغيير نظرة الموظفين نحوها؛
- رغم توفر جميع مقومات المراجعة ألا أنها تتلقى العديد من الصعوبات التي تنقص من كفاءته.

من خلال دراستنا لموضوع المراجعة الداخلية لعناصر القوائم المالية، تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث تهدف الى توفير معلومات عن المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية خلال فترة زمنية محددة وتمكن كذلك من التعرف على تغيرات حقوق الملكية مما يجعلها الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات.

وانطلاقا من بحثنا وجدنا أن المراجعة الداخلية هي تلك الوظيفة المستقلة التي تمارس بكل موضوعية وفي جميع مجالات وظائف المؤسسة،وهي عبارة عن وظيفة يقوم بتأديتها موظفون داخل الشركة، وتتناول فحص انتقادي للإجراءات والسياسات وتقييمها.

ومنه فإن المراجعة الداخلية تبرز الآليات الأساسية لإعطاء الضمان لمستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال الرأي الفني المحايد الذي يصدر عن مدى صحة ودقة وعدالة تلك القوائم المالية.

النتائج:

من خلال ما درسنا وما تم التطرق إليه توصلنا إلى النتائج التالية:

- يتضح مما تقدم أن المراجعة الداخلية هي إدارة أو فريق من المستشارين أو الممارسين يقدمون خدمات مستقلة وموضوعية للمراجعة الداخلية، أو خدمات استشارية لإدارة المؤسسة تصمم بغرض إضافة قيمة وتحسين عملياتها؛
- كما وتساعد خدمات المراجعة الداخلية المؤسسة في تحقيق أهدافها بتوفير مدخل منظم ومنطقي التقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والعمليات الرقابية، كما أنها مسئولة عن تحقيق أهداف الرقابة الداخلية التي تشمل رقابة كفاية وفاعلية العمليات، وصحة وسلامة القوائم المالية؛
- تعتبر القوائم المالية مرآة عاكسة للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة؛
- يجب أن تتوفر الخصائص والمتطلبات الأساسية في القوائم المالية التي يتم الاعتماد عليها؛
- يجب أن يكون القائم بمهمة المراجعة الداخلية ذو كفاءة عالية وخبرة، ودرجة كبيرة من النزاهة؛
- القوائم المالية تسمح بتوفير المعلومات اللازمة لما يتعلق بالكيفية التي مارست بها المؤسسة نشاطاتها المختلفة، وذلك من خلال تحليل تلك الأنشطة وتوضيح كيفية تدبير أموالها والمجالات التي تم فيها استخدام تلك الأموال؛
- تعتمد المؤسسة على قوائمها المالية في الحصول على معلومات محاسبية؛
- تسعى المؤسسة إلى ترشيد قراراتها انطلاقا من القوائم المالية التي تصدرها من خلال دراسة معمقة للمعلومات المحتواة فيها وتحليلها عن طريق بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة وتوضح العلاقة

بين مختلف عناصرها ،حتى يتسنى لها اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال، وتحديد مواطن الضعف؛

- يساهم التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرارات من خلال معرفة قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها وعلى جلب استثمارات جديدة ومدى قابلية أصولها للتحول إلى نقدية بأسرع ما يمكن وبأقل التكاليف عند الحاجة ومدى ملائمة الهيكل المالي في تحقيق الأرباح؛
- تساهم المراجعة الداخلية في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر و السجلات من أخطاء و بالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء، كذلك تساهم في مراجعة البيانات؛
- تعمل المراجعة الداخلية على حماية المؤسسة من عمليات التلاعب والاحتيال ويعتبر هذا دورا هاما ورئيسيا، خصوصا وأن المراجع الخارجي المستقل لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية؛ نظرا لعدم تواجده بصورة دائمة في المؤسسة واعتماده على العينات الإحصائية بدلا من الفحص الكامل، وبالتالي أصبح المراجع الداخلي هو من يستطيع أن يحمي المؤسسة التي يعمل بها من عمليات التلاعب بالأصول وأنه ليس هناك من هو أقدر منه على ذلك وبالتالي الحصول على معلومات ذات مصداقية للأطراف الداخلية أو الخارجية.

التوصيات:

- حتى يكون المراجع الداخلي مستقلا وموضوعيا في عمله يجب أن يكون قسم المراجعة الداخلية مستقل عن الأنشطة التي يراجعها؛
- ضرورة توعية الموظفين من قبل الإدارة العليا، وذلك من أجل تعاونهم مع المراجع الداخلي،أثناء أداء مهامه، وتغيير نظرتهم اتجاهه؛
- العمل بتوصيات المراجع الداخلي ومحاولة تطبيقها قدر المستطاع؛
- العمل على تدعيم أركان ومقومات استقلالية المراجعة الداخلية لكي تتمكن من القيام بأداء مهامها على أكمل وجه لضمان تطبيق و تفعيل القرار؛
- العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة المؤسسة؛
- تفعيل آليات الرقابة على إعداد وعرض القوائم المالية، وبالتالي على إنتاج المعلومات المحاسبية من خلال التأهيل المناسب للمراجعين وخاصة على المستوى الداخلي مع ضرورة التزام هؤلاء بالقيم الأخلاقية؛
- ضرورة اهتمام المراجع الداخلي بتطوير قدراته المعرفية والمهنية بصورة مستمرة، لمواكبة كل ما يستجد من متطلبات ومعايير وقواعد تحكم سلوكه المهني، وتعمل على تنمية وتطوير أداء مهامه بكفاءة وفعالية؛

- الاستمرارية في تنمية قدرات المراجعين الداخليين من خلال تكثيف وتنويع الدورات والنشرات المتعلقة لإكسابهم مهارات متجددة في مجال المراجعة؛

- الإفصاح عن القوائم المالية بشكل جيد يساعد مستخدمي القوائم المالية على استعمالها بأقل تكلفة؛

- ضرورة الإعلام بأهمية الاستعانة بأساليب وأدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار.

قائمة المراجع

الكتب

1. إبراهيم طه عبد الوهاب، المراجعة النظرية والممارسة المهنية ، الدار الجامعية ، مصر، 2004.
2. أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية النموذج الدولي الجديد، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن، 2010 .
3. احمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية ، الدار الجامعية، مصر ، 2009.
4. أحمد نور، مراجعة الحسابات مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992.
5. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2012.
6. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية (الشركات المتعددة الجنسية) ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
7. جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة و الجباية و فق النظام المحاسبي المالي، صفحات الزرقاء، الجزائر.
8. جمعة خليفة الحاسي و آخرون، المحاسبة المتوسطة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ، بيروت ، 1996.
9. حسين يوسف القاضي وسمير معذي الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية (عرض البيانات المالية)، ج 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2012.
10. خالد جمال جعرات ، معايير التقارير المالية الدولية 2007(IAS&IFRS)، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
11. خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية التدقيق الحسابات، دار المستقبل، عمان، الأردن ، 1998.
12. خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن،2006 .
13. داوود يوسف صبح، ، تدقيق البيانات المالية، الطبعة 2، دار المنشورات الحقوقية، لبنان، 2002.
14. دريدكامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن ، 2007.
15. دونالد كسسو و جيري وينجانت ترجمة : أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة ، ج 2، ط2، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.

16. الشريف، فائق شفير، مبادئ المحاسبة المالية، ج 2 ، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن، 2000.

17. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IFRS/ IAS، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008.

18. صلاح الدين مصطفى الحداش و وليد زكرياء صيام، أصول المحاسبة المالية، ، ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن ، 1998.

19. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، مصر ، 2000،

20. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2005.

21. طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، ج1، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2009.

22. عبد الفتاح محمد الصحن، أصول المراجعة الداخلية و الخارجية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1998.

23. عبد الناصر إبراهيم النور و وليد زكرياء صيام، حسام الدين مصطفى الخداش، أصول المحاسبة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة الأردن ، 2005 .

24. عبد الناصر محمد سيد درويش ، مبادئ المحاسبة المالية 2 (التسويات الجر دية والإفصاح المحاسبي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

25. عبد الوهاب رميدي، علي سماوي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، بدون سنة النشر، الجزائر، 2011.

26. عبد الوهاب نصر على و شحاتة، الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة اسواق المال ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2006 / 2005 .

27. عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية، الأردن، 2009.

28. عليان الشريف و آخرون، مبادئ المحاسبة المالية، ج1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2000.

29. عليان الشريف وأحمد جعيدي، مبادئ المحاسبة المالية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن، 2000.

30. فتحي رزق السوافيري و آخرون، الرقابة و المراجعة الداخلية، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002.

31. كتوش عاشور، المحاسبة العامة (أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

32. كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.

33. محمد أبو ناصر وجمعت حميدات، معايير المحاسبة، والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب المالية والعملية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

34. محمد السعيد عبد الهادي، الإدارة المالية (استثمار تمويل تحليل أسواق مالية الدولية ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008،.

35. محمد السيد سرايا ، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

36. محمد الصحن عيد الفتاح،وسرايا محمد السيد، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003 / 2004

37. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2005.

38. محمد بوتين، المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية (دروس و تطبيقات) صفحات الزرقاء، الجزائر، 2010..

39. محمد بوتين، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

40. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار و التمويل، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.

41. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، ط4، دار وائل للنشر و التوزيع، مصر، 2007.

42. مسعد محمود الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن ، 2009.

43. مصطفى يوسف كافي، مبادئ المحاسبة المالية، ج1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن، 2012.

44. موسى بودهان، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010.

45. مؤيد عبد الرحمان دوري و حسين ممد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.

46. نظال محمود الرحمي، المحاسبة الإدارية، دار الفكر للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.

47. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2004.

48. هيني قان جريونج ترجمة: طارق عبد العال حماد، معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش. م. م، مصر ، 2006.

مذكرات التخرج:

49. أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/ 2006.

50. انقاز أحمد، دور المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل القرار دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة عمار ثلجي ، الأغواط،2007.

51. حسياني عبد الحميد، أهمية الإنتقال للمعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، مذكرة الماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009-2010.

52. حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالية الدولية و أثره على مهنة التدقيق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008

53. رغدة ابراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف واثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة غزة، فلسطين، 2014.

54. رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية و متطلبات التطبيق، مذكرة الماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تبسة، 2010-2011.

55. زرموت خالد، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، مذكرة الماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

56. سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدي في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

57. شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2008-2009.

58. شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي العالمي، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

59. شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية، مذكرة الماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

60. عبادي محمد أمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 / 2003.

61. عثمان زياد عاشور، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم1، مذكرة الماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة و تمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2008.

62. عمر على عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2009/ 2008.

63. فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ و معايير التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، 2010-2011.

64. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماجستير غير منشورة ، تخصص الإدارة المالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011-2012.

65. محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/ 2010.

66. محمد برغيش، محاسبة المخزون آثرها على القوائم المالية للمؤسسة، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.

67. مداني بلغيث، أهمية الإصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

68. مسعود صديقى، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، 2003.

69. مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2007-2008.

المجلات و المؤتمرات:

70. إبراهيم عثمان شاهين، التأهيل العلمي والعملي للمراجع الداخلي في القرن الحادي والعشرين، الجمعية العلمية للمحاسبين والنظم والمراجعة، المؤتمر العلمي الثالث، الإسكندرية، مصر، 1994.

71. أحمد العمري و آخرون، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد 2، العدد 3، الأردن، 2006.

72. جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير الدولية، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، العدد 6، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ديسمبر 2009.

73. فيصل الشواورة، فلسفة وميكانيكية عمل التدقيق الداخلي، مجلة الأسمدة العربية، عدد19، الأردن، 1998.

74. كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IFRS/ IAS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، 2006.

75. مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري و إشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، العدد4، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر2009.

الملتقيات:

76. بكيحل عبد القادر وبربري محمد أمين، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي، يومي05- 06 /05/ 2013

77. حسين عثماني و سعاد شعابنية، النظام المالي المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات و أثره على بورصة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات الكلية للحد من الفساد الاداري و المالي، مخبر مالية،

بنوك و إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06و07 ماي 2012.

78. حميداتو صالح و بوقفة علاء، واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي الوطني، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05 و 06-2013.

79. زكية محلوس و سعاد وردة، الآثار الإيجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05و 06-2013.

80. منصوري الزين، أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالي و أبعاد الإفصاح و الشفافية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي و المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة IFRS - IAS والمعايير الدولية للتدقيق للمراجعة" IAS التحدي"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

المراجع باللغة الأجنبية:

81. Anne Lemanh ,Catherine Maillet ,MouhamedBenkaci, normes comptables internationnales IAS IFRS, éditions berti, Alger, 2009.
82. Ministère des finances, le système comptable financier, enag éditions, Alger, 2009.
83. Mustapha Touil , Nouveau System de la Comptabilité financier en Algérie SCF, dar el hadith likitab, Alger, 2006.
84. Wolfgang Dick Frank, MissonierPiera pearson, 2 édition, comptabilité financier en IFRS, éditions Pearson, France, 2009.

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :

SARL SODAGRI

Activité : Vente produits Agricoles

Adresse : Rue Madani AMMOUR Bt B N° 01

27000 MOSTAGANEM

NIF: 000827078292655

SARL SODAGRI Cité Gordji Amar MOSTAGANEM NIF: 000827078292655-27000

30 AVR. 2017

ARRIVEE N°: 2008

Exercice clos	31/12/2016

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N - 1
	MONTANTS bruts	AMORTISSEM provisions perte de valeurs	NET	NET
ACTIFS NON COURANTS :				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisation corporelles	59 904 333	23 596 738	36 307 595	43 425 944
Immobilisation en concession				
Immobilisation en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	59 904 333	23 596 738	36 307 595	43 425 944
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	216 631 098		216 631 098	308 298 851
Créances et emplois assimilés				
RESULTAT (perte de l'exercice)				
Clients	562 229 436		562 229 436	513 330 369
Autres débiteurs	4 450 934		4 450 934	3 697 677
Impôts et assimilés	85 356 948		85 356 948	65 249 016
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placement et autres actifs financiers courants	191 181 562		191 181 562	90 229 438
Trésorerie	15 468 910		15 468 910	22 184 877
TOTAL ACTIF COURANT	1 075 318 888	0	1 075 318 888	1 002 990 228
TOTAL GENERAL ACTIF	1 135 223 221	23 596 738	1 111 626 483	1 046 416 172

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :

SARL SODAGRI

Activité : Vente produits Agricoles

Adresse : Rue Madani AMMOUR Bt B N° 01

27000 MOSTAGANEM

NIF 000827078292655

30 AVR. 2017

EXERCICE DU 01/01/2016 AU 31/12/2016

COMPTES DE RESULTAT

RUBRIQUES		N		N - 1	
		Débit (DA)	Crédit (DA)	Débit (DA)	Crédit (DA)
Ventes de marchandises			1 426 469 821		949 977 701
	Productions fabriqués				
	Prestations de services				
	Vente de Travaux				
Produits annexes					
Rabais, Remises, Ristournes accordés					
Chiffre d'affaires Net des Rabais, Remises, Ristournes			1 426 469 821		949 977 701
Production Stockée ou destockée					
Production immobilisée					
Subvention d'exploitation					
I- Production de l'exercice					
Achat de marchandises vendues		1 248 727 710		799 144 296	
Matières premières					
Autres approvisionnements					
Variation des stocks					
Achats d'études et de prestation de services		411 185		688 400	
Autres consommations		1 336 499		357 620	
Rabais, Remises, Ristournes obtenues sur achats					
Services Exterieurs	Sous traitance générale				
	Locations	2 204 000		276 000	
	Entretien, Réparation et maintenance	1 372 604		77 008	
	Primes d'assurances	870 905		1 475 050	
	Personnel exterieur à l'entreprise	34 272			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	3 954 712		3 483 296	
	Publicité	1 854 900		506 090	
	Dépalacement, missions et réception	6 064 431		5 855 887	
Autres services		27 753 231		19 475 585	
Rabais, Remises, Ristournes obtenues sur Services Exterieurs		40 363 192		45 199 582	
II- Consommation de l'exercice		1 334 947 641	0	876 538 814	0
III- Valeurs ajoutée d'exploitation (I-II)			91 522 180		73 438 887
	Charges de personnel	34 703 984		21 195 201	
	Impôts et Taxes et Versements assimilées	20 071 177		13 739 678	
IV- Excédent brut d'exploitation			36 747 019		38 504 008

.../...

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :

SARL SODAGRI

Activité : Vente produits Agricoles

Adresse : Rue Madani AMMOUR Bt B N° 01

27000 MOSTAGANEM

NIF 000827078292655

30 AVR. 2017

EXERCICE DU 01/01/2016 AU 31/12/2016

COMPTES DE RESULTAT

RUBRIQUES		N		N - 1	
		Débit (DA)	Crédit (DA)	Débit (DA)	Crédit (DA)
Ventes de marchandises			1 426 469 821		949 977 701
	Productions fabriqués				
	Prestations de services				
	Vente de Travaux				
Produits annexes					
Rabais, Remises, Ristournes accordés					
Chiffre d'affaires Net des Rabais, Remises, Ristournes			1 426 469 821		949 977 701
Production Stockée ou destockée					
Production immobilisée					
Subvention d'exploitation					
I- Production de l'exercice					
Achat de marchandises vendues		1 248 727 710		799 144 296	
Matieres premières					
Autres approvisionnements					
Variation des stocks					
Achats d'études et de prestation de services		411 185		688 400	
Autres consommations		1 336 499		357 620	
Rabais, Remises, Ristournes obtenues sur achats					
Services Exterieurs	Sous traitance générale				
	Locations	2 204 000		276 000	
	Entretien, Réparation et maintenance	1 372 604		77 008	
	Primes d'assurances	870 905		1 475 050	
	Personnel exterieur à l'entreprise	34 272			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	3 954 712		3 483 296	
	Publicité	1 854 900		506 090	
	Déplacement, missions et réception	6 064 431		5 855 887	
Autres services		27 753 231		19 475 585	
Rabais, Remises, Ristournes obtenues sur Services Exterieurs		40 363 192		45 199 582	
II- Consommation de l'exercice		1 334 947 641	0	876 538 814	0
III- Valeurs ajoutée d'exploitation (I-II)			91 522 180		73 438 887
	Charges de personnel	34 703 984		21 195 201	
	Impôts et Taxes et Versements assimilées	20 071 177		13 739 678	
IV- Excédent brut d'exploitation			36 747 019		38 504 008

.../...

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :

SARL SODAGRI

NIF 000827078292655

Activité : Vente produits Agricoles

Adresse : Rue Madani AMMOUR Bt B N° 01

27000 MOSTAGANEM

Exercice : 01/01/ 2016 au 31/12/2016

COMPTES DE RESULTAT

RUBRIQUES	N		N - 1	
	Débit (DA)	Crédit (DA)	Débit (DA)	Crédit (DA)
Autres produits opérationnels		13 081 918		280 762
Autres charges opérationnels	473 986		463 435	
Dotations aux Amortissements	9 901 735		4 560 723	
Provisions				
Pertes de Valeur	29 546 465		24 038 461	
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V- RESULTAT OPERATIONNEL		9 906 751	29 062 619	9 722 151
Produits financiers		12 253 804		9 256 672
Charges Financières			163 259	
VI- Résultat Financier	0	12 253 804	163 259	9 256 672
VII- Résultat Ordinaire (V+VI)		22 160 555		18 815 564
Eléments extraordinaires (Produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII- Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		22 160 555		18 815 564

(*) A détailler sur état annexe à joindre

DIRECTION DES IMPÔTS
CENTRE DES IMPÔTS MOSTAGANEM
30 AVR. 2017
SERVICE RÉGIONAL DE MOSTAGANEM
ARRIVEE N°: .....

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :

SARL SODAGRI

NIF 000827078292655

Activité : Vente produits Agricoles

Adresse : Rue Madani AMMOUR Bt B N° 01

27000 MOSTAGANEM

Exercice : 01/01/ 2016 au 31/12/2016

COMPTES DE RESULTAT

RUBRIQUES	N		N - 1	
	Débit (DA)	Crédit (DA)	Débit (DA)	Crédit (DA)
Autres produits opérationnels		13 081 918		280 762
Autres charges opérationnels	473 986		463 435	
Dotations aux Amortissements	9 901 735		4 560 723	
Provisions				
Pertes de Valeur	29 546 465		24 038 461	
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V- RESULTAT OPERATIONNEL		9 906 751	29 062 619	9 722 151
Produits financiers		12 253 804		9 256 672
Charges Financières			163 259	
VI- Résultat Financier	0	12 253 804	163 259	9 256 672
VII- Résultat Ordinaire (V+VI)		22 160 555		18 815 564
Eléments extraordinaires (Produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII- Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		22 160 555		18 815 564

(*) A détailler sur état annexe à joindre

DIRECTION DES IMPOTS
CENTRE DES IMPOTS MOSTAGANEM
30 AVR. 2017
SERVICE GENERAL DU CONTENTIEUX
ARRIVEE N°.....

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE
DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :
SARL SODAGRI
Activité : Vente produits Agricoles
Adresse :CITE BORDJI AMMAR SECTION 136 ILOT 19
27000 MOSTAGANEM

NIF: 000827078292655

Exercice clos	31/12/2017

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N - 1
	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS provisions perte de valeurs	NET	NET
ACTIFS NON COURANTS :				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisation corporelles	58 431 183	32 055 503	26 375 680	36 307 595
Immobilisation en concession				
Immobilisation en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	58 431 183	32 055 503	26 375 680	36 307 595
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	363 875 428		363 875 428	216 631 098
Créances et emplois assimilés				
RESULTAT (perte de l'exercice)				
Clients	503 134 529		503 134 529	562 229 436
Autres débiteurs	2 891 013		2 891 013	4 450 934
Impôts et assimilés	60 039 847		60 039 847	85 356 948
Autres créances et emplois assimilés	2 651 722		2 651 722	
Disponibilités et assimilés				
Placement et autres actifs financiers courants	170 848 183		170 848 183	191 181 562
Trésorerie	80 463 882		80 463 882	15 468 910
TOTAL ACTIF COURANT	1 183 904 604	0	1 183 904 604	1 075 318 888
TOTAL GENERAL ACTIF	1 242 335 787	32 055 503	1 210 280 284	1 111 626 483

IMPRIMÉ DESTINE AU CONTRIBUABLE

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :

SARL SODAGRI

NIF 000827078292655

Activité : Vente produits Agricoles

Adresse : CITE BORDJI Ammar Section 136 Ilot n° 19

27000 MOSTAGANEM

SARL SODAGRI Cité Bordji Ammar MOSTAGANEM RC 08B0782926-27/00

EXERCICE DU 01/01/2017 AU 31/12/2017

COMPTES DE RESULTAT

RUBRIQUES		N		N-1	
		Débit (DA)	Crédit (DA)	Débit (DA)	Crédit (DA)
Ventes de marchandises			1 390 293 900		1 426 469 821
	Productions fabriquées				
	Prestations de services				
	Vente de Travaux				
Produits annexes					
Rabais, Remises, Ristournes accordés					
Chiffre d'affaires Net des Rabais, Remises, Ristournes			1 390 293 900		1 426 469 821
Production Stockée ou destockée					
Production immobilisée					
Subvention d'exploitation					
I- Production de l'exercice					
Achat de marchandises vendues		1 175 631 269		1 248 727 710	
Matières premières					
Autres approvisionnements					
Variation des stocks					
Achats d'études et de prestation de services		4 236 288		411 185	
Autres consommations		1 778 662		1 336 499	
Rabais, Remises, Ristournes obtenues sur achats					
Services Exterieurs	Sous traitance générale				
	Locations	1 360 000		2 204 000	
	Entretien, Réparation et maintenance	413 785		1 372 604	
	Primes d'assurances	1 956 815		870 905	
	Personnel exterieur à l'entreprise			34 272	
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	5 088 601		3 954 712	
	Publicité	96 000		1 854 900	
	Dépalacement, missions et réception	1 335 642		6 064 431	
Autres services		35 956 003		27 753 231	
Rabais, Remises, Ristournes obtenues sur Services Exterieurs		41 306 120		40 363 192	
II- Consommation de l'exercice		1 269 159 185	0	1 334 947 641	0
III- Valeurs ajoutée d'exploitation (I-II)			121 134 715		91 522 180
	Charges de personnel	43 579 734		34 703 984	
	Impôts et Taxes et Versements assimilées	19 464 114		20 071 177	
IV- Excédent brut d'exploitation			58 090 867		36 747 019

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :

SARL SODAGRI

NIF 000827078292655

Activité : Vente produits Agricoles

Adresse : CITE BORDJI Ammar Section 136 Ilot n° 19

27000 MOSTAGANEM

SARL SODAGRI Cité Bordji Ammar MOSTAGANEM RC: 08B0782926-27/00

EXERCICE DU 01/01/2017 AU 31/12/2017

COMPTES DE RESULTAT

RUBRIQUES	N		N - 1	
	Débit (DA)	Crédit (DA)	Débit (DA)	Crédit (DA)
Autres produits opérationnels		8 458 375		13 081 918
Autres charges opérationnels	43 591		473 986	
Dotations aux Amortissements .	9 348 764		9 901 735	
Provisions				
Pertes de Valeur	51 112 517		29 546 465	
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V- RESULTAT OPERATIONNEL		6 044 370	39 922 186	9 906 751
Produits financiers (Gain de change)		14 831 154		12 253 804
Charges Financières				
VI- Résultat Financier	0	14 831 154	0	12 253 804
VII- Résultat Ordinaire (V+VI)		20 875 524		22 160 555
Eléments extraordinaires (Produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII- Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différes (variations) sur résultats ordinaire				
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		20 875 524		22 160 555

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE
DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :
SARL SODAGRI
Activité : Vente produits Agricoles
Adresse : CITE BORDJI Ammar Section 136 Ilot n° 19
27000 MOSTAGANEM

NIF 000827078292655

EXERCICE DU 01/01/2017 AU 31/12/2017

COMPTES DE RESULTAT

RUBRIQUES	N		N - 1	
	Débit (DA)	Crédit (DA)	Débit (DA)	Crédit (DA)
Autres produits opérationnels		8 458 375		13 081 918
Autres charges opérationnels	43 591		473 986	
Dotations aux Amortissements	9 348 764		9 901 735	
Provisions				
Pertes de Valeur	51 112 517		29 546 465	
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V- RESULTAT OPERATIONNEL		6 044 370	39 922 186	9 906 751
Produits financiers (Gain de change)		14 831 154		12 253 804
Charges Financières				
VI- Résultat Financier	0	14 831 154	0	12 253 804
VII- Résultat Ordinaire (V+VI)		20 875 524		22 160 555
Eléments extraordinaires (Produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII- Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		20 875 524		22 160 555

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المراجعة الداخلية لعناصر القوائم المالية حيث يعتبر وجود المراجعة الداخلية الفعالة والقوية بالمؤسسة من شأنه أن يعزز من اعتبار أن القوائم المالية هي عبارة عن جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال الدورة المحاسبية، ويتم عرضها بشكل يمكن متخذي القرار من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة، وهذا من أجل استخراج مؤشرات ودلالات ملائمة تساعدهم في فهم الوضعية المالية للمؤسسة ومركزها المالي.

الكلمات المفتاحية:

المراجعة الداخلية، القوائم المالية، التحليل المالي.

Résumé:

Le but de cette étude est de clarifier l'audit interne des éléments des états financiers, car il permet de vérifier que les états financiers sont des tableaux résumant l'activité de l'établissement au cours du cycle comptable et présentés de manière à ce que les décideurs puissent les comparer avec les listes de cours précédentes, Ceci afin d'extraire des indicateurs et des indications appropriés pour les aider à comprendre la situation financière de l'institution et sa situation financière.

les mots clés:

Audit interne, états financiers, analyse financière.